برنامج الحماية الاجتماعية

تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية: ما هي البدائل للديون والتقشف؟

فرح الشامي

مبادرة الإصلاح العربي
ARI

ملتقى المنطقة العربية للحماية الإجتماعية

عن الكاتبة

فرح الشامي خبيرة في مجال التنمية الاقتصادية. هي حاليا زميلة رئيسية ومديرة برنامج الحماية الاجتماعية في مبادرة الإصلاح العربي. لديها ثماني سنوات من الخبرة، حيث عملت مع منظمات المجتمع المدني والمعاهد الأكاديمية ومنظمات الأمم المتحدة على تعزيز الإصلاحات السياساتية في المنطقة العربية. تشمل مجالات خبرتها إجراء وإدارة البحوث متعددة التخصصات، وتنسيق جهود المناصرة الوطنية والدولية، وتيسير الاتحادات والجماعات المهنية، وقيادة برامج بناء القدرات. وهي حاصلة على ماجستير في اقتصاد السياسات من كلية ويليامز (ماساتشوستس-الولايات المتحدة الأميركية)، وماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأميركية في بيروت، وبكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة اللبنانية الأميركية

© 2024 مبادرة الإصلاح العربي | جميع الحقوق محفوظة.

يسمح هذا الترخيص للقائمين بإعادة الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة دمجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وطالما يتم الإسناد إلى المنشئ. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

صورة الغلاف: عائلة تحت منزل مصنوع من المال - مفهوم الأسرة والبيت والحماية المالية - Shutterstock.

تموز/يوليو 2024

الملخص التنفيذي

تقدم هذه الورقة تحليلًا مفصلًا لمشهد تمويل الحماية الاجتماعية، تحدد التحديات وتقترح الإصلاحات. تشمل الحلول المقترحة أنظمة المساهمة ذاتية التمويل، والإصلاحات المالية والإصلاحات المتعلقة بالمالية العامة، وتخفيف وإعادة هيكلة الديون، وآليات تمويل المناخ، والآليات التمويلية العالمية. تتمثل القيمة المضافة لهذه الورقة في تسييس مناقشة غالبًا ما تكون تقنية وفي جمع مقارنات من خمس دول: مصر، لبنان، الأردن، تونس، والمغرب

تاريخيًا، تم تصميم الحماية الاجتماعية في الدول العربية لتعويض العجز في الأنظمة السياسية وضمان الامتثال السياسي من خلال تقديم الصحة العامة والتعليم والإعانات، وكذلك التوظيف في القطاع العام. مع مرور الوقت، تقلصت هذه الأنظمة إلى شبكات أمان ضيقة تستهدف الشرائح الفقيرة، بتأثير من المساعدات الأجنبية، مما سمح للجماعات السياسية والدينية بالاستمرار في تقديم الخدمات الاجتماعية والحفاظ على قواعدهم الشعبية. أثرت مؤسسات بريتون وودز (BWIs) على سياسات الحماية الاجتماعية في الدول العربية، مما عزز نهج تخفيف الفقر، وكذلك الديون والتقشف، مما أدى إلى تضييق البراح المالي المتاح للإنفاق الاجتماعي

نتيجة لذلك، تبرز الفجوة في الدخل بشكل واضح، حيث يكسب أعلى 10% ما نسبته 64% من إجمالي الدخل، بينما يكسب أدنى 50% فقط 9% منه. وتعد معدلات الفقر في الدول العربية ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من النزاعات مرتفعة بشكل مثير للقلق. ومع ذلك، هناك نقص في الإرادة السياسية لتنفيذ إصلاحات تهدف إلى تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة، حيث تدّعي الحكومات عدم إمكانية تحقيق ذلك دون مساعدة دولية. ومن ثم، يتم رفض النموذج التقليدي للحماية الاجتماعية في الدول العربية، الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، بشكل متزايد في ظل الأزمات المتفاقمة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتفاوت الأجور. هذا الرفض أدى إلى انهيار العقود الاجتماعية في الدول العربية

تركز الورقة بشكل خاص على أهمية أنظمة المساهمة ونظم الضرائب التوزيعية كآليات بديلة لتمويل الحماية الاجتماعية الشاملة، مع التركيز على الإصلاحات اللازمة لتطبيق الأداتين. تواجه أنظمة المساهمة تحديات بسبب نقص الإرادة السياسية وفقدان الثقة العامة وكبر حجم القطاع غير الرسمي في سوق العمل. ومع ذلك، يجب توسيع هذه الأنظمة لتشمل العمال غير الرسميين والمهاجرين واللاجئين، مع تقديم الحكومات وأرباب العمل دعماً كبيراً للمساهمات. وفي المقابل، تضعف أنظمة الضرائب بفعل التهرب الضريبي وطبيعتها التراجعية. كما أن ضعف الإدارة الضريبية والفساد يستنزفان الموارد العامة، التي تعاني بالفعل من أعباء الإنفاق العسكري المرتفعة وأولويات الإنفاق العام الأخرى

تعتمد هذه الآليات البديلة على مفهوم «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني» (SSE)، الذي يعطي الأولوية للناس والنتائج الاجتماعية على رأس المال. لذا، يُقترح التمويل التضامني، الذي يشمل مبادرات متنوعة مثل صناديق التأمين المتبادل والتعاونيات، كحل عملي. كما يُوصى بتأطير الأنظمة التضامنية الناجحة وربطها بالحوكمة الجيدة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم تمويل المناخ وإعادة هيكلة الديون فرصًا لتوجيه الموارد نحو الإنفاق الاجتماعي. أما بالنسبة للامركزية المالية، فيُعتبر أنها يمكن أن تعزز الحوكمة المحلية والمبادرات المجتمعية عندما تغيب العوائق الديموغرافية والطائفية.

تقترح الورقة مجموعة شاملة من الحلول مع تحليل مدى جدواها في السياقات العربية المختلفة، نظرًا لتفاصيلها. تُترجم هذه الحلول إلى مجموعة من التوصيات السياسية التي توجه إلى الحكومات أو المؤسسات المالية الدولية (IFIs) لتنفيذها، سواء في المدى القصير أو المتوسط أو الطويل، اعتمادًا على مستوى الإرادة السياسية الحالية تجاه كل إصلاح. الهدف النهائي من هذه الإصلاحات هو تجديد العقود الاجتماعية في الدول العربية وتحقيق أنظمة حماية اجتماعية شاملة ومستدامة وفعالة تعتمد في الغالب على التمويل المحلي

قائمة المحتويات

أولاً: المقدمة 1

ثانياً: الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية: كيف تشكل الأولويات والاحتياجات المتنافسة السياسات 2

ثالثاً: تحديات تمويل الحماية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية 4

أ. العقبات أمام أنظمة المساهمة: نقص الإرادة السياسية، التجزئة المؤسساتية، وانعدام الثقة العامة 5

ب. المالية العامة والسياسات المالية: أوجه القصور الكامنة في الأنظمة الممولة من الحكومة 7

ج. التأثير متعدد الأوجه لسياسات المؤسسات المالية الدولية (IFIs) 11

رابعاً: البدائل والفرص الضائعة 27

أ. أنظمة المساهمة: إعادة تصميم الممكن 28

ب. الضرائب والإصلاحات المالية: توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات من الأدوات المالية التصاعدية 29

ج. تمويل المناخ: الفرصة الضائعة 30

د. إعادة هيكلة الديون وبدائل أخرى محتملة: مجموعة من الخيارات الممكنة 31

خامساً: الخاتمة والتوصيات السياساتية 34

أ. حلول قصيرة إلى متوسطة الأجل: ما يمكن القيام به 34

ب. حلول طويلة الأجل: ما قد يمكن القيام به 35

الرسوم البيانية

الرسم البياني 1: تكوين نظام الضمان الاجتماعي الشامل

الرسم البياني 2: المعدلات القانونية لضريبة دخل الشركات مقابل متوسط المعدل الفعلي السنوي لضريبة دخل الشركات في دول عربية مختارة (2021)

الرسم البياني 3: تكوين الإيرادات الضريبية في الدول العربية من متوسطة الدخل (%)

الرسم البياني 4: تكوين النفقات الحكومية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 (%)

الرسم البياني 5: توزيع النفقات الاجتماعية بين مختلف الفئات الاجتماعية في المنطقة العربية في عام 2022

الرسم البياني 6: مدى استفادة الفئات السكانية المختلفة في البلدان ذات الدعم المالي المكثف

الرسم البياني 7: توزيع إصلاحات الحماية الاجتماعية في 12 دولة عربية في الفترة 2010-2023، حسب نوع الإصلاح

الرسم البياني 8: توزيع إصلاحات الحماية الاجتماعية في 12 دولة عربية في الفترة 2010-2023، حسب الوظيفة

الرسم البياني 9: اتفاقيات قروض صندوق النقد الدولي في المنطقة العربية (2010-2024)

الرسم البياني 10: وقع تدابير التقشف التي أوصى بها صندوق النقد الدولي في عام 2020 (عدد التقارير القطرية)

الرسم البياني 11: ملخص توصيات صندوق النقد الدولي في بلدان عربية مختارة في عام 2020

الرسم البياني 12: إجمالي الدين الحكومي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الرسم البياني 13: خدمة الدين والإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

الرسم البياني 14: الإنفاق العام: الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والإنفاق الاجتماعي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

الرسم البياني 15: إجمالي عجز الموازنة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الرسم البياني 16: معدّل نموّ الناتج المحلي الإجمالي (%)

الرسم البياني 17: معدل البطالة (%)

الرسم البياني 18: تصاعد الاستياء والصراع: الاحتجاجات المناهضة للتقشف في 101 دولة، 2006-2020 (بعدد الاحتجاجات في السنة)

الرسم البياني 19: تواتر مطالب الحماية الاجتماعية والعدالة المالية في 214 حركة اجتماعية مرصودة في المنطقة العربية (2011-2023)

الرسم البياني 20: تواتر مطالب الحماية الاجتماعية والعدالة الضريبية لكل بلد (بعدد المطالب) - متابعة للرسم البياني 19

الرسم البياني 21: أمثلة من بعض الدول لاستراتيجيات البراح المالي للحماية الاجتماعية الشاملة من عالم الجنوب

الشكر والتقدير

أتوجه بالشكر الجزيل للدكتورة سارة آن رينيك على مراجعتها القيمة وتعليقاتها التي أثرت هذه الورقة بشكل كبير. كما أعبر عن امتناني لغسان الداؤود وأحمد مختار على مساعدتهما البحثية، وخاصة في رصد سياسات وبرامج وتدخلات الحماية الاجتماعية في الدول العربية، حيث تم تحليل البيانات المستمدة منها في الإحصاءات الموجزة في القسم الثالث-ج وتم تصويرها في الأشكال 7 و8. كما أعرب عن امتناني لروان عباس على مساعدتها البحثية، لا سيما في رصد حركات الاحتجاج في الدول العربية، حيث تم تفسير الإحصاءات الموجزة لهذه البيانات في القسم الثالث-ج وتم تصويرها في الأشكال 19 و20. وأخيرًا، أشكر صِبا مرّوة على التدقيق اللغوي ومساهمتها في الترجمة إلى اللغة العربية.

هذه الورقة مُتَرجَمة من اللغة الانجليزية

المصطلحات

مبادرة الإصلاح العربي (ARI)

متوسط معدل الضريبة الفعلي على دخل الشركات (AETR)

مؤسسات برايتون وودز (BWIs)

آلية التنمية النظيفة (CDM)

مؤتمر الأطراف (COP)

ضريبة دخل الشركات (CIT)

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)

اتحاد نقابات عمال مصر (ETUF)

برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الطارئة (ESSN)

تسهيل الائتمان الممدد (ECF)

تسهيل الصندوق الممدد (EFF)

المنظمات الدينية (FBOs)

تمويل التنمية (FFD)

خط الائتمان المرن (FCL)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDIs)

الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

منظمة التأمين الصحي (HIO)

التدفقات المالية غير المشروعة (IFFs)

منتدى سياسات الضمان الاجتماعي الشامل (ISSPF)

الأهداف الإرشادية (IT)

المؤسسات المالية الدولية (IFIs)

منظمة العمل الدولية (ILO)

صندوق النقد الدولي (IMF)

آلية التنفيذ المشترك (JI)

البلدان الأقل نمواً (LDCs)

البلدان متوسطة الدخل (MICs)

وزارة التربية والتعليم (MoE)

وزارة المالية (MoF)

وزارة الصحة (MoH)

وزارة العمل (MoL)

صندوق المعونة الوطنية (NAF)

إعانة العجز الوطني (NDA)

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (NSSF)

المنظمات غير الحكومية (NGOs)

المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

خط الاحتياطات والسيولة (PLL)

الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)

معايير الأداء الكمية (QPC)

أداة التمويل السريع (RFI)

المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SME)

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE)

حقوق السحب الخاصة (SDRs)

اتفاقية الترتيب الاحتياطي (SBA)

المؤسسات المملوكة للدولة (SOEs)

المعايير الهيكلية (SB)

الأمم المتحدة (UN)

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)

ضرائب القيمة المضافة (VATs)

جمعيات الادخار والقروض القروية (VSLAs)

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH)

البنك الدولي (WB)

مجموعة البنك الدولي (WBG)

أولاً: المقدمة

تواجه آفاق الضمان الاجتماعي الشامل – وهو نظام شامل يتضمن تغطية صحية، وضمانات الحد الأدنى من الدخل، والتأمين الاجتماعي، والمساعدة للفئات الضعيفة على مدار حياتهم – لحظة حاسمة في المنطقة العربية. فمن ناحية، يُرفض النموذج العربي للحماية الاجتماعية الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية – والذي يعتمد على صفقات استبدادية حيث تُقدَّم الخدمات الاجتماعية مقابل الأصوات والامتثال السياسي،[1] إلى جانب الخصخصة الرأسمالية المحابية حيث تقوم النخب السياسية والاقتصادية المتشابكة باستبدال الرعاية الاجتماعية برعاية نخبوية خاصة – من قبل الشعوب بشكل متزايد. وفي سياق ارتفاع معدلات الفقر، والأزمات المتتالية، والفجوات المتزايدة في الدخل، تحولت الحماية الاجتماعية من كونها حقًا إنسانيًا واجتماعيًا-اقتصاديًا إلى كونها خدمة محدودة، أو إحسانًا، أو مساعدة، أو إغاثة. وقد ساهم ذلك في كسر العقود الاجتماعية في الدول العربية

من ناحية أخرى، بدأت الحكومات العربية تدرك أن نهجها الحالي للحماية الاجتماعية مكلف ويحقق عائدًا ضئيلًا على الاستثمار، حيث يفشل في تخفيف الفقر بشكل كافٍ، ويحوّل الانفجارات الاجتماعية المؤقتة إلى حالة من الجمود الاجتماعي طويل الأمد. علاوة على ذلك، أثبت النموذج الحالي للاستجابة الطارئة قصيرة الأجل وشبكات الأمان الاجتماعي الضيقة المستهدفة لمكافحة الفقر أنه غير مستدام. في الواقع، يهيمن على قطاع الحماية الاجتماعية في هذه الدول المساعدات الإنسانية وشبكات الأمان الاجتماعي الموجهة لمكافحة الفقر، والممولة من المساعدات الأجنبية، والتي تكون في الغالب على شكل ديون خارجية.[2] بدأت الحكومات تدرك الآثار السلبية للتمويل التنموي الدولي، بما في ذلك فخ الديون، والعجز الهيكلي في الميزانية العامة، والاختلالات المالية

اندلعت الانتفاضات العربية استجابة لارتفاع الأسعار، وزيادة الفقر، وعدم المساواة، والبطالة. وتلت هذه الانتفاضات موجات متتالية من الحركات الاجتماعية المطلبية والحروب الأهلية التي لا تزال مستمرة حتى اليوم، بما في ذلك في مصر، الجزائر، المغرب، تونس، لبنان، العراق، السودان، اليمن وسوريا[3]. قد تتمكن الحكومات العربية من اغتنام الفرصة السياسية التي أوجدتها موجات الاضطرابات الاجتماعية الأخيرة من خلال تبني الإصلاحات والسياسات البديلة اللازمة لتمويل الضمان الاجتماعي الشامل بدلاً من مجرد تمويل شبكات الأمان المستهدفة قصيرة الأجل والتي تعتمد على ردود فعل سطحية. ومع ذلك، لا يزال إدخال أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة والممولة محليًا مترددًا نسبيًا، حيث لا تزال الدول العربية تكافح في هياكلها السياسية والاقتصادية والحوكمة، وفي تصورها للتوازن بين التغطية وكفاية المنافع، وفي فهمها لكفاءة النظام باعتباره نوعًا من الفعالية.[4] وربما لا يقل أهمية عن ذلك اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية وهيمنة خطاب التقشف والإصلاحات النيوليبرالية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية (IFIs) على السياسات الاجتماعية والاقتصادية، مما أعاق القدرة على تخيل وتصميم أنظمة حماية اجتماعية شاملة ممولة من الدولة[5]. تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال اقتراح بدائل للديون والتقشف يمكنها ليس فقط توفير الحماية الاجتماعية، ولكن أيضًا تجديد العقد الاجتماعي

يقدم هذا التقرير صورة شاملة ودقيقة عن المشهد الحالي لتمويل الحماية الاجتماعية، ويحلل التحديات المحيطة به والإصلاحات اللازمة. كما يقترح آليات تمويل بديلة، ويغوص في فحص متعمق لكل منها، مع التركيز على مدى جدواها والفرص المتاحة لتنفيذها. تتمحور الحلول المقترحة حول نموذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومبدأ التمويل التضامني، وتشمل تبني أنظمة المساهمة ذاتية التمويل، والإصلاحات المالية العامة الرئيسية، وتخفيف وإعادة هيكلة الديون، وآليات تمويل المناخ، والآليات التمويلية العالمية، وغيرها. بالإضافة إلى كون هذه الدراسة تأتي في الوقت المناسب، فإن قيمتها المضافة تكمن في تسييس نقاش غالبًا ما يُنظر إليه ويُعالج على أنه تقني. تغطي الورقة خمس دول رئيسية، وهي مصر ولبنان والأردن وتونس والمغرب، وتجمع النتائج في تحليل مقارن وإقليمي يستفيد من قصص النجاح والدروس المستفادة من التجارب الدولية. علاوة على ذلك، تضع الورقة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في تمويل الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية في صميم التحليل، مما يساهم في تقديم رؤية متعددة الأبعاد للأدبيات القائمة حول هذا الموضوع

1 (بالإنجليزي) لوي، ماركوس وآخرون. العقد الاجتماعي كأداة للتحليل: مقدمة العدد الخاص حول «تأطير تطور العقود الاجتماعية الجديدة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». التنمية العالمية، المجلد 145، 2021، 2021، 104982، ISSN 0305-750X. متاح على https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2020.104982

2 (بالإنجليزي) رفاييل جيريرو أوسوريو وفابيو فيراس سواريس. الحماية الاجتماعية بعد الربيع العربي. رقم 40. سياسة في التركيز، 2017. متاح على: https://ipcig.org/pub/eng/PIF40_Social_protection_after_the_Arab_Spring.pdf

3 (بالإنجليزي) إيلينا لانكوفينا. انفجارات الغضب الشعبي: اقتصاديات الربيع العربي وعواقبه. البنك الدولي، 2017. متاح على : https://documents1.worldbank.org/curated/en/251971512654536291/pdf/121942-REVISED-Eruptions-of-Popular-Anger-preliminary-rev.pdf

4 هويدا عدلي رومان. «دليل الحماية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية.» مبادرة الإصلاح العربي، 2023. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/الدليل-نحو-حماية-اجتماعية-شاملة-في-الم/

5 (بالإنجليزي) طارق رضوان. «تأثير المؤسسات المالية الدولية على اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.» مؤسسة فريدريش إيبرت، 2020. متاح على: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/16107.pdf

ثانياً: الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية: كيف تشكل الأولويات والاحتياجات المتنافسة السياسات

تعتبر الحماية الاجتماعية ممارسة قديمة تعود إلى قرون وتعد جزءًا أساسيًا من الطبيعة البشرية. قبل ظهور الدولة الحديثة، كانت الحماية الاجتماعية تأخذ شكل الدعم والتضامن المجتمعي، القبلي والعائلي، وكانت تتجلى بأشكال تنظيمية مختلفة، وأحيانًا كانت تُؤسّس بشكل غير رسمي. في ثلاثينيات القرن العشرين، مع إنشاء برامج مثل قانون الضمان الاجتماعي الأمريكي لعام 1935، اكتسب مفهوم الحماية الاجتماعية أهمية بدلاً من أن يكون مجرد ممارسة عادية، واتخذت شكله الحديث مع نشأة دولة الرفاهية في القرن التاسع عشر.[6] وفي هذا الوقت، أصبحت الحماية الاجتماعية معيارًا سياسيًا أساسيًا يربط الدولة بالمواطنين والمقيمين. أما بالنسبة للدول العربية، فقد صممت أنظمة الحماية الاجتماعية لديها وفقًا لأولوياتها السياسية وأسسها الاقتصادية التي تدعم هياكل القوة وشرعية الحكم لديها. في البداية، وللتعويض عن نقص المشاركة السياسية والمساءلة، أنشأت هذه الدول أنظمة صحية وتعليمية عامة مجانية، وقدمت إعانات سخية للغذاء والطاقة والمياه، وبرامج التأمين الاجتماعي والمساعدة، واعتمدت على توظيف واسع في القطاع العام. كان هذا ممكنًا بسبب الصادرات النفطية والغازية، والدور المحوري للدول العربية في التجارة وأصول مثل قناة السويس، وتحويلات العاملين المهاجرين، والمساعدات السياسية المدفوعة التي ولّدت دخلًا قوميًا كبيرًا.[7]

بمرور الوقت، ومع انخفاض دخل الحكومات العربية من هذه المصادر الاستراتيجية وزيادة النمو السكاني، اضطرت إلى توجيه إنفاقها الاجتماعي إلى مجموعات اجتماعية معينة. اختارت الطبقة العليا والوسطى العليا لأنها يمكن أن تعزز قبضة السياسيين على السلطة من خلال خدمة مصالحهم المشتركة مع الأغنياء، وبالتالي الحفاظ على النظام الرأسمالي المحابي الذي يتسم بالفساد.[8] كما قامت الدول العربية بتقليص نموذج العطاء إلى حد أدنى، معتمدة على شبكات أمان اجتماعي ضيقة تستهدف الفقراء وفقًا للمساعدات الأجنبية المتاحة، مما أفسح المجال لأحزابها السياسية ومنظماتها الدينية لتصبح مقدمي الخدمات الاجتماعية بشكل مباشر بهدف زيادة قواعدها الانتخابية وتعزيز مصالحها الدينية والطائفية. هكذا تمكنت الدول العربية من الحفاظ على النظام الزبائني والمحسوبي والطائفي الذي يدعم وجودها.[9,10] النظام الوجودي لتقاسم السلطة الذي اعتمدت عليه منذ ذلك الحين ساعدها في استخدام سياسات الحماية الاجتماعية كأداة لتنظيم التوازنات الديموغرافية والطائفية، والحفاظ على نماذجها السياسية الاقتصادية، وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية.[11] في الواقع، فإن نسخة هذه السياسات تتماشى تمامًا مع النهج النيوليبرالي وتوصيات المؤسسات المالية الدولية (IFIs).

تعمقت هذه التغييرات في السبعينيات، حيث واجهت المنطقة العربية العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية بعد الحروب العربية الإسرائيلية المتتالية والصدمة التضخمية العالمية التي أدت إلى تقويض الأمن الغذائي وإثارة سخط شعبي واسع، مثل انتفاضة الخبز في مصر عام 1977.[12] ونتيجة لذلك، بحلول الثمانينيات، اضطرت العديد من الدول العربية إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة. مع بروز النيوليبرالية في تلك الحقبة، لم يكن أمام هذه الدول سوى التوجه إلى مؤسسات بريتون وودز (BWIs)[13] والاختيار لفتح اقتصاداتها، فيما يُعرف بفترة الانفتاح. في هذا الوقت، بدأت سياسات الرفاه الاجتماعي تواجه التحديات.[14]

اليوم، أصبحت أنظمة الحماية الاجتماعية ضحية للهيمنة الإمبريالية وسيطرة مؤسسات بريتون وودز على السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية.[15] ومع اعتماد الحكومات العربية على المساعدات الدولية وترويج صندوق النقد الدولي (IMF) لإجراءات التقشف كجزء من شروط مساعداته، تقوم الحكومات العربية برفع الدعم الشامل وتحظى بدعم البنك الدولي (WB) لتنفيذ برامج تستهدف الفقر بشكل ضيق لتخفيف الآثار السلبية المعترف بها للتقشف.[16] إن قروض المؤسسات المالية الدولية وبرامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي تقلص البراح المالي المتاح للإنفاق

6 (بالإنجليزي) لوتز ليسيرينج. «مائة عام من الحماية الاجتماعية: صعود السؤال الاجتماعي في البرازيل والهند والصين وجنوب إفريقيا، 1920-2020.» (2021): 383-428. متاح على: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-030-54959-6_11

7 (بالإنجليزي) ماركوس لووي ورنا جواد. «إدخال الحماية الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: آفاق عقد اجتماعي جديد؟» المراجعة الدولية للضمان الاجتماعي 71، رقم 2 (2018): 3-18. متاح على: https://www.researchgate.net/publication/325041632_Introducing_social_protection_in_the_Middle_East_and_North_Africa_Prospects_for_a_new_social_contract_Introducing_social_protection_in_the_MENA_countries

8 عزة الحاج سليمان. « واقع الحق في الحماية الاجتماعية بين دور الدولة وتحولات العصر.» مبادرة الإصلاح العربي، 2023. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/واقع-الحق-في-الحماية-الاجتماعية-بين-دو/

9 (بالإنجليزي) ميلاني كاميت. «الطائفية وغموض الرعاية الاجتماعية في لبنان.» الأنثروبولوجيا الحالية 56، رقم S76-S87 :(2015) S11. متاح على: https://www.journals.uchicago.edu/doi/pdf/10.1086/682391

10 فرح الشامي. « من برامج سبل كسب العيش الظرفية إلى الحماية الاجتماعية المتكاملة: تصور مقاربة طويلة الأجل للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للشباب في العراق.» مبادرة الإصلاح العربي، 2023. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/من-برامج-سبل-كسب-العيش-الظرفية-إلى-الحم/

11 (بالإنجليزي) ماركوس لووي. «رعاية الطبقة الوسطى الحضرية: الاقتصاد السياسي للحماية الاجتماعية في الدول العربية.» في الحماية الاجتماعية في الدول النامية، الصفحات 195-203. روتليدج، 2013. متاح على: https://www.researchgate.net/publication/256063609_Caring_for_the_Urban_Middle_Class_The_Political_Economy_of_Social_Protection_in_Arab_Countries

12 (بالإنجليزي) روجر أوين. «اقتصادات الدول العربية في السبعينات.» تقرير الشرق الأوسط 100، 1981. متاح على: https://merip.org/1981/11/the-arab-economies-in-the-1970s/

13 هذا العام يصادف الذكرى الثمانين لإنشاء مؤسسات بريتون وودز - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - التي تأسست كنتيجة مباشرة لصعود النظام الاقتصادي العالمي الجديد في الثلاثينات، والذي تزامن مع ظهور الحماية الاجتماعية كمفهوم وجزء من سياسة الدولة.

14 (بالإنجليزي) ستيفن ميتكالف. «النيوليبرالية: الفكرة التي ابتلعت العالم.» الغارديان، 2017. متاح على: https://www.theguardian.com/news/2017/aug/18/neoliberalism-the-idea-that-changed-the-world

15 (بالإنجليزي) شريف مصري. «سياسات صندوق النقد الدولي وتأثيرها في مصر والدول العربية.» PSI - الاتحاد العالمي لعمال الخدمات العامة، 2021. متاح على: https://publicservices.international/resources/news/imf-policies-and-impact-in-egypt-and-the-arab-countries?id=12144&lang=en

16 مركز أبحاث العلوم الاجتماعية والعمل. «المؤسّسات المالية الدولية تُساهِم في تقويض العقود الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، يوليو 2022. متاح على: https://civilsociety-centre.org/content/المؤسّسات-المالية-الدولية-تُساه%D9%90م-في-تقويض-العقود-الاجتماعية-في-الشرق-الأوسط-وشمال-أفريقيا0-

الاجتماعي عن طريق إغراق الدول العربية في ديون مزمنة واعتماد ممارسات إدارة مخاطر ائتمانية سيئة مثل الرسوم الإضافية، بالإضافة إلى فرض تدابير التقشف. علاوة على ذلك، يؤدي إقراض المؤسسات المالية الدولية إلى تقليص فواتير الأجور العامة، وتقليل مساهمات أرباب العمل في التأمين الاجتماعي، وخصخصة أنظمة التأمين والمعاشات، من بين حلول أخرى بقيادة القطاع الخاص، مما يزيد من تفشي الاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية.[17]

يتناسب النهج وراء التدخلات مثل «الاستجابة الطارئة» أو «تخفيف الفقر» مع أنظمة العطاء التي تعتمدها الأنظمة العربية ويفرضها أكبر المانحين والمؤسسات المالية الدولية، على رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. في هذا السياق، أصبح من المألوف سماع تعبير مثل «القروض الإنسانية». لا تحل هذه البرامج محل أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة فحسب، بل تبطئ أيضًا التقدم نحو تحقيق الضمان الاجتماعي الشامل من خلال استنزاف الموارد المتاحة و«تخدير» جزء كبير من الفئات الضعيفة. إن فهم المؤسسات المالية الدولية لأنظمة الحماية الاجتماعية في الدول العربية يقتصر إلى حد كبير على هذه البرامج، على الرغم من أنها تعتمد على سجلات اجتماعية مكلفة تستخدم خوارزميات الاستهداف التي تنطوي على أخطاء في الإدماج وأخطاء كبيرة في الاستبعاد حيث يتم استبعاد الفقراء في الغالب، وهي برامج مؤقتة وغير فعالة وغير متكاملة. هذا بالإضافة إلى تداعياتها السياسية والاجتماعية وانتهاكاتها لخصوصية البيانات.[18]

نتيجة لذلك، تعاني الدول العربية حاليًا من أنظمة حماية اجتماعية معيبة ومن نقص في السياسات الاجتماعية والاقتصادية العادلة بسبب الهندسة المالية العالمية وكيفية تأثيرها على نماذج التنمية في الدول العربية، مما يؤدي إلى الفقر ونتائج توزيع الثروات التصاعدي. تشير التقديرات إلى أن توزيع الدخل بين عامي 1990 و2016 أظهر أن حوالي 64% من إجمالي الدخل ذهب إلى أعلى 10% من أصحاب الدخل في المنطقة. بينما حصلت أدنى 50% من السكان في المنطقة على 9% فقط من إجمالي الدخل.[19] وفي نهاية عام 2020، بلغت نسبة تركيز الثروة لدى أغنى 1% من السكان حوالي 42% في الدول العربية الأقل نموًا و31% في الدول العربية متوسطة الدخل.[20] أما بالنسبة لمعدلات الفقر في الدول العربية ذات الدخل المنخفض والدول المتأثرة بالصراعات، فقد بلغت حوالي 63% و50% على التوالي في عام 2023.[21] وعلى الرغم من هذا الوضع الراهن، كانت الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات اللازمة والتحول إلى أنظمة حماية اجتماعية شاملة وشاملة وفعالة ومستدامة فاترة من قبل كل من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية. لا تزال الحكومات تدعي باستمرار أن الضمان الاجتماعي الشامل بقيادة الدولة غير ممكن نظرًا لعدم جدوى تمويله من قبل الحكومة وعدم وجود بدائل قابلة للتنفيذ عن المساعدة الدولية

في مقابلة شخصية مع وزير الشؤون الاجتماعية في لبنان (في 6 مايو 2024)، ذكر الوزير أن الوزارة لا تمانع في إطلاق برنامج شامل مثل – إلى حد ما – «البدل الوطني لذوي الإعاقة» (NDA) بدلاً من برنامج تحويل نقدي مستهدف مثل «شبكة الأمان الاجتماعي الطارئة (ESSN)»، ولكن البنك الدولي هو الذي يدفع فقط ويدعم ماليًا الصيغة الأخيرة. قد يشير هذا إلى زيادة كبيرة في الإرادة السياسية للحكومات دون أن يتجسد ذلك في الواقع. ينطبق الشيء نفسه على البنك الدولي، الذي التزم مؤخرًا علنًا بالحماية الاجتماعية الشاملة، لكن بالكلمات فقط، بينما لم يلتزم صندوق النقد الدولي بعد حتى بهذا الالتزام.[22] ومع ذلك، حتى لو كانت هذه الإرادة غير جادة أو كافية، فإن من الاستراتيجي الاستفادة منها والترويج للحلول والبدائل. هذا مهم بشكل خاص لأن دول الجنوب العالمي بدأت تدرك أن دعم المؤسسات المالية الدولية سياسي، وتسعى إلى قنوات غير تقليدية، والتي للأسف لا تحل مخاطر تعدد الأطراف. على سبيل المثال، تفكر بعض الدول في شمال إفريقيا في الانضمام إلى مجموعة البريكس واللجوء إليها كمصدر بديل للمساعدات[23]. أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد وقعت صفقات استثمارية بمليارات الدولارات مع الدول العربية الأقل نموًا والمتوسطة الدخل، مثل صفقة رأس الحكمة الأخيرة بين الإمارات ومصر[24]. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الخطوات إلى تعزيز الخصخصة وعدم فعالية التنمية تحت مسمى الإنقاذ الاقتصادي وتعويض الالتزامات غير المحققة من المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA).[25]

17 ائتلاف العالمي لأرضية الحماية الاجتماعية. «الضمان الاجتماعي للجميع: الركيزة الأساسية للعقد الاجتماعي البيئي الجديد»، 2023. متاح على: https://www.socialprotectionfloorscoalition.org/wp-content/uploads/2023/09/Campaign-Social-Security-for-All-arabic.pdf

18 (بالإنجليزي) هيومن رايتس ووتش. «صندوق النقد الدولي/البنك الدولي: برامج شبكات الأمان الموجهة تقصر في حماية الحقوق»، 2022. متاح على: https://www.hrw.org/news/2022/04/14/world-bank-targeted-safety-net-programs-fall-short-rights-protection-imf

19 (بالإنجليزي) ألفاردو، فاكوندو وآخرون. «قياس عدم المساواة في الشرق الأوسط 1990-2016: المنطقة الأكثر تفاوتاً في العالم؟» مراجعة الدخل والثروة 65: 685-711، 17 أكتوبر 2018. متاح على: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/roiw.12385

20 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. «عدم المساواة في المنطقة العربية: قنبلة موقوتة»، مايو 2022. متاح على: https://www.unescwa.org/ar/publications/عدم-المساواة-المنطقة-العربية-قنبلة-موقوتة

21 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. «مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2022-2023». أبريل 2024. متاح على: https://www.unescwa.org/ar/publications/مسح-تطورات-اقتصادية-اجتماعية-منطقة-عربية2022--2023

22 (بالإنجليزي) مجموعة البنك الدولي. «رسم مسار نحو حماية اجتماعية شاملة: المرونة، والإنصاف، والفرص للجميع». مجموعة البنك الدولي، 2022. متاح على: http://hdl.handle.net/10986/38031

23 (بالإنجليزي) إسحاق بنحيزة. «لماذا تصطف الدول العربية للانضمام إلى مجموعة بريكس.» ميدل إيست آي، 22 أغسطس 2023. متاح على: https://www.middleeasteye.net/opinion/arab-countries-brics-queuing-up-join-why

24 كمال طبيخة. «مصر والغرب: أصداء الاستعمار والمخاطر المتأصلة في المساعدات المالية.» مبادرة الإصلاح العربي، 6 مايو 2024. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/مصر-والغرب-أصداء-الاستعمار-والمخاطر-ا/

25 (بالإنجليزي) جوليا رافينسكروفت وماثيو سيموندز. «البلدان الأكثر فقراً تواصل خسارتها بينما يحتفظ المانحون الأثرياء بمساعداتهم، وفقاً لأحدث بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.» شبكة أوروبا للديون والتنمية، 11 أبريل 2024. متاح على: https://www.eurodad.org/preliminary_aid_2023_reaction

ثالثاً: تحديات تمويل الحماية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية

وفقًا لمنظمة العمل الدولية (ILO ؛ انظر الشكل 1 أدناه)، يتألف نظام الحماية الاجتماعية الشامل عادة من «أرضية» تحتوي على أربع ضمانات أساسية للحد الأدنى من الأمان: تغطية صحية، وأمان الدخل للعائلات والأطفال، وأمان الدخل لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، والمساعدة للفقراء والمرضى والورثة في حالة الوفاة، وللعاطلين عن العمل أو ناقصي العمل. يتم تقديم الضمانات الثلاثة الأخيرة على شكل منح أو إعانات. توفر هذه الأرضية تغطية أساسية أفقية لجميع المواطنين والمقيمين عبر دورة الحياة، بغض النظر عن مستوى دخلهم أو وضعهم الاجتماعي أو هويتهم. بالإضافة إلى «الأرضية»، يشمل النظام الشامل التأمين الاجتماعي الإلزامي والمنافع الاجتماعية التي توفر مستويات مضمونة من الحماية للمستفيدين. يشمل التأمين الاجتماعي على الأقل التأمين الصحي، وتأمين البطالة، وتأمين الأمومة/الأبوة، وتأمين العجز، وتأمين إصابات العمل، بالإضافة إلى معاش التقاعد في الشيخوخة. وأخيرًا، يتضمن هذا النظام التأمين الطوعي، والذي يهدف إلى تقديم طبقة إضافية من الحماية لأولئك الذين يحتاجونها ويمكنهم تحمل تكاليفها. في حين أن الأرضية والتأمين الإلزامي يجب أن يتم توفيرهما بشكل صارم من قبل الدولة، يمكن توفير التأمين الطوعي بالتعاون مع القطاع الخاص.[26]

الرسم البياني 1: تكوين نظام الضمان الاجتماعي الشامل

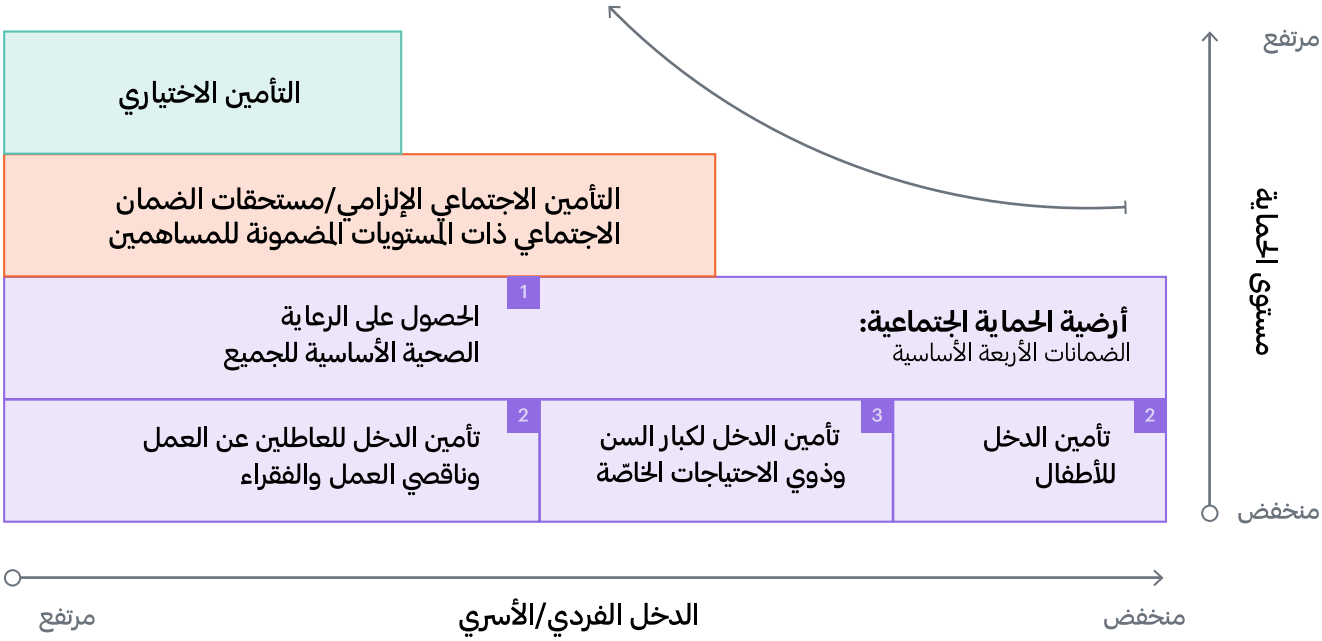

المصدر: (بالإنجليزي) مابفوريرا، م. ف. وآخرون، العمل الاجتماعي المهني في زمبابوي: الماضي والحاضر والمستقبل"، 2021. مقتبس من: منظمة العمل الدولية، 2012.

قائمة الرسوم البيانية ←

26 للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: https://www.ilo.org/topics/social-protection#intro

يجب أن تكون أرضية المساعدة الاجتماعية غير قائمة على المساهمة، وبالتالي يتم تمويلها من الميزانية العامة، في حين أن التأمين الاجتماعي العام يعتمد إلى حد كبير على المساهمة. هذا يُبرز أهمية الأنظمة القائمة على المساهمة وأنظمة الضرائب في تمويل الحماية الاجتماعية الشاملة. ومع ذلك، يُظهر هذا القسم كيف أن المؤسسات المالية الدولية (IFIs) والحكومات العربية تتجنب الطريقة الأولى وتمنع الإصلاحات المالية المطلوبة من الحدوث. كما يركز على تأثير سياسات صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) في هذا المستوى والقنوات التي من خلالها تعرقل هذه المؤسسات المالية الدولية الأنظمة المالية العامة، ونماذج التنمية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك أنظمة الحماية الاجتماعية واستدامتها المالية.

أ. العقبات أمام أنظمة المساهمة: نقص الإرادة السياسية، التجزئة المؤسساتية، وانعدام الثقة العامة

تُعد أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة بقيادة الدولة من أكثر الأشكال شيوعًا لأنظمة الحماية الاجتماعية، والتي تعتمد على المساهمات. مثل هذه الأنظمة تكون ذاتية التمويل ومستدامة ذاتيًا، حيث تعتمد على مساهمات دورية يدفعها المستفيدون جزئيًا أو بالكامل، وأحيانًا يتم دعمها من قبل أرباب العمل أو الحكومة. ومع ذلك، فإن أنظمة المساهمة نادرة أو نادرًا ما تكون فعالة في المنطقة، حيث تفتقر الدول العربية إلى الإرادة السياسية لتقديمها ولا تديرها بشكل موثوق ومسؤول. من ناحية أخرى، لا يثق الناس في الأنظمة العامة ويترددون في الاشتراك في مثل هذه الأنظمة، مما يعيق استدامتها. في لبنان، على سبيل المثال، لم تلتزم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (NSSF) بفتح الأقسام التي تغطي جميع المجالات المنصوص عليها في قانون الضمان الاجتماعي. حتى الآن، يفتقر الNSSF إلى برامج للشيخوخة، ومعاشات التقاعد، والبطالة، والعجز، على الرغم من أن هذه البرامج كان يمكن إطلاقها بسهولة في الماضي كأنظمة قائمة على المساهمة لأن البنية التحتية للصندوق كانت موجودة، وهي ذاتية التمويل ولا تتطلب أي تمويل خاص.[27] علاوة على ذلك، لم ينفذ لبنان حتى الآن القانون 319، الذي تم اعتماده في ديسمبر 2023 من قبل البرلمان، والذي يهدف إلى تقديم نظام جديد للمعاشات التقاعدية داخل الصندوق إلى جانب إصلاحات كبيرة في هيكل حوكمته وإطار عمله التشغيلي.[28] السبب وراء هذا التأخر هو غياب الإرادة السياسية لوضع مثل هذه الإصلاحات موضع التنفيذ. هناك العديد من العوامل التي تدخل في هذه الحسابات السياسية، وكلها مرتبطة في النهاية بالحفاظ على الوضع الراهن للنظام السياسي. يشمل ذلك أولوية الطبقة الحاكمة لصالح القطاع الخاص، ونيتها في الحفاظ على النظام الزبائني الذي تصبح فيه الأحزاب السياسية والمنظمات الدينية هي المزود المباشر للخدمات الاجتماعية لشراء القواعد الانتخابية والأصوات، أو حتى هوس النخب المعتاد باستبعاد بعض المجموعات الاجتماعية من تقديم الخدمات والوصول إلى الحقوق للحفاظ على التوازنات الطائفية

وبالمثل، حاول مبارك في مصر تنفيذ إصلاحات في التأمين الصحي كجزء من حملته الانتخابية في عام 2005، بهدف تعميم التأمين الصحي وتقليل عجز منظمة التأمين الصحي (HIO) من خلال حزمة أساسية من المزايا لجميع المواطنين بمساهمة تصل إلى 30% من النفقات الشخصية. ومع ذلك، فشلت هذه المحاولات بسبب مقاومة أرباب العمل الذين كانوا سيتحملون مساهمات أكبر في الرواتب - وهي مخاوف أثارتها أيضًا المؤسسات المملوكة للدولة (SOEs) والوزارات الأخرى. كما نظم المستفيدون، وخاصة المتقاعدون وأعضاء الاتحاد العام لنقابات عمال مصر (ETUF)، تحركات ضد هذه الخطوة لنفس السبب.[29] في هذا السياق، وُجد أن وزارة الصحة في موقف ضعيف مقارنة مع الوزارات الأخرى. حيث ذكر وزير الصحة المصري السابق عوض تاج الدين: «المال كان هو المشكلة الرئيسية في فشل إصلاح التأمين الصحي... لم تكن ميزانيتنا كافية أبدًا، وكان إنفاقنا أقل مما نحتاجه... وعند إعداد الميزانية، كانت وزارة المالية تعطينا فقط ما تبقى».[30] لذلك، لم يكن من الممكن إنجاح هذه الإصلاحات سواء من خلال المساهمة أو عدمها

تتردد أصداء هذه التجزئة في الجسد المؤسسي الذي يحكم سياسات الحماية الاجتماعية في لبنان، كما هو الحال في العديد من الدول العربية الأخرى. ذكر وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني في مقابلته الشخصية معنا[31] أن إحدى مشاكله الرئيسية بشأن تحسين نظام الحماية الاجتماعية في البلاد هي هذه التجزئة، حيث يعمل النظام تحت إشراف وزارته وكذلك وزارة العمل، ووزارة الصحة، وأحيانًا وزارة التعليم، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (NSSF) كمؤسسة مستقلة. وأضاف أن وزارة المالية أيضًا تتدخل في العمليات، وتقوم في كثير من الأحيان برفض أو تقليص طلبات الميزانية، وفي معظم الحالات تؤجلها

لا تشير هذه الحالات الوطنية فقط إلى التأثير الكبير لمشاكل الحوكمة على جدوى أنظمة المساهمة، بل تسلط الضوء أيضًا على انعدام الثقة العامة في الأنظمة العامة. بسبب المستويات العالية من الفساد، لا يثق السكان العرب في أن مساهماتهم ستعود إليهم كخدمات اجتماعية أو منافع بكمية كافية وجودة مناسبة وفي الوقت المناسب. بالإضافة إلى الخوف من التلاعبات وسوء استخدام الأموال من قبل الكيانات العامة، يخشى الناس من عدم كفاءة حكوماتهم والإدارة السيئة للأموال. فقد اللبنانيون مدخراتهم مدى الحياة بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة التي ضربت بلادهم في عام 2019 نتيجة لمخطط بونزي الذي

27 بشير عصمت. «الضمان الاجتماعي في الاقتصاد السياسي اللبناني: نظرة نقدية من داخل الصندوق الوطني.» مبادرة الإصلاح العربي، 11 مايو 2023. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/الضمان-الاجتماعي-في-الاقتصاد-السياسي/

28 فرح الشامي. «إصلاحات الضمان الاجتماعي الأخيرة ونظام التقاعد الجديد في لبنان: مقابلة مع رانيا إغناطيوس ولوكا بيليرانو من منظمة العمل الدولية.» مبادرة الإصلاح العربي، 12 أبريل 2024. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/إصلاحات-الضمان-الاجتماعي-الأخيرة-ونظ/

29 (بالإنجليزي) فرديناند أيبل. «السياسات الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.» قاموس بالغراف الجديد للاقتصاد، 1 19، 2017. متاح على: https://www.ferdinandeibl.com/uploads/2/22989858/8/9/2/ferdinandeibl.pdf/article

30 (بالإنجليزي) فرديناند أيبل. «محاولة الموازنة: «السياسات الاجتماعية الرخيصة» في الشرق الأوسط.» في «السياسة الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» دراسات بومبس 31، أكتوبر 2018. متاح على: https://pomeps.org/squaring-the-circle-cheap-social-policies-in-the-middle-east

31 أجرت الكاتبة هذه المقابلة مع الوزير في 6 مايو 2024.

دعمته الحكومة والمصرف المركزي.[32] لقد فقدوا ودائعهم في البنوك الخاصة وقيمة تعويضات نهاية الخدمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (NSSF) مع انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى مستويات غير مسبوقة. وبالمثل، حيث تتخبط مصر في أزمة نقدية حاليًا وتونس تحاول منع حدوث أزمة مشابهة بفرض رقابة صارمة على رأس المال، لا يمكن توقع أن تثق شعوب البلدين في أن مساهماتهم ستُدار وتُستثمر بمسؤولية. علاوة على ذلك، لا يجد الناس غالبًا فائدة كافية أو حافزًا في خطط الضمان الاجتماعي أو التقاعد المعروضة عليهم لتشجيعهم على اتخاذ المخاطرة والتخلي عن شكوكهم. على سبيل المثال، في تونس، لكي يكون الفرد مؤهلاً للحصول على مزايا التقاعد، يجب أن يكون قد ساهم في النظام لمدة لا تقل عن 120 شهرًا وبلغ سن التقاعد القياسي وهو 62 عامًا، إلا إذا كان الفرد قد عمل في وظائف شاقة، وفي هذه الحالة يمكن التقاعد المبكر في سن 55.[33] إن فرض شروط صارمة وصعبة بشأن مدة الاشتراك وسن صرف الأموال دون تقديم خيارات مرنة يجعل الكثيرين غير مؤهلين ويدفع آخرين للتخوف من الاشتراك دون أن يُمنحوا إمكانية استعادة أموالهم إذا احتاجوها قبل تاريخ استحقاقها، في حالات الطوارئ

يستبعد العمال غير الرسميين أنفسهم من أنظمة الحماية الاجتماعية التي تقودها الدولة لأنهم لا يريدون أن يتم التعرف عليهم، أو أن يُطلب منهم دفع الضرائب، أو أن يتم إدخالهم في النظام الرسمي. يعود هذا الرغبة في «الاختفاء» إلى العقد الاجتماعي المكسور حيث لا يُنظر إلى الدولة على أنها مزود، مما يدفع هؤلاء العمال إلى اللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي كآلية للتكيف والعثور على توازنهم هناك، والاعتماد على أرباح أعمالهم غير المعلنة أو دعم عائلاتهم ومجتمعهم. يجدون حتى وصمة اجتماعية في الاشتراك في أشكال رسمية من الحماية الاجتماعية.[34] لا يعتقدون أن تكلفة إدخالهم في النظام الرسمي - دفع المساهمات والضرائب - ستؤدي إلى أي عائد في شكل تغطية الحماية الاجتماعية أو الوصول إلى الخدمات الاجتماعية.[35] يتم تعزيز هذا الاستبعاد الذاتي من المساهمة بسبب الطريقة الضيقة التي يتم بها تصور أنظمة المساهمة في المنطقة. بينما يتم الترويج لأنظمة المساهمة كأداة لإدماج العمال غير الرسميين الذين قد يُستبعدون من الأنظمة الممولة بالضرائب، تُوجه هذه الأنظمة في الدول العربية نحو الموظفين الرسميين في القطاعين الخاص والعام. في تونس، كما هو الحال في لبنان، لا يحق للعمال العاطلين عن العمل أو العمال غير الرسميين الحصول على أي مزايا في إطار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (NSSF) أو أي صندوق آخر بقيادة الدولة. فشل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تونس حتى في جذب المساهمين من أصحاب الدخل المنخفض والعمال الزراعيين والعمال المهاجرين، على الرغم من أن هؤلاء هم الأكثر حاجة إلى أنظمة المساهمة.[36] مع كون هذه الأنظمة تعتمد على التوظيف، حيث يشكل العمل غير الرسمي 68% من إجمالي التوظيف،[37] ووجود عدد متزايد من السكان المسنين في المنطقة، تصبح قاعدة المساهمة ضيقة للغاية. لذلك، فإن استدامة أنظمة المساهمة المالية للحماية الاجتماعية تبدو شبه مستحيلة

32 (بالإنجليزي) البنك الدولي. «مراجعة المالية العامة في لبنان: هل هو تمويل بونزي؟» واشنطن دي سي، 2022. متاح على: http://hdl.handle.net/10986/37824

33 سحر مشمش وقيس عطية. «الفشل في الحماية: قصور إطار الحماية الاجتماعية في تونس»، مركز معرفة مجتمع المدني، دعم لبنان، 2023. متاح على: https://civilsociety-centre.org/paper/failure-protect-deficiencies-tunisian-social-protection-framework (مشمش وعطية، الفشل في الحماية)

34 سيرين غنوشي. «الحماية الاجتماعية في ظل مشروع قيس سعيّد السياسي: لمحات ومؤشرات بحثاً عن رؤية.» مبادرة الإصلاح العربي، 3 نوفمبر 2023. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/الحماية-الاجتماعية-في-ظل-مشروع-قيس-سعي/ (غنوشي، الحماية الاجتماعية في مشروع قيس سعيد)

35 وليد مرواني ورنا جواد. «المواقف السياسية والمشاركة بين العمال الشباب العرب: مقارنة بين العمال الرسميين وغير الرسميين في خمس دول عربية.» العلوم الاجتماعية 11، رقم 11: 503، 31 أكتوبر 2022. متاح على: https://doi.org/10.3390/socsci11110503

36 (مشمش وعطية، الفشل في الحماية)

37 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. «الطبقة الوسطى في الدول العربية.» ورقة عمل رقم 4، 2023. متاح على: https://www.unescwa.org/ar/publications/طبقة-وسطى-بلدان-عربية

ب. المالية العامة والسياسات المالية: أوجه القصور الكامنة في الأنظمة الممولة من الحكومة

في الواقع، فإن مزيج الأنظمة القائمة على المساهمة وغير القائمة على المساهمة يعاني من التشتت والإقصاء. يُعتبر الجزء غير القائم على المساهمة والممول من الحكومة ضحية لممارسات تمييزية وعدد لا يحصى من المشكلات في إدارة المالية العامة. وبما أن الضرائب تشكل الغالبية العظمى من إيرادات الحكومة، فإن الأنظمة غير القائمة على المساهمة تُعرف أيضًا بالأنظمة الممولة بالضرائب. وتعد القاعدة الضريبية صغيرة بشكل كبير في معظم الدول العربية غير الخليجية بسبب الحجم الكبير للقطاع غير الرسمي واستبعاد المهاجرين واللاجئين من الأنظمة الضريبية بسبب الخطوط الحمراء السياسية مثل تلك المتعلقة بالتوازنات الديموغرافية والطائفية. تعاني الأنظمة الضريبية العربية أيضًا من معدلات مرتفعة من التهرب الضريبي والتجنب الضريبي بالإضافة إلى مستويات عالية من الإعفاءات الضريبية غير الضرورية وغير العادلة، والحسومات، والحوافز، والائتمانات الضريبية. كما هو الحال مع الاستبعاد الذاتي من الأنظمة القائمة على المساهمة، يعود التهرب الضريبي إلى المشكلة العميقة المتعلقة بالعقد الاجتماعي المكسور وضعف الشعور بالمواطنة. وكما أن الدول العربية لا تعتبر نفسها مسؤولة عن رفاهية الشعوب، فإن الناس في الدول العربية لا يرون أنفسهم مواطنين، وبالتالي يتآكل الشعور بالواجبات والمسؤوليات المتبادلة. يلتزم كل من الأغنياء والفقراء بمبدأ «لا حقوق، لا ضرائب» و«لا تمثيل، لا ضرائب»

نتيجة لذلك، كما هو موضح في الشكل 2 أدناه، فإن متوسط معدل الضريبة الفعلي على دخل الشركات (AETR) في 14 دولة عربية أقل من المتوسط العالمي، وفي معظم الحالات أقل من أدنى معدل قانوني لضريبة دخل الشركات (CIT)، بسبب النظام التعاوني والتهرب الضريبي.[38]

الرسم البياني 2: المعدلات القانونية لضريبة دخل الشركات مقابل متوسط المعدل الفعلي السنوي لضريبة دخل الشركات في دول عربية مختارة (2021)

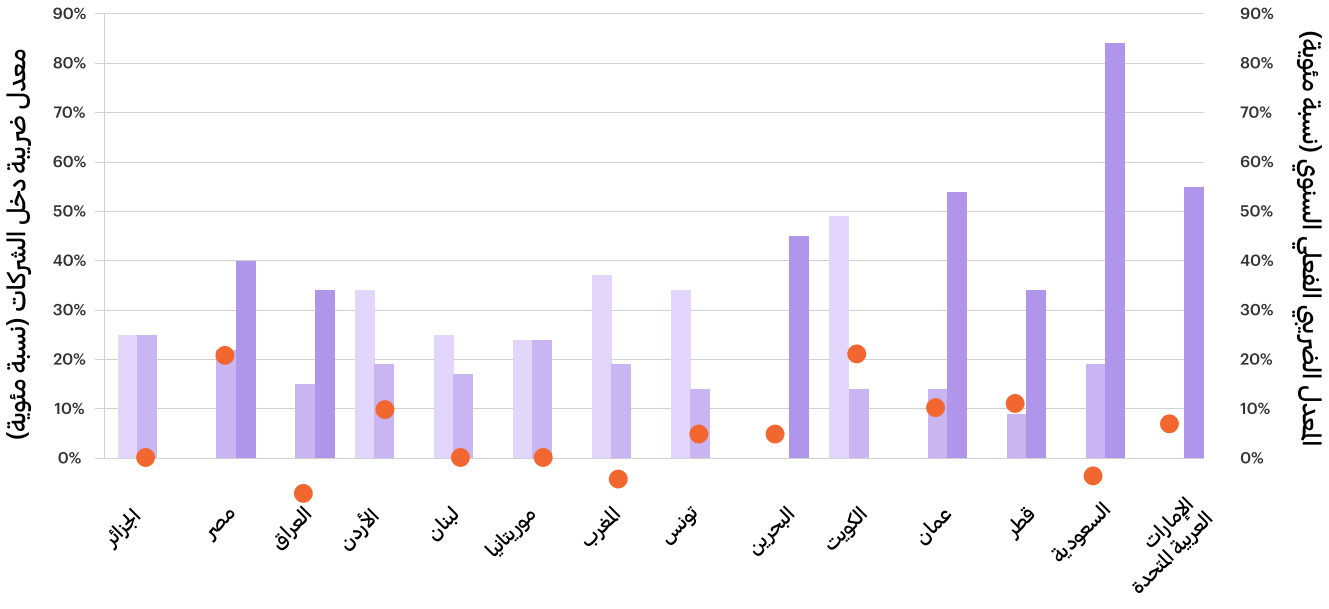

المصدر: (بالإنجليزي) الأمم المتحدة – الإسكوا،" خيارات السياسات العربية وفرص التمويل في نظام ضريبي عالمي جديد"، 2022. استنادًا إلى الملخصات الضريبية العالمية لشركة PWC وأوربيس، 2021.

قائمة الرسوم البيانية ←

38 معدل الضريبة الفعلي (AETR) هو النسبة المئوية لضريبة دخل الشركات (CIT) التي يدين بها المرء فعلياً على دخله الخاضع للضريبة. وبالتالي ينخفض معدل الضريبة الفعلي نتيجة الاستثناءات والإعفاءات والخصومات من معدلات CIT إلى جانب معدلات الضرائب التفضيلية والائتمانات. معدلات CIT القانونية هي تلك التي يدين بها المرء بموجب القانون.

علاوة على ذلك، فإن ضعف الإدارة الضريبية وضعف جمع الضرائب يؤدي إلى تقليص القواعد الضريبية. لا تتهرب الدول فقط من مسؤوليتها في توفير الحماية الاجتماعية، بل تتردد أيضًا في جمع الضرائب بشكل صحيح حتى لا تُطلب منها تقديم الخدمات العامة، بما في ذلك الحماية الاجتماعية. في دول مثل لبنان، على سبيل المثال، لم تجمع الحكومة الغرامات ورسوم تسجيل وصيانة السيارات وفواتير الكهرباء لمدة عامين ونصف بعد الأزمات الاقتصادية وأزمة كوفيد19- المتداخلة. في الواقع، بين عامي 1994 و2022، لم تقم لبنان بتعديل فواتير الكهرباء على الرغم من التغيرات الهائلة في التضخم وأسعار الصرف. كان هذا الدعم الضمني (أو الضريبة السلبية)، الذي جاء على حساب الدين الوطني، أداة الحكومة لتجنب المحاسبة على ضعف الخدمة العامة للكهرباء. وقد تحدى انتشار الاقتصاد النقدي والخلل في القطاع المالي في البلاد منذ عام 2019، والذي يتم تكراره حاليًا في مصر وسط الأزمة النقدية، قدرة الحكومة على مراقبة سلوك دافعي الضرائب وفرض اللوائح الضريبية. تتفاقم مشكلات الإدارة الضريبية بسبب بدائية الحكومة الإلكترونية وغياب آليات التحصيل والإدارة الرقمية في الدول الأقل نموًا والمتوسطة الدخل في العالم العربي

علاوة على ذلك، تتقلص الميزانيات العامة للمنطقة بسبب التدفقات المالية غير المشروعة الضخمة (IFFs)، ومستويات الفساد العالية بين المسؤولين الحكوميين، والاختلاس والسرقات، وغيرها من التسريبات في الموارد العامة. والأهم من ذلك أن الأنظمة الضريبية العربية تعتمد بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة، كما هو موضح في الشكل 3 أدناه، حيث تُظهر تركيبة الإيرادات الضريبية في عدد من الدول العربية المتوسطة الدخل أن هذه الدول تعتمد بشكل كبير على الضرائب على السلع والخدمات. علاوة على ذلك، فإن هذه الضرائب غير المباشرة تتخذ في الغالب شكل ضريبة القيمة المضافة (VATs)، التي تزيد بشكل كبير من الأسعار النهائية في كل خطوة من سلسلة القيمة الكاملة، بدلاً من ضرائب المبيعات التي تُجمع مرة واحدة عند نقطة البيع النهائية. وقد أظهرت الدراسات أن عبء الضرائب غير المباشرة يقع بشكل أساسي على الفئات السكانية الأكثر فقراً وهشاشة، حيث تُنفق معظم دخولهم على الاستهلاك، ولا سيما الضروريات الأساسية.[39] تأتي الضرائب المباشرة في المرتبة الثانية في تركيبة الإيرادات الضريبية، على الرغم من أنها أكثر توزيعية، حيث تأتي ضريبة الدخل الشخصي في المرتبة الأولى تليها ضريبة دخل الشركات، على الرغم من أن الأخيرة هي أكثر توزيعية نسبيًا من الأولى. أما بالنسبة للضرائب على الثروة، بما في ذلك الضرائب على الممتلكات، فهي تبدو هامشية، في حين أنها الأكثر توزيعية على الإطلاق

الرسم البياني 3: تكوين الإيرادات الضريبية في الدول العربية من متوسطة الدخل (%)

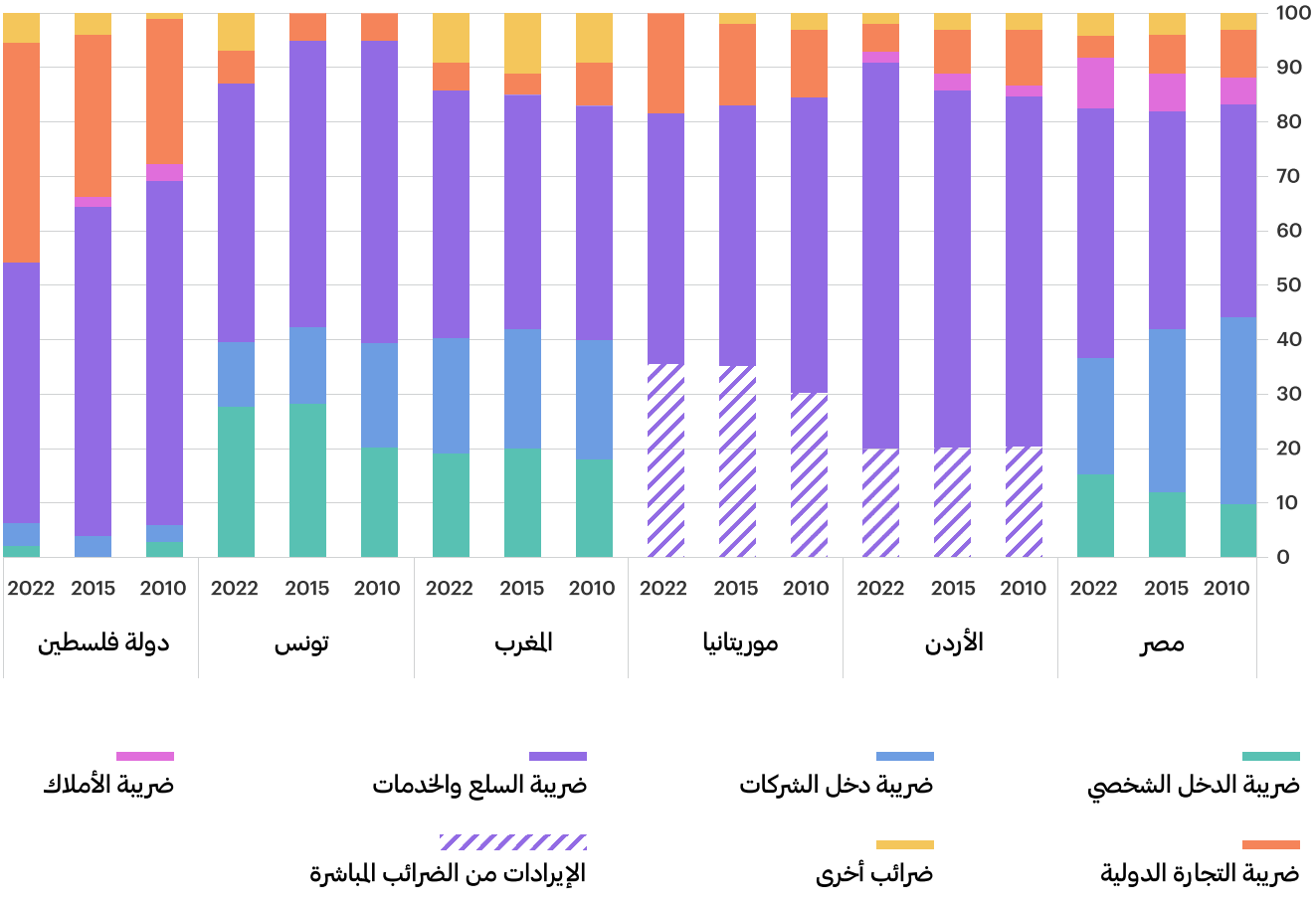

المصدر: (بالإنجليزي) الإسكوا، « الإصلاحات الضريبية في المنطقة العربية : تقييم الإنصاف والكفاءة والتقدمية نحو تعبئة الموارد المحلية»، 2023. استناداً إلى: البيانات الوطنية وبيانات صندوق النقد الدولي، 2023.

قائمة الرسوم البيانية ←

39 (بالإنجليزي) شاخاوات ليتون ومحسن بويان. «إذا كانت ضريبة القيمة المضافة مقبولة، فماذا عن شبكة الأمان الاجتماعي؟» ذا بيزنس ستاندرد، 8 يونيو 2024. متاح على: https://www.tbsnews.net/analysis/if-vat-ok-what-about-social-safety-net-871681

تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى إجمالي دخل وثروة الأفراد في أنظمتها الضريبية. العديد من هذه الدول يعتبر دخل الأسرة كدخل واحد. لذلك، تعتمد على العديد من الشرائح الضريبية التي تصنف دافعي الضرائب حسب نطاق الدخل، مما يضمن أن تكون هذه الشرائح تصاعدية على الدخل الإجمالي، والذي يُعتبر بمثابة مؤشر إجمالي للثروة. ومع ذلك، في دول الجنوب العالمي، بما في ذلك الدول العربية، يرفض الناس بشدة ضرائب الدخل الشخصي لأنها تؤثر فقط على الدخل المأجور[40]، وبالتالي يتحملها عمال الأجور بشكل غير عادل. يفسر هذا السبب وراء شعبية التأمين الصحي أكثر من غيره من أشكال التأمين الاجتماعي في المنطقة، حيث لا يتطلب من الأفراد التصريح عن دخلهم الكامل. يشير هذا أيضًا إلى أن القواعد الضريبية الصغيرة، مثل الشرائح الضريبية الضمنية التراجعية والاسمية، يمكن أن تفاقم عدم المساواة. عند النظر إلى الضرائب في أوسع معانيها، نجد أن الضرائب على التأثيرات الخارجية السلبية، مثل التلوث والضرر البيئي، والرسوم، والغرامات، أقل بكثير من المتوسطات العالمية[41]. قبل التفكير في تعبئة الموارد العامة أو إعادة توزيعها، يجب معالجة جميع القضايا المذكورة أولاً لزيادة إيرادات الحكومة وبالتالي زيادة الميزانية العامة

نتيجة لعدم كفاية الأنظمة الضريبية، فإن تأثير ذلك على الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية كبير. كما هو موضح في الشكل 4 أدناه، فإن الدول العربية تنفق فقط 4.6% من ناتجها المحلي الإجمالي على الحماية الاجتماعية (باستثناء الصحة)، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 12.9%، و3.2% من ناتجها المحلي الإجمالي على الصحة، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 5.8%. إن المساحات المالية الضيقة والعجز في الميزانيات الناتجة عن المشكلات الموصوفة في جانب الإيرادات العامة تقلل بشكل خاص من الإنفاق الاجتماعي والصحي في الدول العربية. السبب وراء ذلك هو أن الدول العربية تعطي الأولوية للإنفاق في مجالات مثل البنية التحتية المادية – لخدمة أسواق رأس المال – والأمن/الدفاع بدلاً من الإنفاق على الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. في الواقع، يبلغ متوسط الإنفاق العسكري في المنطقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 5.8%، وهو أعلى من كل من متوسط الإنفاق الاجتماعي (4.6%) ومتوسط الإنفاق الصحي (3.2%). علاوة على ذلك، يتفوق الإنفاق العسكري على الإنفاق الصحي في اثنتين من الدول العربية الخمس المختارة ويقل قليلاً فقط عن الإنفاق الصحي في الدول الثلاث الأخرى

الرسم البياني 4: تكوين النفقات الحكومية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 (%)

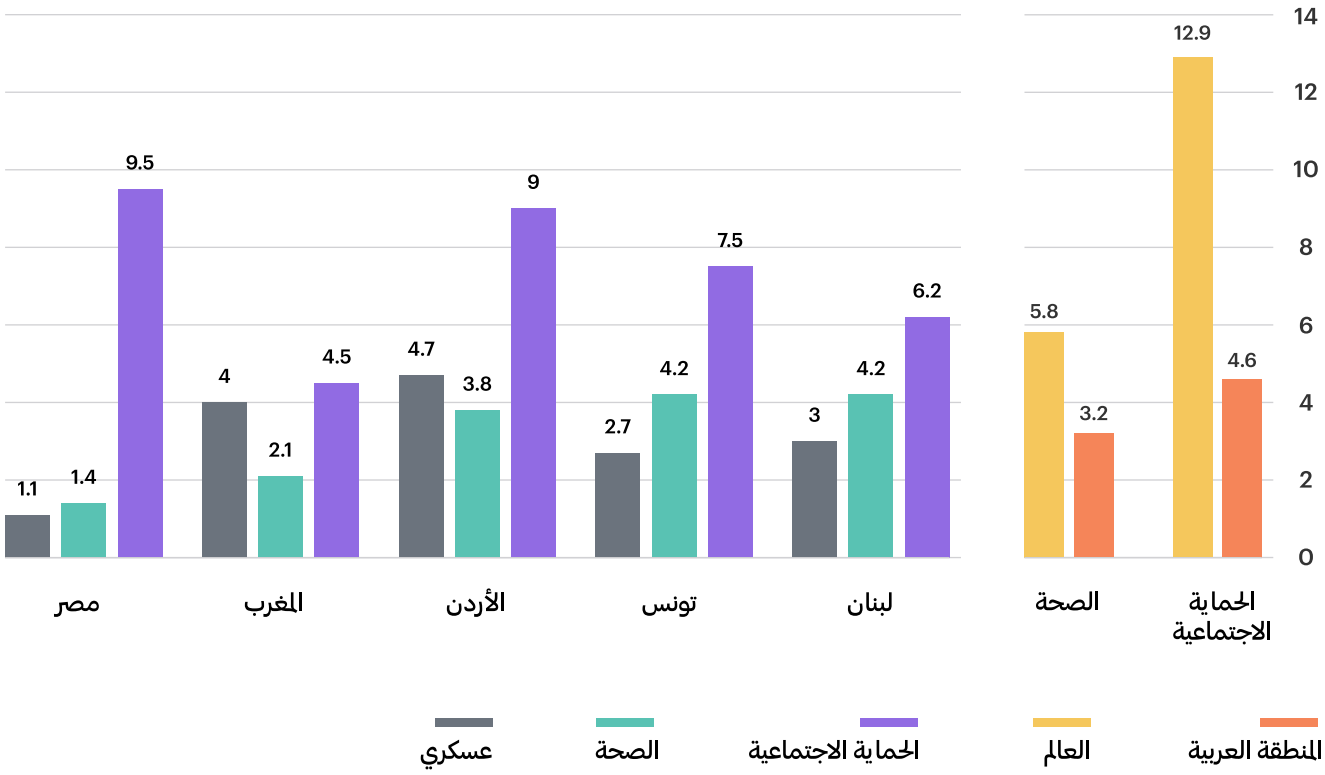

المصدر: (بالإنجليزي) من تجميع الكاتبة بناءً على تقرير الحماية الاجتماعية في العالم الصادر عن منظمة العمل الدولية (2020-2022) وقاعدة بيانات الإنفاق العسكري لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (2024).

قائمة الرسوم البيانية ←

40 غير محتسبة حسب التضخم

41 (بالإنجليزي) منظمة التجارة العالمية. «ملامح التعريفات الجمركية العالمية 2022» WTO. متاح على: https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/world_tariff_profiles22_e.pdf

هذا التأثير السلبي على الإنفاق الاجتماعي يتحمله بشكل خاص الأسر والعائلات، وكذلك الفئات الاجتماعية الضعيفة مثل كبار السن والأطفال والشباب، وفقًا لرصد الإنفاق الاجتماعي في الدول العربية الصادر عن الإسكوا (انظر الشكل 5 أدناه). ينطبق الشيء نفسه على تقليل أو إزالة الإعانات الشاملة، وخاصة كجزء من تخفيضات الإنفاق الاجتماعي العام. كشفت تحقيقات حديثة عن مصر وتونس، حيث تتوفر البيانات، زيف ادعاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن الطبيعة التراجعية للإعانات الشاملة، وخاصة إعانات الطاقة. أظهرت دراسات كل من بن رويين وتشندول (2022) وديباب (2023) أن للإعانات الغذائية وإعانات الطاقة تأثيرًا على معدلات الفقر وشدة الفقر. بينما بدا أن تأثير إعانات الطاقة أقل بشكل طفيف، إلا أنه لا يزال ملحوظًا بشكل كبير، كما أثبتت الدراسات التي تربط إعانات الطاقة بمستويات وأنماط الاستهلاك الفعلي. اعتمادًا على المنتج الغذائي أو منتج الطاقة المدعوم (الديزل، الكيروسين، زيت الوقود للكهرباء، البنزين، الوقود)، يمكن أن تكون فائدة الإعانة مختلفة بين الأسر الفقيرة والأسر متوسطة الدخل، ولكنها بالتأكيد ليست حكرًا على الأغنياء أو تستفيد منها النخب بشكل أساسي.[42,43] تعزز هذه النتائج تحليلات وحسابات الإسكوا (انظر الشكل 6 أدناه). لذلك، فإن سوء إدارة الميزانية وترشيد الإنفاق العام المعيب لهما تداعيات اجتماعية مباشرة تؤثر على الفئات الأكثر فقرًا والأكثر عرضة للصدمات السياسية أو الاقتصادية

الرسم البياني 5: توزيع النفقات الاجتماعية بين مختلف الفئات الاجتماعية في المنطقة العربية في عام 2022

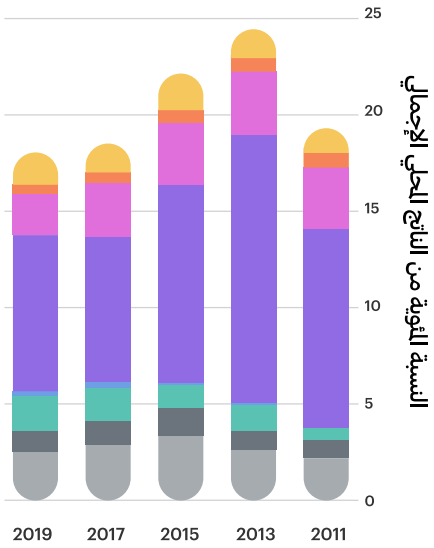

الرسم البياني 6: مدى استفادة الفئات السكانية المختلفة في البلدان ذات الدعم المالي المكثف

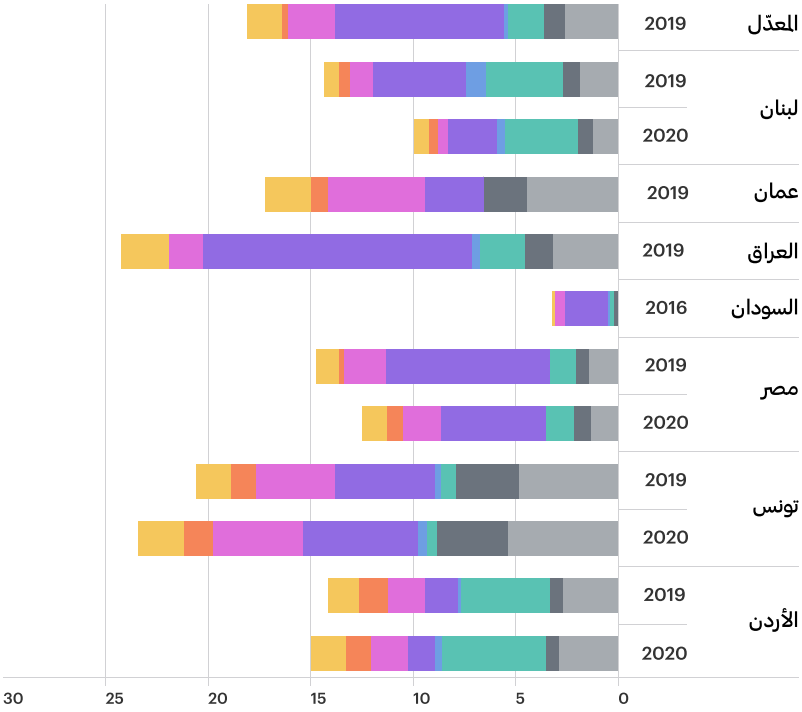

الأطفال
الأسر المعيشية والعائلات
كبار السن
التنمية المؤسساتية والدعم الإداري
الشباب والبالغين
المجتمع ككل
فئات سكانية هشة محددة
فئات سكانية متعددة

المصدر: مرصد الإنفاق الاجتماعي للدول العربية التابع للإسكوا (2022).

قائمة الرسوم البيانية ←

42 (بالإنجليزي) جيهان شندول وآخرون. «كشف النقاب: دور صندوق النقد الدولي في تقليص الحماية الاجتماعية.» مؤسسة فريدريش إيبرت، أكتوبر 2022. متاح على: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/19559.pdf (شندول وآخرون، كشف النقاب)

43 (بالإنجليزي) أسامة دياب. «مصر، صندوق النقد الدولي وثلاثة مناهج لدعم السلع: الدعم الشامل، المستهدف ذاتياً، والموجه.» مؤسسة فريدريش إيبرت، يونيو 2023. متاح على: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/20432.pdf (دياب، مصر، صندوق النقد الدولي وثلاثة مناهج لدعم السلع)

ج. التأثير متعدد الأوجه لسياسات المؤسسات المالية الدولية (IFIs)

على الرغم من المستويات المقلقة من الفقر وعدم المساواة وتأثير الصراعات والأزمات المتفاقمة في المنطقة، يُظهر رصد لسياسات الحماية الاجتماعية والبرامج والتدخلات التي جرت في اثنتي عشرة دولة عربية بين عامي 2010 و2023 أن 13% فقط من هذه الإصلاحات كانت شاملة. هيمنت التحويلات النقدية المستهدفة وأشكال المساعدة الاجتماعية المستهدفة الأخرى، تلتها برامج سوق العمل النشطة وغير النشطة، ثم المساعدات الإنسانية. وبالنسبة للأنظمة الشاملة تحديدًا، كان 27% فقط منها غير قائم على المساهمة. يقدم الشكل 7 أدناه إحصاءات موجزة أكثر تفصيلًا من هذا الرسم.

الرسم البياني 7: توزيع إصلاحات الحماية الاجتماعية في 12 دولة عربية في الفترة 2010-2023، حسب نوع الإصلاح

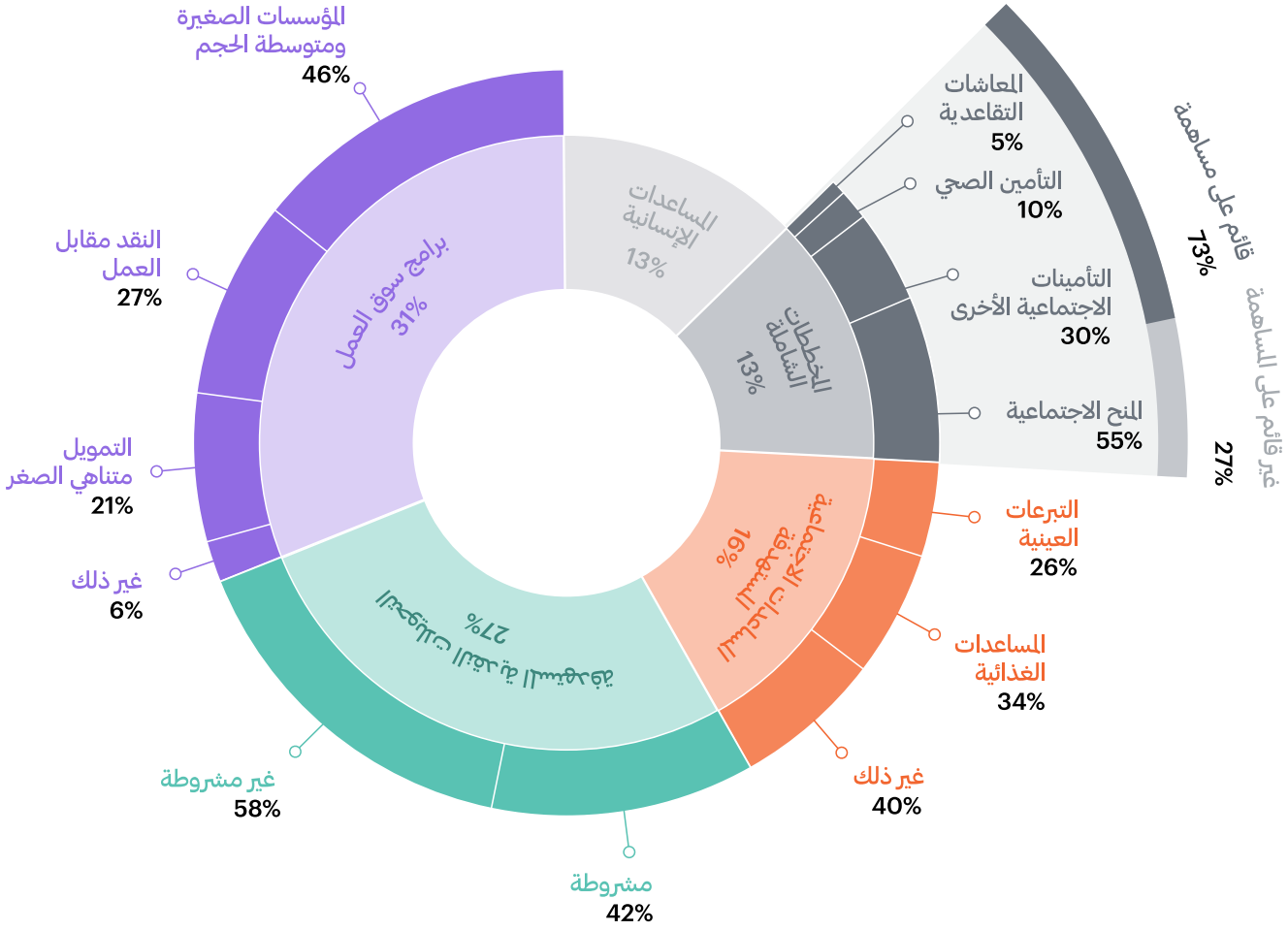

المصدر: حسابات الكاتبة، باستخدام البيانات التي جمعتها الكاتبة وفريق الحماية الاجتماعية التابع لمبادرة الإصلاح العربي (2024).

قائمة الرسوم البيانية ←

يغطي هذا الرسم لسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية والتدخلات 12 دولة عربية: لبنان، تونس، مصر، الأردن، المغرب، الجزائر، العراق، اليمن، السودان، فلسطين، سوريا، وليبيا. الإحصاءات الموجزة المقدمة هي نتيجة جداول تمهيدية أجريت في يناير 2024، حيث توقفت البيانات. سيتم نشر مجموعة البيانات الكاملة النهائية على لوحة معلومات مباشرة على موقع ملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية في العام المقبل

ومن بين جميع الإصلاحات، ركز 25% على توفير الحماية الصحية الاجتماعية، بينما ركز 22% على سبل العيش والتوظيف. وغطت بقية القضايا مجموعة متنوعة من القضايا من المساعدات الغذائية والدعم التعليمي إلى المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والإسكان وما إلى ذلك (انظر الشكل 8 أدناه)

يمكن تفسير هذه النتائج بحقيقة أن صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) كانا نشطين للغاية في المنطقة منذ عام 2010، حيث أوصيا ومولا وطبقا نهج الحماية الاجتماعية المستهدف وتفعيل أسواق العمل. برز البنك الدولي كأكبر فاعل ومانح في هذا الرسم المذكور لسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية التي قمنا بها. عند مواجهة الآثار السلبية لهذه السياسات والبرامج، يجادل البنك بأن النية هي توسيع هذه البرامج بمرور الوقت لتصبح شاملة. علاوة على ذلك، يجادلون بعدم وجود بدائل قابلة للتطبيق. ومع ذلك، أظهرت دراسة عالمية شاملة أجريت في عام 2023، تغطي أكبر شبكات الأمان الاجتماعي في العالم مثل Bolsa Familia التي أصبحت Auxilio Brasil لاحقًا في البرازيل وبرنامج Prospera الذي أصبح Progresa ثم Oportunidades في المكسيك، أنه لا يوجد دليل عالمي على أن البرامج التي تستهدف الفقراء يمكن أن تتوسع أو ستتوسع لاحقًا لتصبح شاملة. بدلاً من ذلك، تؤكد الدراسة أن الحالات القليلة التي أصبحت فيها برامج مكافحة الفقر شاملة، مثل منغوليا وكينيا، كانت نتيجة لتغيير جذري في التفكير السياسي وتغيير جذري في القوة السياسية وليس نتيجة تقدم تدريجي.[44]

الرسم البياني 8: توزيع إصلاحات الحماية الاجتماعية في 12 دولة عربية في الفترة 2010-2023، حسب الوظيفة

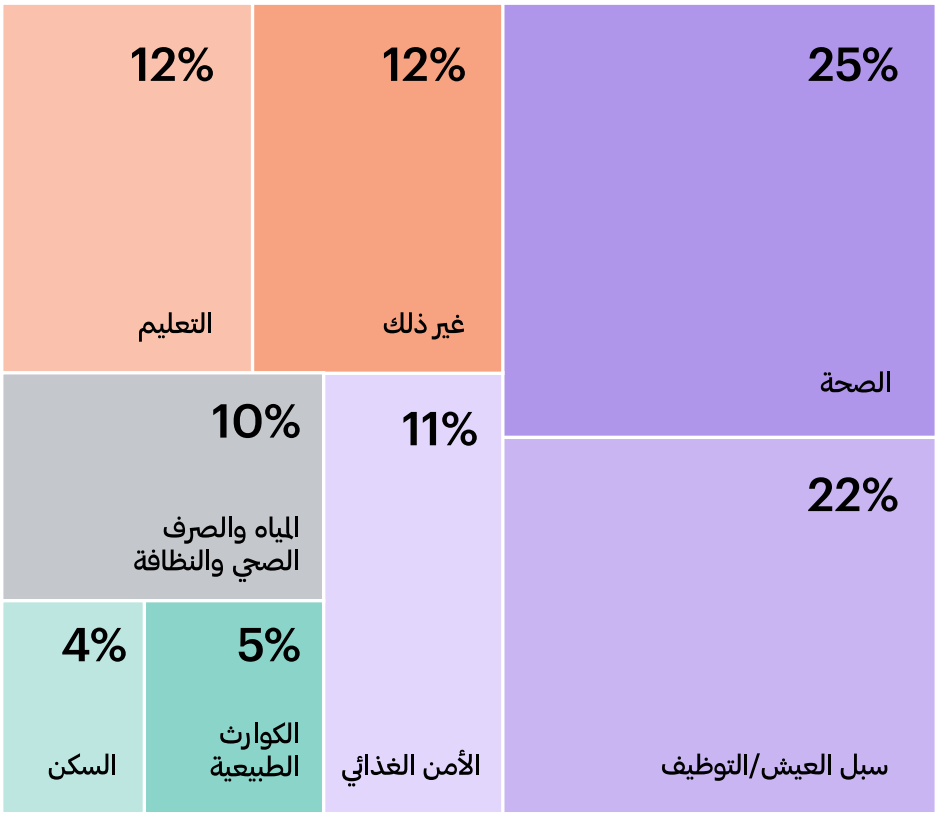

المصدر: حسابات الكاتبة، باستخدام البيانات التي جمعتها الكاتبة وفريق الحماية الاجتماعية التابع لمبادرة الإصلاح العربي (2024).

قائمة الرسوم البيانية ←

نفس الملاحظة الخاصة بالشكل 7.

44 (بالإنجليزي) ستيفن كيد وآخرون. «مسار ميسور التكلفة وممكن لتحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة.» مسارات التنمية، يونيو 2023. متاح على: https://www.developmentpathways.co.uk/wp-content/uploads/2023/06/Affordable-and-feasible-pathway-to-universal-social-security.pdf

ومع ذلك، فقد تجاهل البنك الدولي جميع التحذيرات. في العقد الماضي، دعم البنك بشكل كامل أو جزئي شبكات الأمان المستهدفة الكبيرة، بما في ذلك برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الطارئة في لبنان (ESSN)، وبرنامج تكافل وكرامة في مصر، وبرنامج دعم تكميلي في الأردن، وبرنامج الأمان الاجتماعي في تونس. علاوة على ذلك، كان البنك متطفلًا في رقمنة الخدمات الاجتماعية وأنظمة تقديمها مع تجاهل لانتهاكات الخصوصية المالية والرقمية بالإضافة إلى مشاكل الأمية المالية والرقمية والشمول المالي، إلى جانب التفاوت في الوصول إلى البنية التحتية للكهرباء والاتصالات. تشمل الأمثلة برنامج التحويل النقدي الآلي «تكافل» في الأردن والسجل الاجتماعي الموحد ونظام الحماية الاجتماعية المعاد تصميمه في المغرب. في الحالة الأولى، أكد صندوق المعونة الوطنية الأردني (NAF)، وهو الوكالة المسؤولة عن إدارة برنامج تكافل، أنه لن يتم استبعاد أي أسرة من البرنامج بناءً على مؤشر واحد، حيث يُعطى لكل مؤشر وزن يشير إلى أهميته في عملية الاستهداف. ومع ذلك، فإن العائلات التي تملك سيارات أقل من خمس سنوات أو مشاريع تجارية تزيد قيمتها عن 3000 دينار (4200 دولار أمريكي) يتم استبعادها تلقائيًا. وجدت منظمة هيومن رايتس ووتش أن هذه المؤشرات غالبًا ما تفشل في التقاط التعقيد الاقتصادي لحياة الناس بشكل كامل، حيث تختزل الصعوبات في نظام تصنيف يُضع الأسر في مواجهة بعضها البعض للحصول على الدعم، مما يزيد من التوترات الاجتماعية والشعور بعدم الإنصاف.[45] وفي حالة المغرب، يعاني الناس في المناطق النائية والريفية، وكذلك أولئك ذوو التعليم المتواضع، من صعوبة التكيف مع موجة الرقمنة الجديدة للخدمات العامة، ولم تتمكن المراكز المحلية من تعويض ذلك.[46] وتظهر دراسة مقبلة من مبادرة الإصلاح العربي أن العديد من المجتمعات الفقيرة والمهمشة تجد نفسها مستبعدة من برامج التأمين الصحي الاجتماعي الناشئة وبرامج إعانة الأسرة، على الرغم من كل الثناء على السجل الاجتماعي الجديد حتى الآن.[47]

تشعر الدول العربية، في المقابل، بالراحة في إنفاق المساعدات الإنمائية على هذه البرامج المساعدة بدلاً من بناء بنية تحتية صلبة لنظام حماية اجتماعية شامل، لأن الأول يتوافق بشكل أكبر مع منطق الإنفاق الخاص بها، الذي يفضل الاستهلاك على الإنتاج والاستثمار، وينعكس في هيمنة الإنفاق الحكومي الجاري على الإنفاق الحكومي الرأسمالي. يشجع صندوق النقد الدولي البنك الدولي، باعتباره شقيقه في النظام المالي الدولي، على تعزيز ودعم مثل هذه البرامج لنشر المدخرات المالية الناتجة عن إلغاء الإعانات الشاملة وغيرها من تدابير التقشف، ولتعويض التأثير الاجتماعي لتقليص الإنفاق العام. ومع ذلك، فإن مجرد النظر إلى إعادة تخصيص الأموال النقدية في مصر، على سبيل المثال، يكفي لإدراك أن جزءًا صغيرًا فقط من هذه المدخرات يُستخدم فعليًا لتوسيع برامج التحويلات النقدية، التي – على أي حال – غير فعالة في تخفيف الفقر.[48] كما هو موضح في الشكل 9 أدناه، وافق صندوق النقد الدولي منذ عام 2010 على إجمالي 24 قرضًا في المنطقة، مما جعل أكثر من 161 مليار دولار من الديون تُمنح لثماني دول عربية فقط في غضون 13 عامًا

45 هيومن رايتس ووتش. «البنك الدولي/الأردن: خوارزميات استهداف الفقر تُضرّ بالحقوق.» 13 يونيو 2023. متاح على: https://www.hrw.org/ar/2023/06/13/world-bank/jordan-poverty-targeting-algorithms-harm-rights

46 عبد الرفيع زعنون. «البيروقراطية الرقمية: تأثيرات رقمنة الخدمات العمومية في المغرب» مبادرة الإصلاح العربي. 19 أبريل 2023. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/البيروقراطية-الرقمية-تأثيرات-رقمنة-ا/

47 الدراسة لا تزال قيد التحرير، وتحمل عنوان «التشابكات السياسية والفنية في تصميم نظام استهداف اجتماعي في المغرب.» أجراها عبد الرفيع زعنون لصالح مبادرة الإصلاح العربي ومن المتوقع إصدارها على الموقع الالكتروني قريباً.

48 (دياب، مصر، صندوق النقد الدولي وثلاثة مناهج لدعم السلع)

الرسم البياني 9: اتفاقيات قروض صندوق النقد الدولي في المنطقة العربية (2010-2024)

البلد	سنة القرض	نوع القرض	المبالغ (بمليار دولار أمريكي) - تقريباً
مصر	2016	تسهيل الصندوق الممدد (EFF)	12
	2020	ترتيب الاستعداد الائتماني (SBA)	5.2
	2020	أداة التمويل السريع (RFI)	2.8
	2022	تسهيل الصندوق الممدد (EFF)	3
	2024	تسهيل الصندوق الممدد (EFF)	5
الأردن	2012	ترتيب الاستعداد الائتماني (SBA)	2
	2016	تسهيل الصندوق الممدد (EFF)	0.7
	2020	تسهيل الصندوق الممدد (EFF)	1.3
	2024	تسهيل الصندوق الممدد (EFF)	1.2
العراق	2010	ترتيب الاستعداد الائتماني (SBA)	3.7
	2015	أداة التمويل السريع (RFI)	0.8
	2016	ترتيب الاستعداد الائتماني (SBA)	5.3
المغرب	2012	خط الاحتياط والسيولة (PLL)	6.2
	2014	خط الاحتياط والسيولة (PLL)	4.6
	2016	خط الاحتياط والسيولة (PLL)	3.4
	2018	خط الاحتياط والسيولة (PLL)	2.9
	2023	خط الائتمان المرن (FCL)	5
موريتانيا	2023	تسهيل الصندوق الممدد (EFF) / التسهيل الائتماني الممدد (ECF)	87
السودان	2021	التسهيل الائتماني الممدد (ECF) مجمّد	2.47
تونس	2013	ترتيب الاستعداد الائتماني (SBA)	1.7
	2016	تسهيل الصندوق الممدد (EFF)	2.9
	2020	أداة التمويل السريع (RFI)	0.7
اليمن	2010	التسهيل الائتماني الممدد (ECF)	0.4
	2014	التسهيل الائتماني الممدد (ECF)	0.5
المجموع الكلي: 24			**161**

المصدر: من تجميع الكاتبة، باستخدام بيانات صندوق النقد الدولي (2024).

قائمة الرسوم البيانية ←

تسرد هذه الجدول جميع اتفاقيات قروض صندوق النقد الدولي مع الدول العربية بين عامي 2010 و2024.[49] لا تتضمن الجدول الاتفاقيات على مستوى الموظفين والمفاوضات الجارية حاليًا بين صندوق النقد الدولي وحكومات الدول العربية مثل تلك التي جرت في تونس ولبنان خلال السنوات القليلة الماضية

49 ترتيب الاستعداد الائتماني (SBA): برنامج قرض يقدم مساعدة مالية للدول التي تواجه مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

التسهيل الائتماني الممتد (EFF): برنامج قرض يدعم البرامج الاقتصادية متوسطة الأجل والإصلاحات الهيكلية.

أداة التمويل السريع (RFI): قرض سريع الصرف لتلبية الاحتياجات الفورية لميزان المدفوعات.

خط الائتمان المرن (FCL): خط ائتمان احتياطي يوفر الحماية ضد الصدمات المحتملة في المستقبل

التسهيل الائتماني الممتد (ECF): دعم متوسط الأجل للدول ذات الدخل المنخفض التي تعاني من مشكلات مزمنة في ميزان المدفوعات وضعف هيكلي.

خط الوقاية والسيولة (PLL): خط ائتمان احتياطي للدول ذات الأساسيات القوية، ولكنها تواجه صدمات خارجية محتملة.

باسم «التوحيد المالي»، الذي يعني بشكل أساسي تقليص عجز الميزانيات العامة وقد تم استبداله مؤخرًا بمصطلح «إطار مالي موثوق»، يفرض صندوق النقد الدولي مع كل برنامج قرض تدابير تقشفية مثل تقليص الإنفاق العام، بما في ذلك الإنفاق على الصحة والتعليم، وإلغاء دعم الطاقة والغذاء والدواء والزراعة، وتخفيض أو تحديد فواتير الأجور العامة، وترشيد واستهداف شبكات الأمان الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، يوصي صندوق النقد الدولي بإصلاحات في أنظمة المعاشات والتأمين الاجتماعي تتضمن تقليص المنافع والحقوق للمستفيدين، وإصلاحات ضريبية تتضمن زيادة الضرائب على الاستهلاك، وخاصة ضريبة القيمة المضافة، و/أو تقليص ضرائب الشركات والثروات، وإصلاحات لتخفيف قيود العمل تتضمن تقليص حماية التوظيف.[50] في الواقع، يوصي صندوق النقد الدولي بتخفيض أو إلغاء مساهمات أرباب العمل في التأمين الاجتماعي، معتبرًا إياها «وتدًا ضريبيًا» لدعم الأعمال التجارية، على الرغم من أن هذه المساهمات ليست ضرائب، بل أجور مؤجلة للعمال وتعتبر مهمة لدفعها لصناديق التأمين الاجتماعي لضمان استدامتها وحماية حقوق العمال وتعويضاتهم. باسم إصلاح المؤسسات العامة، يدفع صندوق النقد الدولي أيضًا إلى بدء الخصخصة أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، مما يؤدي إلى تحويل الخدمات العامة الأساسية مثل الطاقة والمياه والنقل والتعليم والصحة إلى خدمات تجارية. وغالبًا ما يتم خصخصة أنظمة التأمين الاجتماعي والمعاشات أيضًا. في القيام بذلك، يزيد صندوق النقد الدولي من تفشي أسواق العمل غير الرسمية في الدول العربية، حيث يتجه القطاع الخاص بشكل متزايد نحو التوظيف غير الرسمي لأنه أقل تكلفة، خاصة بعد زيادة الاعتماد على الاقتصاد الرقمي في أعقاب جائحة كوفيد19-. وبالتالي، يصبح عمال القطاع الخاص أكثر عرضة لانعدام الأمن الوظيفي والاجتماعي.[51]

صندوق النقد الدولي يصف نفس الوصفة لجميع الدول الأعضاء التي تطلب مساعدته المالية، خاصة الدول في الجنوب العالمي. وكما يتضح في الشكل 10 أدناه، تُقدم هذه التوصيات بشكل رئيسي إلى الدول ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط المنخفض، حتى في خضم أزمة صحية عالمية مثل تلك التي حدثت في عام 2020. عند النظر إلى اتفاقيات قروض صندوق النقد الدولي التي تمت الموافقة عليها في عام 2020، بالنظر إلى مدى أهمية هذا العام للاقتصادات العالمية والإقليمية، نلاحظ أنه في المنطقة العربية تمت الموافقة على اتفاقية استعداد ائتماني بقيمة 5.2 مليار دولار أمريكي لمصر، وترتيب تمويل ممدد بقيمة 1.3 مليار دولار للأردن، ومبلغ 0.7 مليار دولار في إطار أداة التمويل السريع لتونس. وعند مراجعة وثائق صندوق النقد الدولي المتعلقة بهذه الاتفاقيات، نجد أن جميعها تضمنت دعوات إلى «التوحيد المالي»، وأن اتفاقيتي الأردن وتونس شملتا دعوات لتقليص الأجور العامة والإعانات (انظر الشكل 11 أدناه). كما تضمن اتفاق الأردن دعوة لتقليص نطاق شبكات الأمان الاجتماعي وتنفيذ إصلاحات ضريبية تراجعية أيضًا. وبالتالي، تم تقديم هذه التوصيات بغض النظر عن خطورة الأزمة وتداعياتها الاجتماعية. ترافق اتفاقيات صندوق النقد الدولي عادة مجموعة من الشروط، سواء في شكل معايير أداء كمية (QPC) أو أهداف إرشادية (IT) أو معايير هيكلية (SB).[52] تتضمن هذه الشروط تحرير الاقتصاد المالي والتجاري، وتوحيد وتحرير أسعار الصرف، والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية المباشرة(FDI)، وإلغاء تنظيم السوق. في حين أن هذه التوصيات قد تكون منطقية في بعض السياقات، مثل حالة لبنان حيث لم يتم وضع قاعدة رسمية للسيطرة على رأس المال منذ بداية الأزمة الاقتصادية واستمرت الأسواق الموازية لأسعار الصرف، فإنها غالبًا ما تسبب ضررًا أكثر من تقديم العون

على سبيل المثال، أوصى صندوق النقد الدولي بتخفيف سعر الصرف لتونس في جميع السنوات من 2012 إلى 2019، باستثناء عام 2015، كجزء من التقشف النقدي. ونتيجة لذلك، فقد الدينار التونسي أكثر من 72% من قيمته بين عام 2013 (تاريخ الموافقة على اتفاقية الاستعداد الائتماني بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي) وعام 2021 (العام الذي أعقب الموافقة على آخر أداة تمويل سريع بقيمة 0.7 مليار دولار).[53] أما بالنسبة للجنيه المصري، فقد فقد أكثر من 374% من قيمته بين عام 2016 (تاريخ الموافقة على ترتيب التمويل الممدد بقيمة 12 مليار دولار أمريكي) واليوم، بعد الموافقة على آخر ترتيب تمويل ممدد في وقت سابق من هذا العام[54]. يؤدي خفض قيمة العملة المحلية إلى مزيج من تضخم الطلب وتضخم التكلفة، مما يعمل كموزع سلبي للموارد حيث يتحسن حال بعض الأفراد بينما يتضرر آخرون. من خلال زيادة تكلفة المعيشة، خاصة في ظل تحرير الأسعار كما أوصى به صندوق النقد الدولي، وخفض الأجور، تتضرر القدرة الشرائية للطبقة ذات الدخل المنخفض والمتوسط بشدة. كما يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى اختلالات مالية ويوسع نطاق الدين. في تونس، أدى خفض قيمة العملة إلى زيادة مدفوعات الديون بنسبة 13.02% في 2016، و14.63% في 2017، و19.88% في 2018.[55] من جهة أخرى، يقترح صندوق النقد الدولي زيادة سعر الفائدة كوسيلة لمكافحة التضخم، على الرغم من أن أسعار الفائدة المرتفعة كانت أحد الأسباب الرئيسية وراء مخطط بونزي في لبنان، وقد أظهرت الأدلة أنها غير فعالة في معالجة التضخم في العديد من البلدان، بما في ذلك مصر، حيث كان لها تأثير عكسي.[56]

كما كتبت أورتيز (2021)، «كانت هذه النصائح والشروط جزءًا من مخطط إجماع واشنطن.» صندوق النقد الدولي لا يلتزم حتى بتقييماته الخاصة، حيث يصمم سياسات تتناقض مع العديد من نتائج تقاريره وتحليلاته في مشاورات المادة الرابعة[57] وفي عمليات التشاور الأخرى.[58] عندما بدأ في استيعاب التأثير السيئ للتقشف، لجأ صندوق النقد الدولي إلى حلول مثل إدخال حدود دنيا للإنفاق

50 (بالإنجليزي) أورتيز، إيزابيل وآخرون. «عقد من التكيف: استعراض لاتجاهات التقشف 2010-2020 في 187 دولة.» (2015) متاح على: https://spf.org.uk/pdf.53-15/03/wp/wp-content/uploads/2017

51 (بالإنجليزي) إيزابيل أورتيز وماثيو كامينز. «عصر التقشف: مراجعة للنفقات العامة وإجراءات التكيف في 181 دولة» 2013، SSRN 2260771. متاح على: https://resistir.info/livros/age_of_austerity_ortiz_and_cummins.pdf

52 للمزيد من المعلومات حول هذه الأنواع من الشروط، يرجى الاطلاع على: https://www.hrw.org/report/2023/https://www.hrw.org/report/2023/bandage-bullet-wound/imf-/25/09/social-spending-floors-and-covid-19-pandemic

53 حسابات الكاتبة باستخدام قاعدة بيانات Trading Economics https://tradingeconomics.com/tunisia/currency

54 حسابات الكاتبة باستخدام قاعدة بيانات Trading Economics https://tradingeconomics.com/egypt/currency

55 (بالإنجليزي) قيس عطية وسحر مشمش. «عقد من التقشف.» البوصلة، نوفمبر 2022. متاح على: https://www.albawsala.com/files/2022/A-/11/decade-of-austerity-en-f.pdf

56 حسين، سلمى وآخرون. «الأزمات الاقتصادية المتعاقبة في مصر: تأثير صندوق النقد الدولي وسبل الوصول إلى سياسات نقدية وغذائية واجتماعية عادلة.» مبادرة الإصلاح العربي، 12 أبريل 2024. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/الأزمات-الاقتصادية-المتعاقبة-في-مصر-ت/

57 يجري صندوق النقد الدولي مشاورات سنوية مع كل حكومة عضو، تُعرف باسم «مشاورات المادة الرابعة»، لتقييم الصحة الاقتصادية لكل بلد ومنع المشاكل المالية المستقبلية. ينشر صندوق النقد الدولي تقييماته فيما يسمى بتقارير فريق العمل حول المادة الرابعة.

58 (بالإنجليزي) شاهرا رضوي وآخرون. «نصائح السياسة الاجتماعية للدول من صندوق النقد الدولي خلال أزمة كوفيد19-: الاستمرارية والتغيير.» منظمة العمل الدولية (ILO). ديسمبر 2021. متاح على: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/--soc_sec/documents/publication/wcms_831490.pdf

الاجتماعي. ومع ذلك، فإن هذه الحدود غير فعالة في مواجهة هذا التأثير، حيث لا يتم تقسيمها حسب القطاع لضمان أن الإنفاق على الحماية الاجتماعية لا يعني تقليص الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأخرى.[59] كما هي الحال حاليًا، مقابل كل زيادة قدرها دولار واحد في الإنفاق الاجتماعي، يتم تقليص الإنفاق العام الآخر بمقدار 4 دولارات.[60] لا تروج هذه الحدود باستمرار للضمان الاجتماعي الشامل والخدمات العامة الشاملة ذات الجودة، ولا تضمن أن الإنفاق على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي يفي بالحد الأدنى من المعايير الدولية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والميزانيات الوطنية. يتم التحقق منها بشكل عرضي في كل مراجعة ولا يتم تأطيرها كأهداف يجب تحقيقها بحلول نهاية برنامج معين، مما يمنعها من تحديد معايير محددة والعمل نحو تحقيقها في المراجعة التالية.[61]

الرسم البياني 10: وقع تدابير التقشف التي أوصى بها صندوق النقد الدولي في عام 2020 (عدد التقارير القطرية)

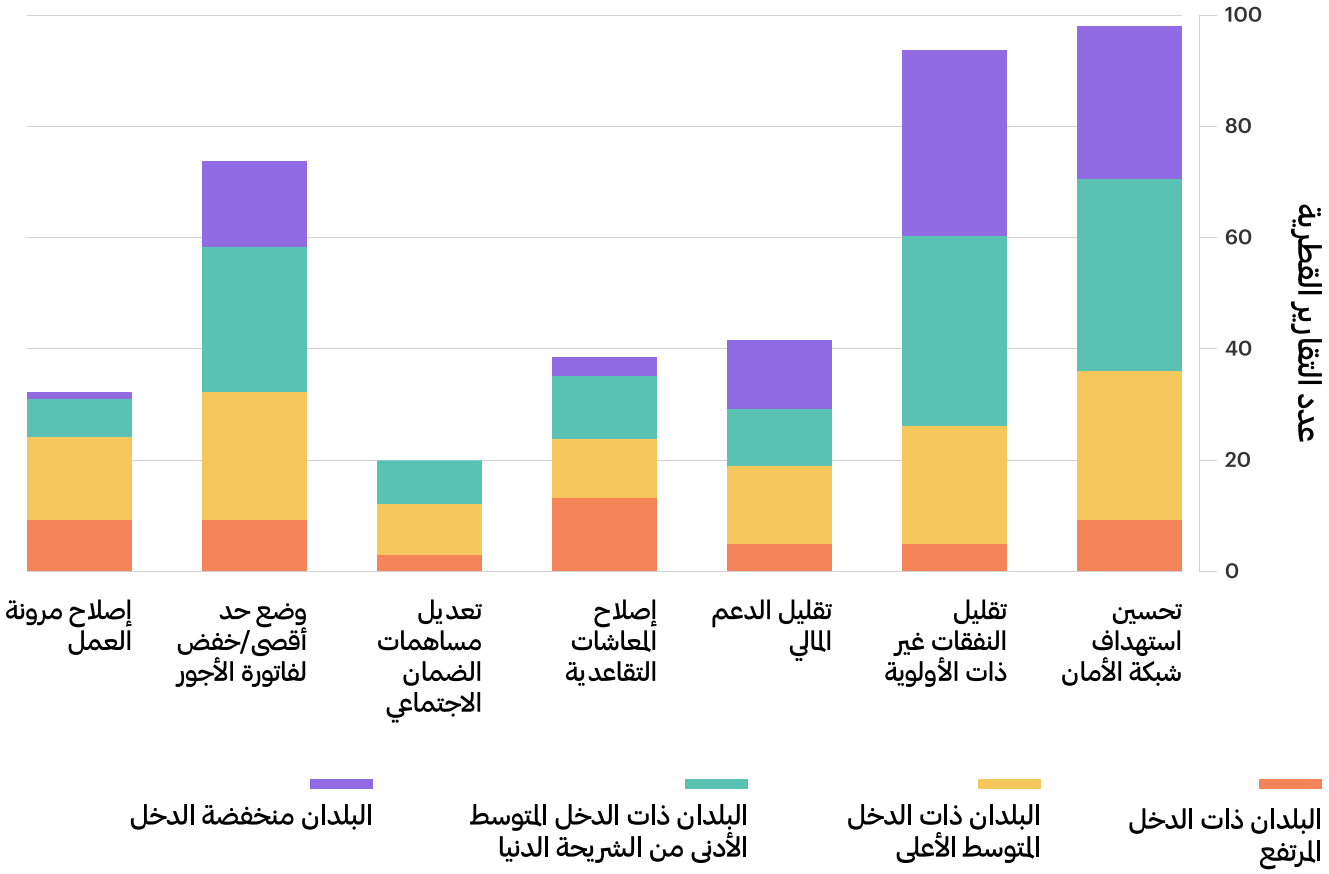

المصدر: (بالإنجليزي) أورتيز وكومينز، «تنبيه التقشف العالمي: تخفيضات الميزانية التي تلوح في الأفق في 2021-25 والمسارات البديلة»، 2021. استنادًا إلى: توقعات المالية العامة لصندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، 2020.

قائمة الرسوم البيانية ←

59 (بالإنجليزي) ألكساندروس كينتيكيلينيس وتوماس ستابس. «حدود الإنفاق الاجتماعي لصندوق النقد الدولي: ورقة توت للتقشف؟» أوكسفام إنترناشيونال، 13 مارس 2023. متاح على: https://policy-practice.oxfam.org/resources/imf-social-spending-floors-a-fig-leaf-for-austerity-621495

60 (بالإنجليزي) أوكسفام إنترناشيونال. «مقابل كل دولار واحد شجع صندوق النقد الدولي الدول الفقيرة على إنفاقه على السلع العامة، طلب منها تخفيض أربعة أضعاف أكثر من خلال إجراءات التقشف.» 13 أبريل 2023. متاح على: https://www.oxfam.org/en/press-releases/every-1-imf-encouraged-set-poor-countries-spend-public-goods-it-has-told-them-cut

61 (بالإنجليزي) هيومن رايتس ووتش. «ضمادة على جرح رصاصة: حدود الإنفاق الاجتماعي لصندوق النقد الدولي وجائحة كوفيد19-.» 25 سبتمبر 2023. متاح على: https://www.hrw.org/report/2023/09/25/imf-bandage-bullet-wound-social-spending-floors-and-covid-19-pandemic

الرسم البياني 11: ملخص توصيات صندوق النقد الدولي في بلدان عربية مختارة في عام 2020

البلد	مصر	الأردن	تونس
قرض صندوق النقد الدولي	اتفاق الاستعداد الائتماني بقيمة 5.2 مليار دولار أمريكي	تسهيل الصندوق الممدد بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي	أداة التمويل السريع بقيمة 0.7 مليار دولار أمريكي
تخفيض أو إعادة تخصيص النفقات العامة	×	×	×
تخفيض الدعم المالي		×	×
وضع حد أقصى لفاتورة الأجور أو خفضها		×	×
إصلاحات ضريبية		×	
استهداف شبكة الأمان		×	

المصدر: الكاتبة، استناداً إلى وثائق صندوق النقد الدولي (2024).

قائمة الرسوم البيانية ←

يظهر تأثير سياسات المؤسسات المالية الدولية (IFIs) من خلال المؤشرات الاقتصادية الأساسية. بالنظر إلى المؤشرات الخاصة بلبنان وتونس والمغرب والأردن ومصر، وخاصة عند ملاحظة عام 2016 كنقطة فاصلة، وهو العام الذي أبرمت فيه أربع من هذه الدول (باستثناء لبنان) اتفاقيات قروض جديدة مع صندوق النقد الدولي، نلاحظ أنماطًا مشتركة تدعم تحليلنا. كما يظهر في الشكل 12 أدناه، فإن نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي تتجه عمومًا إلى الزيادة عبر السنوات، حيث يظهر ارتفاع في مصر وزيادة كبيرة في تونس بعد عام 2016 مباشرة. كما زادت نسبة الأردن بعد اتفاقية القرض في عام 2012 وزادت نسبة المغرب بعد اتفاقية القرض في عام 2018. يُتوقع أن يرتفع الدين الحكومي الكلي نتيجة الاقتراض، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع يتفاقم بسبب حقيقة أنه، بالإضافة إلى تسويات الديون، تدفع الحكومات رسوم خدمات الديون المرتفعة، ومدفوعات الفائدة، والرسوم الإضافية في حالة التأخر في السداد. في الشكل 13 أدناه، من الواضح أن معدل خدمة الديون (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) أعلى بكثير من معدل الإنفاق الحكومي على الصحة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) بالنسبة لمصر والمغرب وتونس في كل من عامي 2020 و2022. في مصر، ثاني أكبر مدين لصندوق النقد الدولي في العالم،[62] حيث تتجاوز نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 95%، تنفق الحكومة أكثر بكثير على مدفوعات الفائدة وحدها مقارنة بالتدخلات الاجتماعية والبيئية.[63] تُظهر الأدلة من مصر وتونس، بين دول أخرى، أن الفئات الضعيفة هي التي تتحمل العبء الرئيسي للديون.[64,65]

الرسم البياني 12: إجمالي الدين الحكومي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

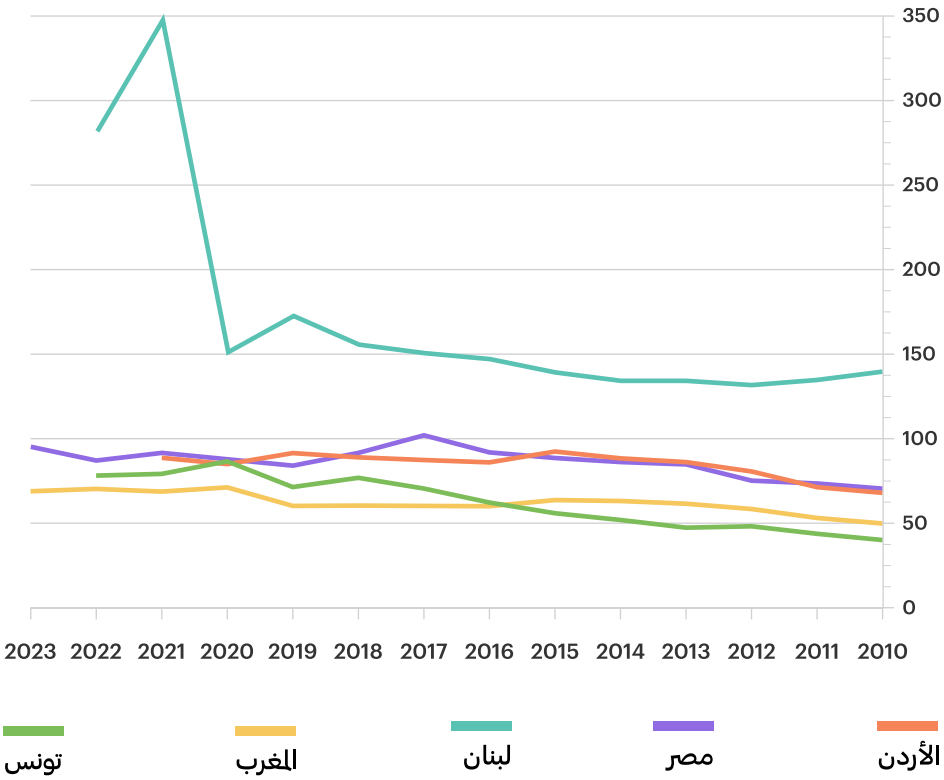

المصدر: من تجميع الكاتبة بناءً على مصادر متعددة (صندوق النقد الدولي، والبنوك المركزية في مصر وتونس والمغرب، ووزارة المالية الأردنية)، 2024.

قائمة الرسوم البيانية ←

62 (بالإنجليزي) جيونغ غو وأليكس إروين-هانت. «أكبر 10 ديون لصندوق النقد الدولي.» FDI Intelligence، 3 أبريل 2024. متاح على: https://www.fdiintelligence.com/content/news/the-imfs-top-10-biggest-debtors-81405

63 (دياب، مصر، صندوق النقد الدولي وثلاثة مناهج لدعم السلع)

64 (بالإنجليزي) أسامة دياب. «الدين كاستغلال.» التقدمي الدولي. 13 مارس 2021. متاح على: https://progressive.international/blueprint/0a00500c-55d74772a3e0-debt-as-exploitation/en-477a-a5e5-e145

65 (بالإنجليزي) مؤسسة فريدريش إيبرت. «أزمة الديون التونسية في سياق جائحة كوفيد19-: هل سداد الديون أهم من حقوق الإنسان؟» تونس، أغسطس 2021. متاح على: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/pdf.20210910-tunesien/18186

الرسم البياني 13: خدمة الدين والإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

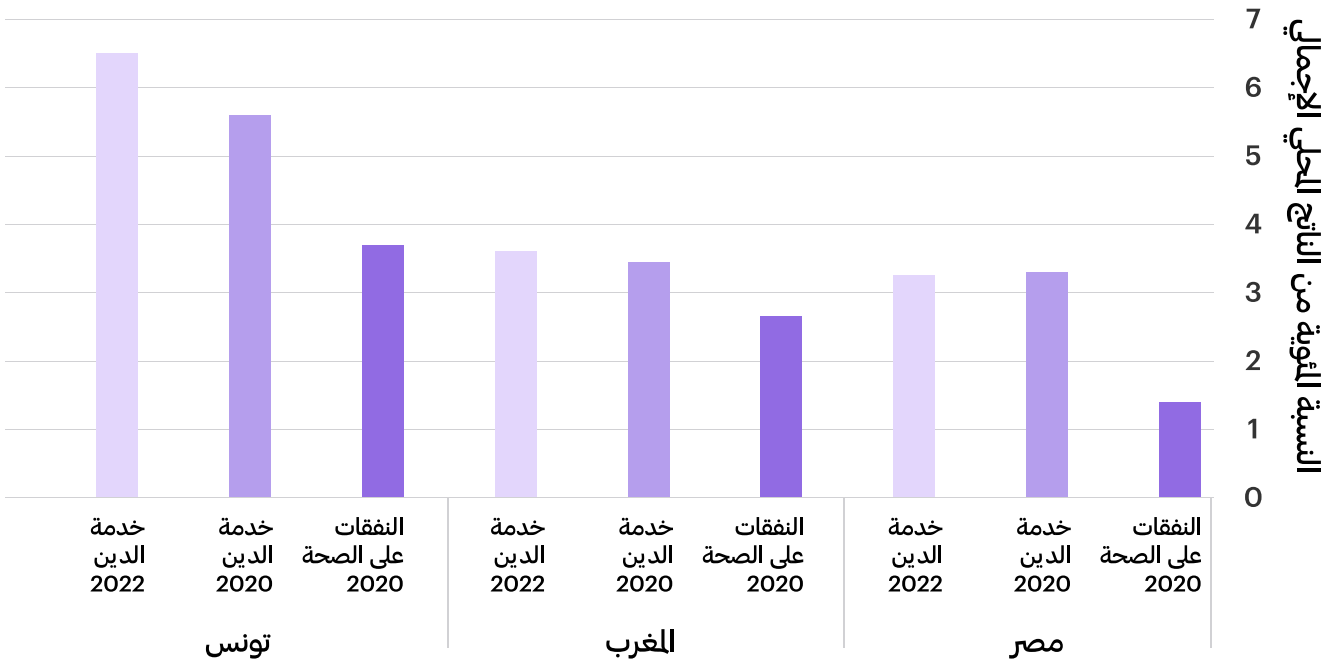

المصدر: (بالإنجليزي) منظمة أوكسفام الدولية، «الفجوة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الازدهار للأغنياء والتقشف للباقين»، 2023. باستخدام بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

قائمة الرسوم البيانية ←

تفاقم الرسوم الإضافية هذا الواقع.[66] من المنطقة، تعد مصر والأردن وتونس من بين 22 دولة على مستوى العالم تدفع رسومًا إضافية عالية، مما يصل إلى 2 مليار دولار أمريكي سنويًا.[67] تُعتبر الرسوم الإضافية «رسومًا يفرضها صندوق النقد الدولي على القروض المقدمة للدول التي يتجاوز رصيدها الائتماني للصندوق حدودًا معينة بناءً على الوقت أو المستوى. تضيف هذه الرسوم نقطتين إلى ثلاث نقاط مئوية إلى معدلات الإقراض، بالإضافة إلى أسعار الفائدة العادية ورسوم الخدمة.»[68] ومع ذلك، لا يرغب صندوق النقد الدولي في التخلي عن هذه الأداة السيئة لإدارة مخاطر الائتمان. علاوة على ذلك، فإن القروض التي يبيعها صندوق النقد الدولي كقروض «ناعمة» أو «امتيازية»، بالإضافة إلى الإصدارات العالمية لحقوق السحب الخاصة (SDRs)[69] استجابة للأزمات والطوارئ، تساهم بشكل كبير في فخ الديون. فيما يتعلق بحقوق السحب الخاصة، يتم الترويج لها على أنها خالية من الديون بينما هي ليست كذلك. فهي تنطوي على مدفوعات فائدة أيضًا وتترتب عليها عواقب اقتصادية سلبية غير مقصودة. تُصدر حقوق السحب الخاصة لجميع الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، بمبالغ تتناسب مع حصص تصويتهم في الصندوق. هذا يعني، وبشكل ساخر، أنه على الرغم من إصدارها وسط الأزمات، فإنها تفيد بشكل رئيسي دول الشمال العالمي التي تحتاج إليها أقل والتي يتم منحها فقط خيار التبرع بحقوق السحب الخاصة لدول الجنوب – وهو عمل حدث فقط في مناسبات قليلة.[70]

66 (بالإنجليزي) دانييل مونيفار. «دليل لرسوم صندوق النقد الدولي الإضافية.» Eurodad، 2 ديسمبر 2021. متاح على: https://www.eurodad.org/a_guide_to_imf_surcharges

67 (بالإنجليزي) لارا ميرلينغ وآخرون. «تكلفة الدين المتزايدة: عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية والمناخ.» مركز البحوث الاقتصادية والسياسية، 30 أبريل 2024. متاح على: https://cepr.net/report/the-rising-cost-of-debt-an-obstacle-to-achieving-climate-and-development-goals

68 (بالإنجليزي) إيفانا فاسيك-لالوفيتش وآخرون. «تأثير أوسع من أي وقت مضى: تقدير محدث لرسوم صندوق النقد الدولي الإضافية.» مركز البحوث الاقتصادية والسياسية، 11 أبريل 2024. متاح على: https://cepr.net/report/a-broader-impact-than-ever-before-an-updated-estimate-of-the-imfs-surcharges/

69 حقوق السحب الخاصة (SDRs) هي أصل احتياطي دولي أنشأه صندوق النقد الدولي لتعزيز احتياطيات الدول الأعضاء. تعتمد قيمته على سلة من خمس عملات رئيسية، بما في ذلك الدولار الأمريكي، في وقت معين. خلال الأزمات العالمية، مثل جائحة كوفيد19-، يصدر صندوق النقد الدولي تخصيصات حقوق السحب الخاصة لدعم الدول الأعضاء.

70 فرح الشامي. « فخّ تعليق الآمال على حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي في لبنان.» الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية ومبادرة الإصلاح العربي، 2021. متاح على: https://www.annd.org/ar/publications/details/فخ-تعليق-الآمال-على-حقوق-السحب-الخاصة-لصندوق-النقد-الدولي-في-لبنان

علاوة على ذلك، فإن تمويل المناخ، كما تم فهمه وتنفيذه، يكمن في أن دول الشمال تدفع الدين الذي تدين به لدول الجنوب عن كل الأضرار البيئية التي تسبب بها الشمال في شكل قروض بدلاً من المنح – سواء كان ذلك صراحة أو ضمنًا.[71] كما حُرمت دول الجنوب من إلغاء الديون مقابل جهودها في التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، وتم استبدال ذلك بما يسمى «مبادلات الديون الخضراء» التي تعود بالفائدة على الدول الصناعية. وجدت تحقيقات أجرتها وكالة «رويترز» (2024) أن الدول الغنية أقرضت ما لا يقل عن 18 مليار دولار أمريكي بأسعار فائدة السوق لمكافحة آثار تغير المناخ، ذهب منها 2.1 مليار دولار إلى مصر، و1.5 مليار دولار إلى تونس، و1.1 مليار دولار إلى العراق. من ناحية أخرى، كانت المنح التي تلقتها هذه الدول العربية ضئيلة للغاية. بدلاً من ذلك، فرضت الدول الغربية شروطًا مثل التعاقد مع شركاتها الوطنية لمشاريع متنوعة، مما أعاد مليارات الدولارات إلى تلك الدول، حيث عاد أكثر من 10.8 مليار دولار إلى اليابان وأكثر من 3 مليارات دولار إلى الولايات المتحدة.[72]

نتيجة لذلك، تعاني الدول العربية من عجز حاد في الميزانية العامة (انظر الشكل 15 أدناه) مع اتجاهات نمو متوقفة، مما يجعل حكوماتها تتقبل نصائح التقشف. وكما يظهر في الشكل 14 أدناه، ظل الإنفاق العام، من حيث نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة، والذي يُعتبر أحيانًا مؤشرًا على الإنفاق الاجتماعي، ثابتًا إلى حد ما في تونس والأردن والمغرب بين عامي 2010 و2023، مع انخفاضات طفيفة بعد اتفاقيات عام 2016 وأثناء معظم فترات اتفاقيات القروض الأخرى. أظهرت مصر انخفاضًا هائلًا في إنفاقها العام منذ عام 2016، بينما شهد لبنان انخفاضًا كبيرًا في إنفاقه العام منذ الأزمة الاقتصادية في عام 2019 وأثناء جائحة COVID-19. أما بالنسبة للإنفاق الاجتماعي، فيبدو أنه يتماشى مع الإنفاق الحكومي الإجمالي، لكنه يظهر تقلبات أكثر وضوحًا. في تونس، لا يزال صندوق النقد الدولي متفائلًا في مراجعاته بشأن قدرة الحكومة على تقليص إعانات الطاقة. في عام 2016، دعا حتى إلى إلغاء الإعانات بالكامل تقريبًا، مع تخصيص ميزانية تبلغ حوالي 166 مليون دينار تونسي فقط، دون أي خطط لاستعادتها في المستقبل.[73] في مصر، انخفض الإنفاق على إعانات الطاقة من حوالي 40% من إجمالي الإنفاق الاجتماعي في عام 2017 إلى 30% في عام 2019.[74]

علاوة على ذلك، في حين يزعم صندوق النقد الدولي أنه يهدف إلى تحقيق أقصى قدر من النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، يبدو أنه يشارك في عملية «إزالة النمو». كما تُظهر الأشكال 16 و17، فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تظهر تقلبات ملحوظة بعد الأزمات أو الصدمات الكبرى. يمكن استنتاج اتجاهات الدخل الشخصي من هذه الملاحظة. تتجه معدلات البطالة في الدول الخمس إلى الانخفاض بشكل عام، مع زيادات ملحوظة في الأردن بعد ترتيب التمويل الممدد لعام 2016، وفي المغرب بعد خط الائتمان الاحترازي والسيولة لعام 2012، وفي تونس بعد ترتيب الاستعداد الائتماني لعام 2013. كما تراجعت جودة خدمات التعليم والصحة على مر السنين، بينما زادت النفقات خارج الجيب على الرعاية الصحية والنفقات على الدروس الخصوصية أو التعليم التكميلي في البلدان المعنية، وخاصة في المغرب ومصر.[75,76]

71 منذ أن بدأت تمويل المناخ تكتسب زخماً بعد جائحة كوفيد19-، بدأت الدول الشمالية بتقديم المزيد من القروض إلى الدول الجنوبية، مع تأطير هذا الفعل بشكل صريح على أنه سداد لدين المناخ الذي تدين به. تم تكريس هذا النهج في العديد من المحافل مثل قمة باريس للتمويل. علاوة على ذلك، بدأت الدول الشمالية في تنفيذ مشاريع خضراء تعتمد على الديون كنوع من التبادل الضمني مقابل إلغاء دين المناخ. من المتوقع أن يكرس صندوق الخسائر والأضرار، الذي لم يتم تحديد سماته بعد، هذا الجمود.

72 إيرين كاسادو سانشيز وجاكي بوتس. «برنامج كان يهدف إلى مساعدة الدول النامية في مكافحة تغير المناخ يسحب مليارات الدولارات إلى الدول الغنية.» رويترز، 22 مايو 2024. متاح على: https://www.reuters.com/investigates/special-report/climate-change-loans/?fbclid=IwZXh0bgNhZW0CMTAAAR2WRmMI4RXwrzU6B5I1ZWvSlDT_z-d9hxpQJQjViCqkLbFniVdexwHYZcs_aem_6IwWcSq-0hMMRfACcChR4A (كاسادو وبوتس، برنامج كان يهدف إلى المساعدة)

73 (شندول وآخرون، كشف النقاب)

74 (بالإنجليزي) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. «مراقبة الإنفاق الاجتماعي: إطار متكامل لدعم السياسات المالية الكلية وأهداف التنمية المستدامة.» الأمم المتحدة، يوليو 2020. متاح على: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/social-expenditure-monitor-budgets-sdgs-english_1.pdf

75 (شندول وآخرون، كشف النقاب)

76 (دياب، مصر، صندوق النقد الدولي وثلاثة مناهج لدعم السلع)

الرسم البياني 14: الإنفاق العام: الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والإنفاق الاجتماعي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

قائمة الرسوم البيانية ←

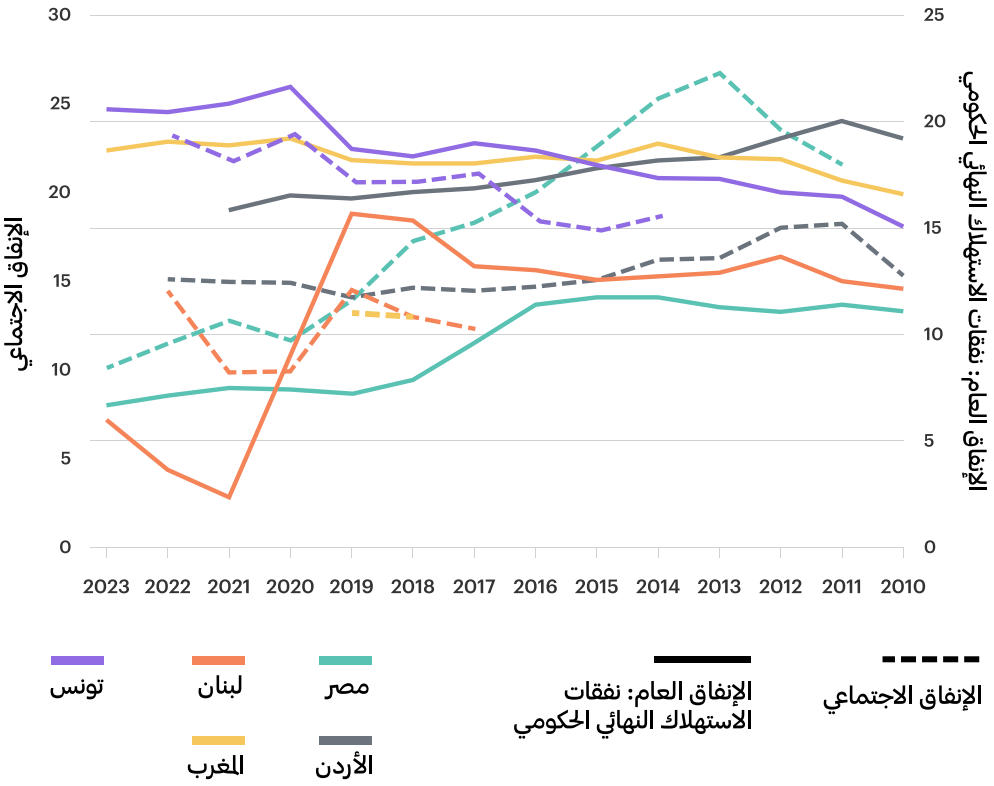

المصدر: الكاتبة، باستخدام بيانات البنك الدولي (2024) ولوحة بيانات مرصد الإنفاق الاجتماعي التابع للإسكوا (2024).

الرسم البياني 15: إجمالي عجز الموازنة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

قائمة الرسوم البيانية ←

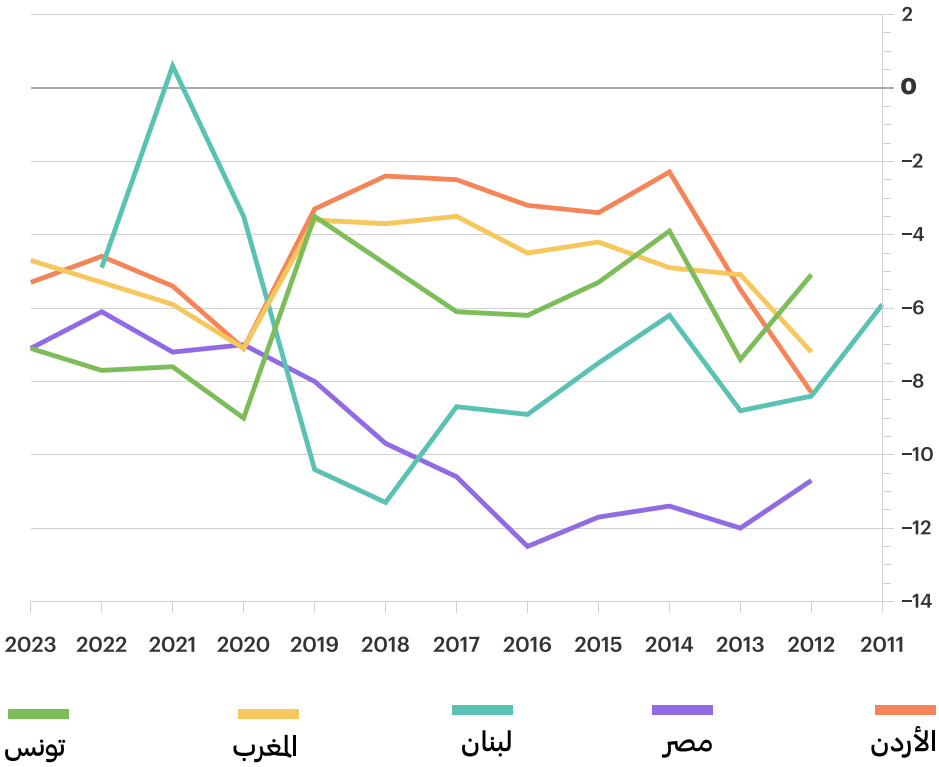

المصدر: من تجميع الكاتبة بناءً على مصادر متعددة (صندوق النقد الدولي، والبنوك المركزية في الأردن وتونس والمغرب، ووزارة المالية المصرية)، 2024.

الرسم البياني 16: معدّل نموّ الناتج المحلي الإجمالي (%)

قائمة الرسوم البيانية ←

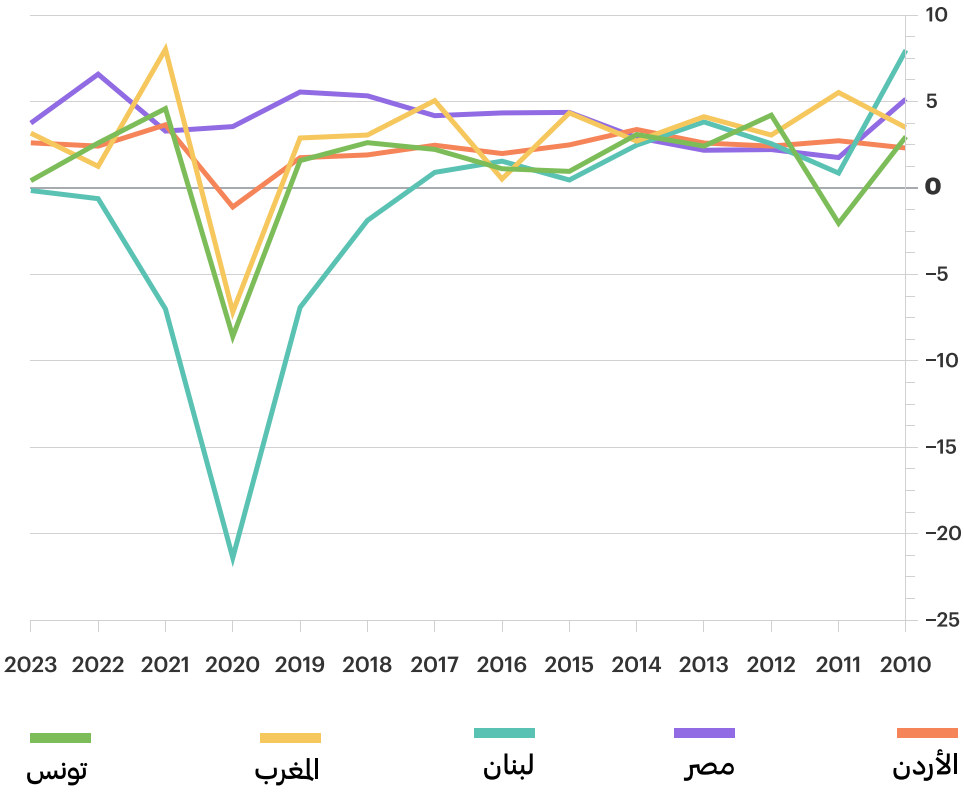

المصدر: الكاتبة، باستخدام بيانات البنك الدولي (2024).

الرسم البياني 17: معدل البطالة (%)

قائمة الرسوم البيانية ←

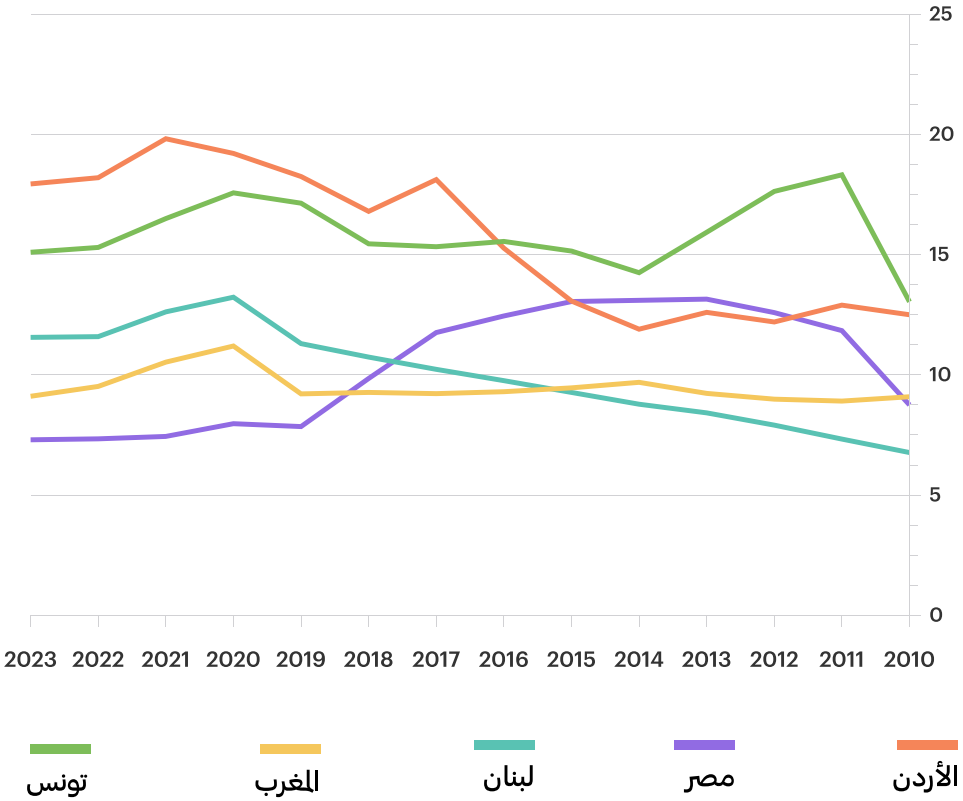

المصدر: الكاتبة، باستخدام بيانات البنك الدولي (2024).

بعيدًا عن تقليص البراح المالي المتاح للإنفاق العام والاجتماعي، تشكل المؤسسات المالية الدولية (IFIs) نماذج التنمية الاقتصادية في الدول العربية من خلال إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد على إعادة التوزيع، وللنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل على حساب جودة وتوزيع الدخل الوطني وفرص العمل. تتبنى المؤسسات المالية الدولية نهج «الشلال» الذي يهدف إلى تحقيق أقصى قدر من التمويل للتنمية من خلال إعطاء الأولوية للحلول الخاصة حيثما كان ذلك ممكنًا[77]. تعتبر المؤسسات المالية الدولية والدول العربية أن التكلفة السياسية لزيادة الضرائب/الإيرادات، التي يعتقدون أنها ستؤدي إلى أعمال شغب واسعة النطاق، أكبر بكثير من تكلفة خفض الإنفاق/التقشف، حيث يُعتبر التأثير المباشر على دخل الناس أكثر وضوحًا في الحالة الأولى. على النقيض من ذلك، غالبًا ما ينصح صندوق النقد الدولي بخفض ضرائب دخل الشركات، وهو ما يعد خطوة مرحب بها دائمًا من قبل الدول العربية لأنه يعزز نظام تقاسم السلطة وتضارب المصالح مع أصحاب رؤوس الأموال. في الأردن، تدفع الشركات في القطاع الصناعي معدلًا تفضيليًا يبلغ 14%، مقارنة بالمعدل الأدنى لضريبة دخل الشركات البالغ 35%. وتدفع القطاعات الأخرى، بما في ذلك القطاع المالي وقطاع التعدين، 24%، بينما تدفع العديد من الأنشطة الأخرى، وخاصة في قطاع الخدمات والمحترفين المستقلين، 20%.[78] في تونس، شهدت ضريبة دخل الشركات انخفاضين كبيرين في العقد الماضي: الأول في عام 2014، عندما انخفضت من 30% إلى 25%، والثاني في عام 2020، عندما انخفضت من 25% إلى 15% (أدنى معدل ممكن للدولة دون أن يتم تصنيفها كملاذ ضريبي من قبل مجموعة العمل المالي).[79] في مصر، بين عامي 2014 و2018، ارتفعت حصة الضرائب على السلع والخدمات من 42.8% إلى 48%، بينما انخفضت حصة ضريبة دخل الشركات من 35.9% إلى 24%.[80] عمومًا، تحقق الضرائب على الدخل في المنطقة أقل من 2% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تبلغ نسبتها 8.31% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).[81]

عادةً ما تُمنح الإعفاءات الضريبية للشركات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، حيث يُفترض أن الاستثمارات ستجلب عوائد ضريبية تفوق الإعفاءات. ومع ذلك، لا يحدث هذا عادةً لأن الشركات لا تستثمر بناءً على الإعفاءات الضريبية فحسب، بل بناءً على عوامل أخرى مثل سهولة ممارسة الأعمال، المناخ التجاري، الموقع الجغرافي، والعائد المرتفع المتوقع على الاستثمار، إلخ. في الواقع، يعد تفضيل الشركات الخاصة، وخاصة الشركات متعددة الجنسيات، أحد الطرق التي من خلالها تُحوّل التعددية العمالة في الجنوب العالمي إلى عمل غير رسمي وأقل تكلفة لتحقيق مكاسب ضخمة من خلال تجارة السلع والخدمات[82]. كذلك، كان صندوق النقد الدولي يضلل الجنوب بشكل غير مقصود من خلال «التوقعات الوردية» التي تنبع من الثقة في نجاح برامج الإنقاذ التي يقدمها. غالبًا ما دفعت هذه التوقعات إلى سياسات اقتصادية مضادة للدورات الاقتصادية في الوقت والمكان الخطأ.[83]

مع رفض الدول العربية النظر إلى صندوق النقد الدولي على أنه «المقرض الأخير»، رغم كل التعقيدات، كان عليها التعامل مع احتجاجات جماهيرية ضد التقشف، والظلم المالي، وغياب الحماية الاجتماعية الكافية أو غيرها من العواقب. تجلت هذه الظاهرة ونمت عبر التاريخ وفي جميع أنحاء العالم، كما هو موضح في الشكل 18 أدناه. ركزت غالبية الاحتجاجات المناهضة للتقشف في العالم على التأثير على العمل/سبل العيش، وإصلاحات الخدمات العامة، والخصخصة وإلغاء التنظيم، والعدالة الضريبية/المالية، وعدم المساواة. قمنا برصد لـ 214 حركة احتجاجية في سبع دول عربية (مصر، الأردن، لبنان، تونس، السودان، العراق، والجزائر) في الفترة ما بين 2011 و2023 من خلال النظر في المقالات الأكاديمية والأخبار المنشورة على الإنترنت. كما هو موضح في الشكل 19 أدناه، وجدنا أن حوالي 90% من هذه الاحتجاجات تضمنت مطالب تتعلق بإصلاحات الحماية الاجتماعية. من بين هذه الاحتجاجات، شملت 25% منها أيضًا مطالب تتعلق بمناهضة التقشف والمطالبة بالعدالة المالية. كما يظهر الشكل 20، عند تصنيف هذه الاحتجاجات والمطالب حسب الدولة، نجد أن مصر، تليها الأردن، تونس، ثم السودان، كانت موطنًا لمعظم الاحتجاجات التي ركزت على الحماية الاجتماعية، في حين كانت لبنان، تليها العراق، موطنًا لأكبر عدد من الاحتجاجات ذات المطالب المختلطة، التي تغطي الحماية الاجتماعية، والتقشف، والإصلاحات المالية.

77 (بالإنجليزي) بادي كارتر. «تفضيل البنك الدولي للتمويل الخاص موضح.» مركز التنمية العالمية، 27 مارس 2018. متاح على: https://www.cgdev.org/blog/world-bank's-preference-private-finance-explained

78 ناصر عبد الكريم. «العدالة الضريبية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية.» مؤسسة فورد والشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية، ديسمبر 2018. متاح على: https://www.fordfoundation.org/wp-content/uploads/2019/07-/tax-justice-and-sustainable-development-in-the-arab-region-fi nal-1.pdf

79 أوكسفام إنترناشيونال. «فجوة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ازدهار للأغنياء، تقشف للباقين.» أكتوبر 2023. متاح على: https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621549/bp-mena-gap-prosperity-for-the-rich-austerity-for-the-rest- 051023-en.pdf?sequence=13 (أوكسفام إنترناشيونال، فجوة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)

80 (أوكسفام إنترناشيونال، فجوة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)

81 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2021). الضرائب - ضريبة على الدخل الشخصي - بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. متاح على: https://www.oecd.org/en/data/indicators/tax-on-personal-income.html

82 (بالإنجليزي) هيكل، جيسون وآخرون. «الدول الغنية استنزفت 152 تريليون دولار من الجنوب العالمي منذ عام 1960.» الجزيرة، 6 مايو 2021. متاح على: https://www.aljazeera.com/opinions/2021/6/5/rich-countries-drained-152tn-from-the-global-south-since-1960

83 (بالإنجليزي) كريستينا ريباين. «عقد من التوقعات الوردية: كيف قلل صندوق النقد الدولي من مخاطر الديون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.» مؤسسة فريدريش إيبرت، سبتمبر 2022. متاح على: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/19552.pdf

الرسم البياني 18: تصاعد الاستياء والصراع: الاحتجاجات المناهضة للتقشف في 101 دولة، 2006-2020 (بعدد الاحتجاجات في السنة)

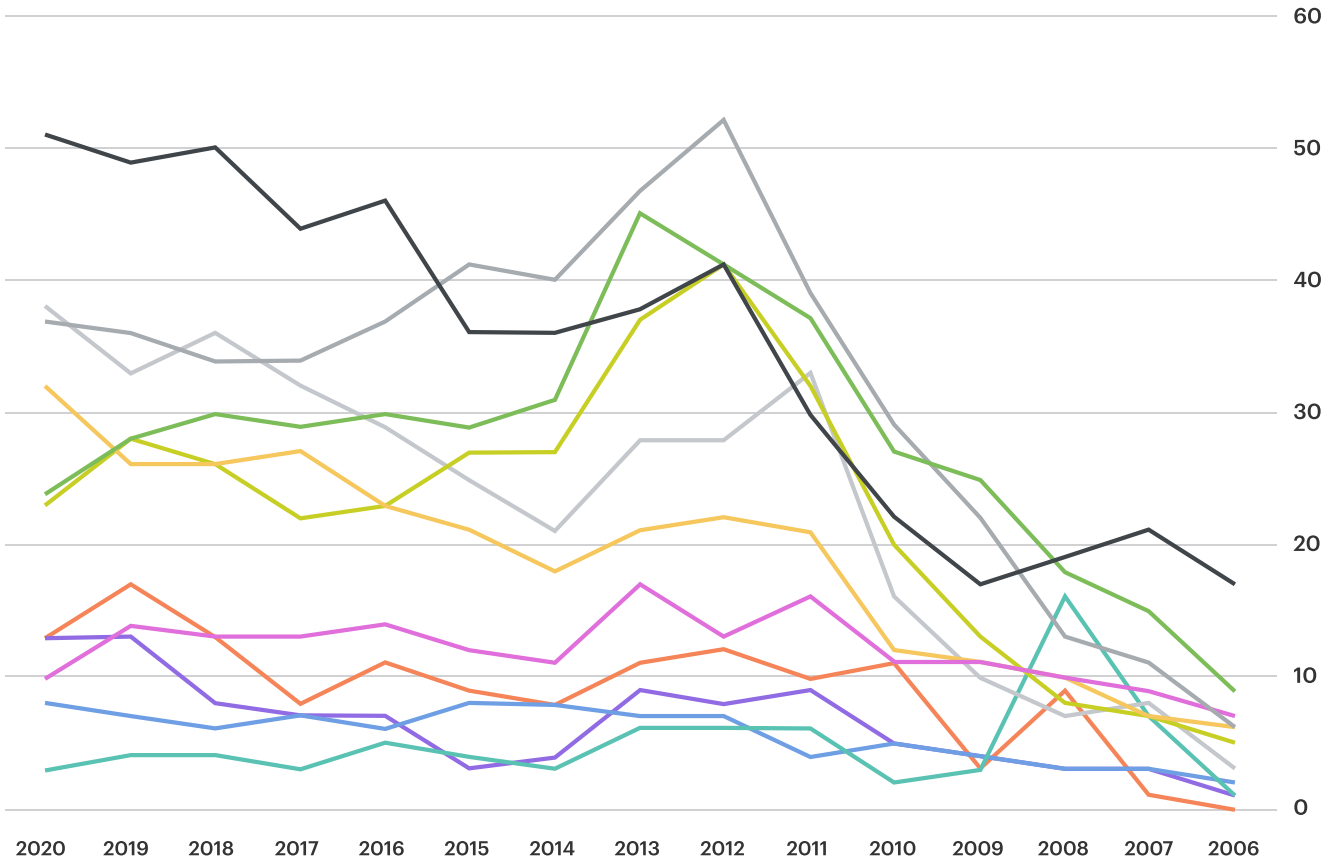

المصدر: (بالإنجليزي) أورتيز وآخرون، «الاحتجاجات العالمية: دراسة لقضايا الاحتجاج الرئيسية في القرن الحادي والعشرين»، 2022.

قائمة الرسوم البيانية ←

الرسم البياني 19: تواتر مطالب الحماية الاجتماعية والعدالة المالية في 214 حركة اجتماعية مرصودة في المنطقة العربية (2011-2023)

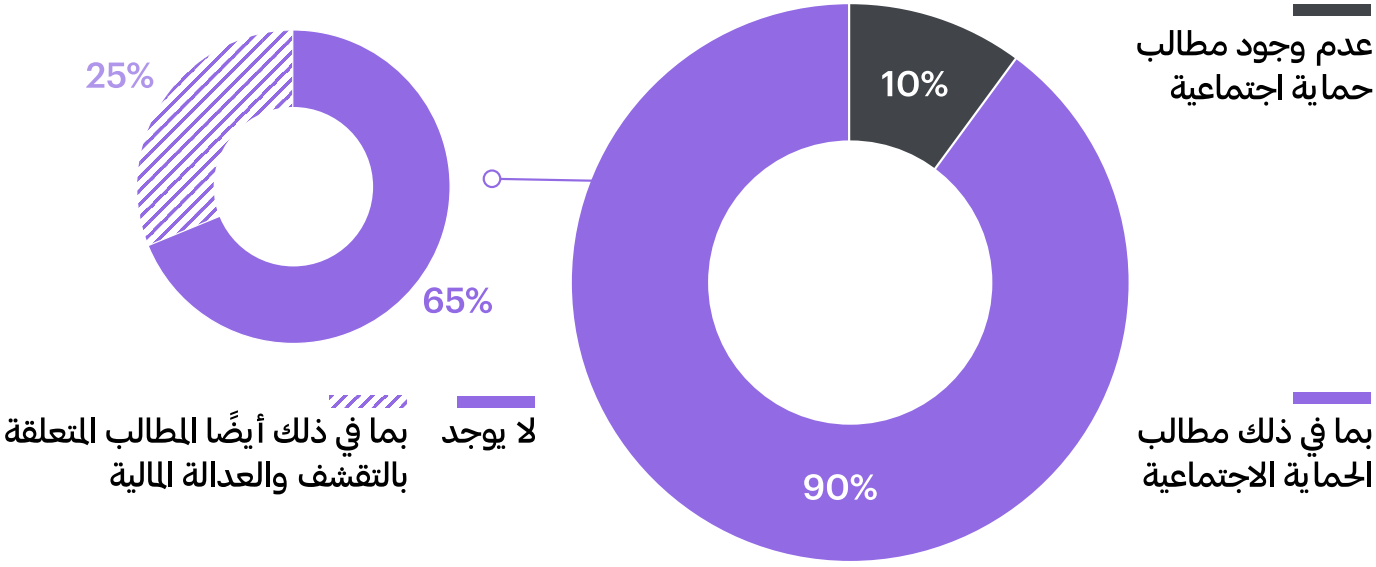

المصدر: حسابات الكاتبة، باستخدام بيانات جمعتها الكاتبة وفريق الحماية الاجتماعية التابع لمبادرة الإصلاح العربي (2023).

قائمة الرسوم البيانية ←

قمنا برصد لـ 214 حركة احتجاجية في 7 دول عربية (مصر، الأردن، لبنان، تونس، السودان، العراق، والجزائر) في الفترة بين 2011 و2023 من خلال النظر في المقالات الأكاديمية والأخبار المنشورة على الإنترنت. لا يزال هذا الرسم عملًا قيد التقدم. الإحصاءات الموجزة المقدمة هي نتيجة جداول تمهيدية أجريت في مارس 2023، حيث توقفت البيانات. سيتم نشر مجموعة البيانات الكاملة النهائية على لوحة معلومات مباشرة على موقع ملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية في العام المقبل

الرسم البياني 20: تواتر مطالب الحماية الاجتماعية والعدالة الضريبية لكل بلد (بعدد المطالب) - متابعة للرسم البياني 19

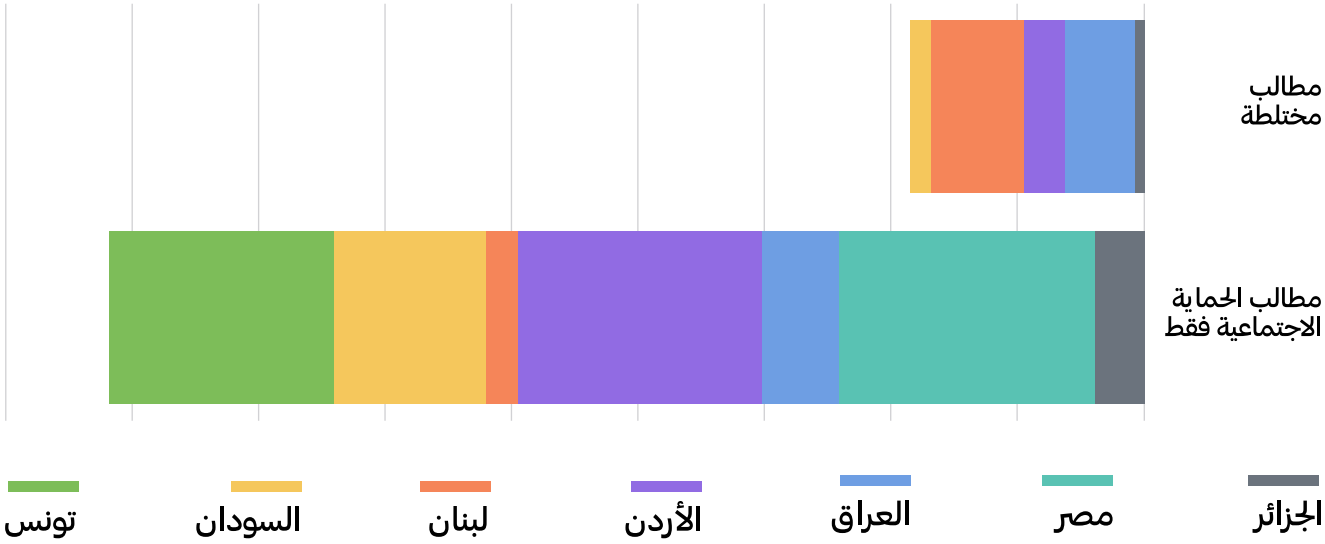

المصدر: حسابات الكاتبة، باستخدام بيانات جمعتها الكاتبة وفريق الحماية الاجتماعية التابع لمبادرة الإصلاح العربي (2023).

قائمة الرسوم البيانية ←

نفس الملاحظة الخاصة بالشكل 19.

تنتمي الحركات التي قمنا برسم خريطتها إلى أشكال مختلفة من التعبئة والعمل الجماعي، بدءًا من الاحتجاجات الكبيرة التي تقودها الائتلافات والنقابات وصولاً إلى «الحركات غير الاجتماعية» أو «الحركات اليومية»، كما أطلق عليها أسيف بيات، مثل الاعتصامات النقابية الأصغر وحملات التماس.[84] كما لاحظنا أن «المجال الاجتماعي»[85] المعني يهيمن عليه الفاعلون الذين يطالبون بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية والمساواة وإعادة التوزيع. كان الفاعلون الذين قد ينخرطون في حركات مضادة، مثل غرف التجارة، والصناعيين، والدائنين، وأصحاب الأعمال/رأس المال، غائبين تقريبًا عن الساحة. قد يكون هذا مؤشرًا على أن النظام الاقتصادي العام يناسب مصالحهم ويبدو واعدًا بالنسبة لهم.[86]

تُظهر الأدلة من أمريكا اللاتينية أن السياسيين يصبحون مهتمين بتوسيع الحماية الاجتماعية، وخاصة للعمال في القطاع غير الرسمي، عندما تكون وجودهم مهددًا من قبل الحركات الاجتماعية الوطنية ومستويات عالية من المنافسة الانتخابية على أصوات هؤلاء العمال.[87] في المنطقة العربية، يجب أن تكون مثل هذه الحركات والمنافسات شديدة نسبيًا لإحداث فرق بالنظر إلى الهياكل السياسية والاقتصادية المعقدة للأنظمة العربية، التي يمكنها بسهولة جرها إلى أعمالها المعتادة. ومع ذلك، على الرغم من الإرادة السياسية المتقلبة أو الضعيفة للإصلاحات الاجتماعية في الدول العربية، لا تزال هناك بعض الفواكه المتدلية التي يمكن استغلالها، خاصة إذا تناولنا كل سياسة على حدة أو خطوة بخطوة. يجب أن يؤخذ هذا في الاعتبار ونحن نفكر في آليات التمويل البديلة في القسم التالي، بعد مراجعة الحالة الراهنة التي قمنا بتفصيلها حتى الآن

84 عند رسم خرائط هذه الحركات الاجتماعية في المنطقة، كنا واعين لوجهة نظر أوليفييه فيليول (1993) التي تشير إلى أنها غير قابلة للتعريف لأن ربطها بمعايير محددة وتعريفها مسبقًا يمكن أن يلوث تصوراتنا عنها، في حين أنه ينبغي أن تنبثق من الموضوعات نفسها - سواء كانوا أفرادًا أو مبادرات أو منظمات.

85 في إشارة إلى نظرية الميدان لبيير بورديو، التي تعتبر أن «الميدان» هو بيئة يتم فيها وضع الوكلاء ومواقفهم الاجتماعية، حيث تحدد مكانة كل وكيل من خلال التفاعل بين القواعد المحددة للميدان، وعادات الوكيل، ورأس ماله الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

86 (بالإنجليزي) كيتشلي، نيل وآخرون. «أعمال الشغب المناهضة للتقشف في الدول النامية المتأخرة: أدلة من انتفاضة الخبز المصرية عام 1977.» مجلة أبحاث السلام، 2 يوليو 2023. متاح على: https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/00223433231168188/full/10.1177

87 كانديلاريا غاراي. «إدماج المستبعدين في أمريكا اللاتينية.» في توسيع السياسة الاجتماعية في أمريكا اللاتينية. مطبعة جامعة كامبريدج؛ 1:2016-27. متاح على: https://www.cambridge.org/core/books/abs/social-policy-expansion-in-latin-america/including-outsiders-in-latin-america/B60A78BD7242174DE7B92A3D43E9ED84

رابعاً: البدائل والفرص الضائعة

على عكس ما تدعيه المؤسسات المالية الدولية (IFIs) والحكومات العربية، فإن آليات التمويل البديلة للحماية الاجتماعية الشاملة متعددة. معظم هذه الآليات متجذرة بعمق في مفهوم «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني» (SSE)، الذي يعرفه منظمة العمل الدولية (ILO) بأنه اقتصاد «يشمل المؤسسات والمنظمات والكيانات الأخرى التي تشارك في أنشطة اقتصادية واجتماعية وبيئية لخدمة المصلحة الجماعية و/أو العامة، والتي تستند إلى مبادئ التعاون الطوعي والمساعدة المتبادلة، والحوكمة الديمقراطية و/أو التشاركية، والاستقلالية، وأولوية الناس والغرض الاجتماعي على رأس المال في توزيع واستخدام الفوائض و/أو الأرباح بالإضافة إلى الأصول».[88] وقد حصل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مزيد من الاعتراف العالمي لدوره الإيجابي في ضمان الانتقال العادل، وتوفير العمل اللائق، والتنمية المستدامة وسط التحولات الرقمية والبيئية السريعة. في الإطار نفسه، يُعتبر التمويل التضامني مكونًا رئيسيًا في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ويمكن تعريفه باستخدام الأدوات المالية لضمان التنمية المتساوية والتوزيع العادل للثروة والموارد العامة، مع رؤية طويلة الأمد لزيادة رأس المال الاجتماعي .ومع ذلك، يُنظر إلى التمويل التضامني للأسف على أنه يقتصر على مبادرات مثل صناديق الائتمان، والتمويل الجماعي، والبنوك الادخارية الأخلاقية، والاتحادات الائتمانية، وبرامج التمويل الأصغر مثل جمعيات التوفير والإقراض القروية (VSLAs)، والمعارض التجارية، والمهرجانات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، وكذلك أشكال أخرى من تنظيم الخدمات الاجتماعية والتضامنية مثل الصناديق المشتركة والتعاونيات والجمعيات

هذه المبادرات يقودها المجتمع المحلي في الغالب ويمكنها في كثير من الحالات أن تقدم مستوى معينًا من الحماية الاجتماعية للمسجلين فيها. ومع ذلك، فهي ليست شاملة، وليست هيكلية أو منهجية، وليست مستدامة، وبالتالي فهي غير فعالة إلى حد كبير في المدى المتوسط إلى الطويل. العديد منها أيضًا يعزز الاستدانة على مستوى الأفراد أو الأسر، بينما يركز على توفير الوصول إلى التمويل بدلاً من الوصول إلى فرص العيش وتحويلات الدخل. والأهم من ذلك، أنها لا تستند إلى الحقوق لأنها تعتمد على أشكال غير رسمية من التضامن، وتوفر أنظمة موازية لأنظمة الدولة وتساعد الدول في التهرب من مسؤولياتها مع الحفاظ على سلطتها. على هذا النحو، فإنها تعيق التقدم نحو أنظمة فعالة بقيادة الدولة من خلال تقديم أشكال غير رسمية من الحماية الاجتماعية والمقاومة الاقتصادية التي يمكن للناس الاعتماد عليها. في العديد من السياقات، تم العثور على هذه المبادرات تعيد إنتاج الديناميكيات الاجتماعية والجندرية على مستوى المجتمع/الأسرة، من حيث من يحصل على ماذا ولماذا.[89,90] على سبيل المثال، في تونس، تعرضت النساء الريفيات المسنات اللواتي كن يبعن الحرف اليدوية كوسيلة للبقاء الاقتصادي خلال جائحة COVID-19 إلى استغلال من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية (NGOs) التي كانت تشتري منتجاتهن كوسيلة دعم مفترضة، لتكتشف لاحقًا أن هذه المنظمات كانت تعيد بيع تلك المنتجات بأسعار أعلى بكثير، دون إعادة أي أرباح لهؤلاء النساء.[91] في لبنان، وُجد أن مؤسسة «القرض الحسن» للتمويل الأصغر تُدار من قبل وتدعم أحد الأحزاب السياسية في البلاد (حزب الله)، الذي يصنف دوليًا كجماعة إرهابية.[92] تُستخدم معظم المبادرات التضامنية في البلاد كأدوات من قبل الأحزاب السياسية والمنظمات الدينية لخدمة مصالحها. تشمل الأمثلة «بطاقة الوفاء» التي صممها حزب الله لأتباعه للحصول على الأدوية من الصيدليات بأسعار مخفضة.[93] في الأردن، أظهرت دراسة حالة قادمة لجمعيتين «تكية أم علي» و«إرحابة» النطاق الضيق والمستوى غير الكافي من الحماية الاجتماعية التي تتميز بها مثل هذه المبادرات التضامنية، خاصة عند مقارنتها بالاحتياجات على المستوى الوطني.[94]

أظهرت دراسة أخرى قادمة أهمية تأطير أنظمة التضامن مثل نظام الزكاة وربطها بحوكمة جيدة وإنفاق رشيد، مع فصلها عن التعقيدات السياسية والسياسية الاقتصادية.[95] في الواقع، أظهرت الدراسات أهمية تأطير أنظمة تضامنية فعالة وجعلها بقيادة الدولة بشكل تدريجي.[96] يشمل مبدأ التمويل التضامني، كما يعرفه منظمة العمل الدولية (ILO)، مبادرات أكثر تنظيمًا مثل صناديق الثروة السيادية، وصناديق التضامن لتوزيع المساعدات مثل الصندوق الذي تم إطلاقه في تونس للنساء الريفيات خلال جائحة COVID-19،[97] وصناديق المساعدات الخارجية لدعم الواردات باستخدام العملات الأجنبية مثل اليمن،[98] وصندوق «همة وطن»، الذي يعد أحد أفضل الممارسات في المنطقة كمبادرة بقيادة الدولة في الأردن خلال الجائحة.[99] يمكن أن تشكل صناديق التضامن العالمية، إذا تم تأسيسها، ممارسة جيدة على

88 لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على: https://www.ilo.org/topics/social-and-solidarity-economy

89 (غنوشي، الحماية الاجتماعية في مشروع قيس سعيد)

90 مريم يونس. «لتضامُن كفعل مقاومة في وجه الأزمات. الخوف المتعدد الجوانب والهشاشة وآليات التكيّف بين النساء المعيلات لأسرهنّ في لبنان.» مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية، 2023. متاح على: https://civilsociety-centre.org/resource/solidarity-resistance-multidimensional-fears-vulnerabilities-and-coping-mechanisms-among

91 (بالإنجليزي) فرح الشامي. «أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية: تحديات البحث وتصميم السياسات.» مجلة IDS Bulletin 54، رقم 2 (2023). متاح على: https://doi.org/10.19088/IDS.2023.135-1968

92 (بالإنجليزي) طوني بدران وإيمانويل أوتولينغي. «القرض الحسن لحزب الله والقطاع المصرفي اللبناني.» مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، 11 مايو 2021. متاح على: https://www.fdd.org/analysis/2021/05/11/hezbollahs-al-qard-al-hasan-and-lebanons-banking-sector/

93 جوني فخري. «التفاصيل: كيف يوسع حزب الله دولته المصغرة ويمدد اقتصاده.» العربية، 17 أبريل 2021. متاح على: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2021/04/17/

94 الدراسة لا تزال قيد التحرير وتحمل عنوان «دور الجمعيات والتعاونيات في الحماية الاجتماعية: نظرة عن كثب على السياق الأردني.» يجريها محمد بني عامر لمبادرة الإصلاح العربي ومن المتوقع إصدارها عبر الموقع الالكتروني قريباً.

95 الدراسة لا تزال قيد التحرير وتحمل عنوان «أدوار الزكاة في الحماية الاجتماعية في السودان (1980-2021): دراسة نقدية.» يجريها مدني عباس لمبادرة الإصلاح العربي ومن المتوقع إصدارها عبر الموقع الالكتروني قريباً.

96 مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية «الفجوة الاجتماعية بين الجنسَيْن، وأشكال التضامن غير المُمأسسة في الحماية الاجتماعية في لبنان.» مارس 2023. متاح على: https://civilsociety-centre.org/content/الفجوة-الاجتماعية-بين-الجنسَيْن،-وأشكال-التضامن-غير-المُمأسسة-في-الحماية-الاجتماعية-في0-

97 عفاف حمامي مراكشي. «الإدارة المحلية في تونس في مواجهة تحدي خطة إنقاذ الاقتصاد للحد من تداعيات جائحة كوفيد19-.» مبادرة الإصلاح العربي، 21 أغسطس 2020. متاح على: https://www.arab-reform.net/publication/local-authorities-in-tunisia-face-challenges-of-post-covid-economic-recovery/ (مراكشي، السلطات المحلية في تونس)

98 أليكس هاربر. «ضرب عصفورين بحجر توجيه التحويلات المالية للمساعدات المقدمة إلى اليمن نحو دعم استقرار أسعار السلع الأساسية.» مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 4 أغسطس 2023. متاح على: https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/20583

99 (بالإنجليزي) جريدة الأردن. «الحكومة توافق على تخصيص 10 ملايين دينار لصندوق همة وطن لتجهيز المستشفيات الميدانية.» نوفمبر 2020. متاح على: https://jordantimes.com/news/local/govt-approves-allocation-jd10m-himmat-watan-fund-equip-field-hospitals

المستوى العالمي.[100] إن تأطير مثل هذه المبادرات، إلى جانب أشكال التنظيم الشعبية والمحلية (مثل مراكز التنمية الاجتماعية)، أمر مهم لتعميم وتوسيع الممارسات الجيدة القائمة على المجتمع المحلي وغير الرسمية على المستويات المتوسطة والكبيرة. بعض الدول العربية لديها أساس قوي لمثل هذه الخطوة، بما في ذلك تونس، التي أطلقت قانون التضامن الاجتماعي والاقتصادي خلال الجائحة والذي يحتاج فقط إلى تعديل وتفعيل.[101] في الحالات التي لا يكون فيها التأطير على مستوى الدولة ممكنًا أو مرغوبًا فيه، يمكن اللجوء إلى النقابات العمالية الوطنية، خاصة إذا كانت مستقلة

ومع ذلك، فإن التمويل التضامني، كما يعرفه منظمة العمل الدولية (ILO)، أوسع من ذلك بكثير. أولاً وقبل كل شيء، يجب أن يدور حول ممارسات تمويل التنمية (FFD) السليمة، التي تستبدل الديون والتقشف والتحويلات النقدية المستهدفة. يرى هذا التعريف التمويل التضامني كمزيج من الأنظمة غير القائمة على المساهمة/الممولة بالضرائب التي تسمح بإدراج العاطلين عن العمل، والفقراء، والعاملين في القطاع غير الرسمي، واللاجئين، مستوحاة من نموذج بيفيريدج؛[102] وأنظمة قائمة على المساهمة، مستوحاة من نموذج دولة الرفاهية البسماركي لإعادة توزيع الموارد داخل الأجيال، حيث يمول الأفراد العاملون الأطفال وكبار السن، ويعمل الممولون على دعم العاطلين عن العمل أو ناقصي العمل، ويمول الأغنياء الفقراء، ويمول الأصحاء المرضى.[103] يوفر هذا المزيج توازنًا مثاليًا بين مصالح المستفيدين ومسؤوليات الممولين، الذين يتداخلون بشكل كبير. في هذا النموذج، لم يعد مفهوم المواطنة مرهونًا بالمجموعة أو الأسرة أو القبيلة أو الطائفة أو الحزب أو أي كيان أو وحدة فوق فردية أخرى. بدلاً من ذلك، تصبح الحماية الاجتماعية حجر الزاوية للعقود الاجتماعية والسياسية. يقدم هذا النموذج العديد من آليات التمويل البديلة للضمان الاجتماعي الشامل القائم على الحقوق، والتي ستكون فرصة ضائعة إذا لم يتم السعي وراءها. هذه البدائل متنوعة وتدل على أن الإصلاحات المتعلقة بالحماية الاجتماعية الشاملة لا تحتاج إلى تمويل حكومي خاص لتصبح قابلة للتطبيق. كل ما تحتاجه – بناءً على الإرادة السياسية وحل مشكلات الحوكمة مثل الفساد وسوء إدارة المالية – هو إدخال مصادر جديدة للإيرادات القائمة على إعادة التوزيع وإعادة تخصيص أو ترشيد أو إعادة ترتيب الأولويات في النفقات العامة. في الواقع، وجدت دراسة أجرتها مسارات التنمية وكنيسة السويد (2024) أن 52 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل، تشكل 39% من جميع الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، تقوم بتنفيذ برامج ضمان اجتماعي شاملة تعتمد على دورة الحياة. ووجدت أن البرامج الشاملة ليست ممكنة نظريًا فحسب، بل هي موجودة بالفعل في الجنوب العالمي. في الدول الـ52، تم العثور على أكثر من 88 برنامجًا اجتماعيًا شاملًا أو قائمًا على اختبار الفائدة.[104]

أ. أنظمة المساهمة: إعادة تصميم الممكن

أنظمة المساهمة هي الأسهل في الإنشاء أو الإصلاح، طالما توجد إرادة سياسية في هذا الاتجاه. تشمل الإصلاحات الحاسمة على هذا المستوى توسيع قاعدة المساهمات لتشمل العمالة غير الرسمية، والمهاجرين، واللاجئين، مما يعوض نقص المساهمات الناتج عن ارتفاع معدلات الإعالة بسبب مزيج من تضخم الشباب وشيخوخة السكان. يجب أن تكون المساهمات مدعومة بشكل كافٍ من الحكومة وأرباب العمل، خاصةً للفئات الأكثر احتياجًا. كما ينبغي أن تكون الفوائد والشروط والاستحقاقات المتعلقة بأنظمة المساهمة جذابة بما يكفي لجذب المزيد من الاشتراكات وتشجيع الناس على تخصيص نسب أكبر من دخلهم للتأمين أو حسابات التوفير طويلة الأجل.

لقد شهدت الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي تجارب نموذجية في زيادة تغطية الحماية الاجتماعية، وبالتالي فإن جمع المساهمات يُعتبر وسيلة موثوقة لتمويل الأنظمة الشاملة وتحقيق توظيف رسمي بعقود لائقة للعمال في الاقتصاد غير الرسمي، مما يتحدى الأعباء الضريبية.[105] ينبغي على لبنان أن يسير على هذا النهج إذا تم تفعيل قانون 319 المتعلق بأنظمة التقاعد الجديدة القائمة في معظمها على المساهمة. تشمل الحوافز التي يمكن استخدامها لتشجيع الاشتراك تقديم نسبة مطابقة عندما تصل المساهمات إلى حد معين أو تقديم معدلات فائدة أعلى للمساهمات المستمرة. تم تنفيذ برامج تجريبية نجحت في معالجة هذه القضايا في دول مثل تايلاند ورواندا.[106]

أخيرًا، من الضروري للغاية أن تتم إدارة المساهمات بشكل مسؤول، وأن تكون مدولرة إلى حد كبير، وأن تُستثمر في محافظ متنوعة لتوزيع المخاطر. وبهذا الشكل، من غير المرجح أن تفقد الأموال قيمتها وسط انخفاضات العملات المحلية أو الدولية، ويمكن صرف الأموال عندما يحتاج المستفيدون إليها، مع عدم تعرضها للتجميد في أسواق الأسهم، كما يتم الحفاظ على الاستدامة المالية للنظام المساهماتي. ومن المهم بشكل خاص الحد من مقدار الأموال المستثمرة في الخارج في صناديق الثروة السيادية. على سبيل المثال، يُعد العراق من بين الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة جدًا ولكنه يمتلك صندوقًا سياديًا غنيًا (18 مليار دولار أمريكي)، وهو «صندوق تنمية العراق»، الذي يعتمد على إيرادات النفط.[107]

100 (بالإنجليزي) زينة نميه وآخرون. «آلية تمويل عالمي مقترحة للحماية الاجتماعية.» Social Protection.org، 3 مارس 2022. متاح على: https://socialprotection.org/discover/blog/proposed-global-funding-mechanism-social-protection

101 (مراكشي، السلطات المحلية في تونس)

102 نموذج بيفيريدج هو نظام رعاية صحية تضمن فيه الحكومة الرعاية الصحية لجميع المواطنين، ويتم تمويله من خلال ضرائب الدخل.

103 نموذج بسمارك، المعروف أيضًا باسم نموذج التأمين الصحي الاجتماعي، هو نظام رعاية صحية يدفع فيه الأفراد رسومًا إلى صندوق يغطي الخدمات الصحية. يمكن أن تقدم هذه الخدمات من قبل الشركات المملوكة للدولة أو غيرها من الهيئات الحكومية أو المؤسسات الخاصة.

104 (بالإنجليزي) ديزي سيبون وهولي سيغلا. «تقييم التقدم: تجميع خطط الضمان الاجتماعي الشامل في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.» مسارات التنمية، فبراير 2024. متاح على: https://www.developmentpathways.co.uk/pdf.1-Taking-stock-of-progress_Feb2024/02/wp-content/uploads/2024

105 (بالإنجليزي) إيزابيل أورتيز وماثيو كامينز. «إنهاء التقشف: تقرير عالمي عن تخفيضات الميزانية والإصلاحات الاجتماعية الضارة في 2022-2025.» شبكة أوروبا للديون والتنمية، 28 سبتمبر 2022. متاح على: https://www.eurodad.org/end_austerity_a_global_report

106 (مشمش وعطية، الفشل في الحماية)

107 إيزابيل أورتيز وآخرون. «المساحة المالية للحماية الاجتماعية: دليل لتقييم خيارات التمويل.» الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية، 2019. متاح على: https://www.social-protection.org/gimi/Media.action;jsessionid=CIUPSdBP5TQRiIEWBhvzKkFCviq5cf1_nRUPz2VNtRvtPebZ-TI0!-1975053523?id=16957 (ورتيز وآخرون، المساحة المالية للحماية الاجتماعية).

ب. الضرائب والإصلاحات المالية: توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات من الأدوات المالية التصاعدية

تُعتبر الضرائب شكلاً غير مباشر من المساهمات، حيث يدفع دافعو الضرائب مساهمات ضمنية من خلال ضرائبهم. تشكل الإصلاحات المالية والضرائب الفرصة الأكبر لتمويل بدائل الحماية الاجتماعية. يمكن أن يكون توسيع القاعدة الضريبية من خلال إدراج الفئات السكانية المستبعدة وتحسين آليات جمع الضرائب خطوة أولى قوية. ويجب أيضًا تعزيز الموارد الوطنية من خلال تحسين إدارة المالية العامة، بما في ذلك مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، ووقف التهرب الضريبي، والتجنب الضريبي، وإزالة الإعفاءات الضريبية غير الضرورية، والحسومات، والائتمانات، والحوافز. يتطلب تقليص التهرب الضريبي استعادة الثقة في الأنظمة العامة، وهو أمر يمكن تحقيقه عن طريق البدء في تقديم الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ذات الجودة قبل الشروع في إصلاحات ضريبية جديدة. كما يُعد محاربة الفساد والتبديد وسوء استخدام الموارد المالية العامة أمرًا ضروريًا لزيادة حجم الموارد الوطنية قبل البدء في إعادة تخصيص وترشيد النفقات العامة لصالح المزيد من الإنفاق الاجتماعي.

يجب أن تبدأ الدول العربية بجعل أنظمتها المالية أكثر تصاعدية وإعادة توزيع الثروة، حتى تتمكن من جمع إيرادات إضافية دون إضافة أعباء اقتصادية على الفئات الفقيرة والضعيفة. لتحقيق ذلك، يجب تقليص الضرائب غير المباشرة، وخاصة ضريبة القيمة المضافة (VAT) والضرائب الوردية (التي تُفرض على السلع الموجهة للنساء)،[108] واستبدال ضريبة القيمة المضافة بضرائب مبيعات أكثر تصاعدية. ندرك أن هذا قد لا يكون ممكنًا في الدول العربية التي تتعامل مع اقتصاد نقدي واقتصاد رقمي ضعيف، ولكن مع التحولات الاقتصادية الهيكلية، يجب إعطاء هذا الإصلاح اهتمامًا جادًا. كما يجب أن تصبح الضرائب المباشرة أكثر تصاعدية عن طريق زيادة عدد الشرائح الضريبية ومستوى التمييز الإيجابي فيها حسب الدخل. يشمل هذا كلاً من ضرائب الدخل الشخصي وضرائب دخل الشركات، مع الأخذ في الاعتبار أن ضرائب الشركات يجب أن تزيد بشكل ملحوظ نظرًا لأنها تستهدف الشركات الربحية التي تحقق دخلًا أكبر. كما أن ربط هذه الشرائح بالتضخم أمر ضروري للغاية. الأهم من ذلك، يجب إدخال أو زيادة الضرائب على الثروة. تشمل هذه الضرائب الضرائب على رأس المال، ضرائب الأرباح الرأسمالية، الضرائب العقارية، ضرائب الأرباح العقارية، ضرائب الشغور العقاري، وضرائب روبن هود (التي تستهدف الأموال في الأسواق المالية الدولية)، من بين ضرائب أخرى. يضمن ذلك تقليص تراكم الثروات، بينما يوفر موارد كبيرة لتمويل الإنفاق الاجتماعي. تُعد الأرجنتين، وأيسلندا، وإسبانيا من بين التجارب الدولية التي يجب اتباعها في هذا المجال

تُقدر منظمة أوكسفام (2023) أنه في أربع دول عربية – مصر، الأردن، لبنان، والمغرب – يمكن لضريبة ثروة بنسبة 5% على الأفراد الذين يمتلكون ثروات تقدر بـ 5 ملايين دولار أمريكي فأكثر أن تولد إيرادات مجمعة تصل إلى 10 مليارات دولار أمريكي. «يمكن استخدام هذه الأموال لتعزيز وتوسيع الخدمات والسياسات العامة لمن هم في أمس الحاجة إليها. على سبيل المثال، يمكن أن تُمكن مصر من مضاعفة إنفاقها الصحي، بينما يمكن للأردن مضاعفة ميزانية التعليم. كما يمكن للبنان زيادة إنفاقه الصحي والتعليمي سبعة أضعاف.»[109] على المستوى العالمي، شهدت الفترة الأخيرة تحسينات كبيرة يمكن الاستفادة منها. في وقت سابق من هذا العام، بدأت الأمم المتحدة (UN) في التفاوض على إطار عمل جديد للتعاون الدولي في الضرائب. يُعد هذا الاتفاق الضريبي الجديد مفتاحًا لإصلاحات إدارة الضرائب على المستوى العالمي، بما في ذلك مكافحة التهرب الضريبي من قبل الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات، والتغلب على تحدي غياب الالتزامات العابرة للحدود، خاصة في دول الجنوب العالمي. سيفتح هذا الاتفاق الباب لتنفيذ إصلاحات ضريبية عالمية هامة مثل إدخال ضريبة الثروة العالمية بنسبة 2% التي طال انتظارها،[110] واقتراح البرازيل لمجموعة العشرين بفرض ضريبة دنيا عالمية بنسبة 15% على الشركات والملياردیرات تحت إدارة الأمم المتحدة.[111] يُناقش هذا الاقتراح حاليًا بشكل جدي، ويتضمن آلية توازي في جمع الضرائب بين الدول المضيفة والمقر الرئيسي للشركات متعددة الجنسيات، مما يضمن نجاح المبادرة وتقليص التهرب الضريبي إلى الحد الأدنى

يمكن أن تشمل الإصلاحات المالية الأخرى إدخال ضريبة موحدة (monotax)، كوسيلة لدعم المزايا وتبسيط الإجراءات. الضريبة الموحدة هي دفعة واحدة تغطي الضرائب والمساهمات التي تجمعها الحكومة بهدف توسيع تغطية الضمان الاجتماعي للعاملين لحسابهم الخاص، والعاملين في الشركات الصغيرة، وغيرهم من العمال غير الرسميين. تُعد أوروغواي، تليها البرازيل والأرجنتين، إحدى قصص النجاح في هذا المجال.[112] كما تم إدخال أو زيادة الضرائب على الصادرات والرسوم الجمركية في العديد من دول أمريكا اللاتينية لتحقيق العدالة التجارية وتمويل إدخال أنظمة حماية اجتماعية شاملة تدريجيًا (منحة للأطفال، منحة كبار السن، أو منحة للإعاقة). يمكن أن تشمل الإصلاحات الضريبية الأخرى استخدام ضرائب على المنتجات الضارة[113] (مثل السجائر والكحول)، وضرائب على الخدمات الرقمية، أو ضرائب على التحويلات (كما في كولومبيا وجورجيا) لتمويل هذه الأنظمة. يمكن أيضًا فرض الضرائب على الآثار السلبية، مثل استخراج الموارد الطبيعية. في عام 2007، أدخلت بوليفيا نظامًا عالميًا للمعاشات التقاعدية للأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا، ممولًا من خلال الإيرادات والضرائب من الموارد الطبيعية.[114] كما قامت كل من منغوليا وزامبيا بتمويل أنظمة حماية اجتماعية شاملة باستخدام نفس نوع الضرائب

108 الضريبة الوردية هي نوع من التمييز القائم على النوع الاجتماعي حيث تكون المنتجات والخدمات التي تستهدف النساء أو تحمل تسمية أنثوية غالبًا ما تكون أغلى من تلك الموجهة للرجال.

109 (أوكسفام إنترناشيونال، فجوة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا).

110 (بالإنجليزي) جيسيكا كوربيت. «وزراء من أربع اقتصادات كبرى يدعون إلى فرض ضريبة على الثروة على الأغنياء.» Common Dreams، 25 أبريل 2024. متاح على: https://www.commondreams.org/news/wealth-tax#:~:text=Ministers%20from%20four%20major%20economies,the%20environment%2C%20and%20infrastructure.%22

111 (بالإنجليزي) ريتشارد بارتنغتون. «خطوة تاريخية»: مجموعة العشرين تناقش خطط فرض ضريبة عالمية دنيا على الملياردیرات.» الغارديان، 29 فبراير 2024. متاح على: https://www.theguardian.com/news/2024/f

112 (بالإنجليزي) منظمة العمل الدولية. «تأثير كوفيد19- على الصحة والاقتصاد.» إدارة الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل الدولية، 2014. متاح على: https://www.social-protection.org/gimi/Media.action?id=14451

113 الضريبة على السلع الضارة هي ضريبة استهلاكية تُفرض على سلع وخدمات معينة تُعتبر ضارة أو مكلفة للمجتمع. تُطبق هذه الضريبة في وقت الشراء. تشمل العناصر الشائعة التي تخضع للضريبة على السلع الضارة منتجات التبغ والكحول والمقامرة.

114 UDAPE. «تأثير دخل الكرامة.» . 2013 متاح على: https://www.udape.gob.bo/evaluaciondeimpacto/12_Documento_Impacto%20Renta%20Dignidad.pdf

في الواقع، بدأت دول الجنوب العالمي بشكل متزايد في إطلاق أنظمة حماية اجتماعية شاملة ممولة بالضرائب. كمثال حديث، تقدم منغوليا حاليًا برنامجًا للمساعدة الضريبية للأطفال بمزايا شهرية لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-17 عامًا، وقد زادت مؤخرًا مستوى الفوائد في هذا البرنامج.[115] في عام 2018، أدخلت كينيا برنامج «إينوا جامي» لكبار السن، وهو معاش تقاعدي ممول بالضرائب لجميع المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 70 عامًا.[116] أما في المنطقة العربية، فقد أدخلت سلطنة عمان أرضية حماية اجتماعية شاملة من خلال إنشاء صندوق موحد يهدف إلى تعزيز تمويل وتغطية الضمان الاجتماعي عن طريق دمج الأنظمة القائمة على المساهمة وغير المساهمة. تشمل المبادرات الممولة من الضرائب إعانة شاملة للأطفال، ومعاشًا عالميًا للأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا، وإعانة عالمية للإعاقة. كما تم التخطيط لإصلاحات لتعزيز إطار التأمين الاجتماعي القائم وإدخال مزايا جديدة، مثل إجازة الوالدين، والمرض، وإصابات العمل، وتأمين استقرار العمل.[117]

أداة التكاليف الجديدة التي طورها منتدى السياسات الشاملة للضمان الاجتماعي (ISSPF) ومجلد قادم من ARI يظهران أن اعتماد ضريبة جديدة معينة أو زيادة ضريبة يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتمويل نظام حماية اجتماعية عالمي محدد، مما يعني أن هذه الإصلاحات المالية يمكن أن تكون أداة قوية لجعل تحقيق الشمولية التدريجي أمرًا ممكنًا.[118] التحديات المتعددة الأبعاد التي قد تعوق هذه الاستراتيجيات في المنطقة العربية يجب تفكيكها جنبًا إلى جنب مع جميع الانحيازات ومناقشتها مع المؤسسات المالية الدولية والحكومات بعقل مفتوح. من الضروري فك هذه المشكلات وفهمها بشكل محلي بدلاً من مجرد إسقاط التجارب الدولية على السياقات الوطنية. ومع ذلك، كما تم توضيحه سابقًا في هذه الورقة، كان هناك نقطة نفوذ قوية لتحقيق انتصارات صغيرة، على أساس إصلاح تلو الآخر، والجلوس مع صناع القرار للتعلم من مشكلاتنا المالية، وتسييسها، واستكشاف طرق لحلها بناءً على قصص النجاح الدولية أو الدروس المستفادة

ج. تمويل المناخ: الفرصة الضائعة

يمكن تحويل أزمة تغير المناخ الحالية إلى فرصة فريدة لاستكشاف مسارات مبتكرة لتوجيه الموارد نحو الإنفاق الاجتماعي. بينما كان تمويل المناخ أداة للتكيف في أيدي نمط نيوليبرالي متعدد الأطراف، يمكن استغلاله كفرصة لإعادة توزيع الموارد المالية داخل الدول وبينها. يمكن تحفيز هذه التغييرات المفيدة من خلال ربط التمويل الأخضر بالتمويل الاجتماعي، واستخدام المسؤوليات المتراكمة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للدول الصناعية لضمان تمويل تنموي حميد للدول الأكثر مديونية والتي تتعرض أيضًا لمخاطر عالية فيما يتعلق بتغير المناخ والأضرار البيئية.

لقد كانت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) التي تأسست في عام 1992، والتي أدت لاحقًا إلى مؤتمرات الأطراف (COP)، بمثابة محرك رئيسي للعمل المناخي الدولي. يعتبر بروتوكول كيوتو، الذي تم اعتماده في ال 3COP في عام 1997، واتفاق باريس في عام 2015، من المعالم الرئيسية في هذه العملية.[119] في هذا الإطار، برزت آليتان رئيسيتان لتعزيز التعاون الدولي في مجال تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة: آلية التنفيذ المشترك (JI) وآلية التنمية النظيفة (CDM). تسهل آلية التنفيذ المشترك التعاون بين دول الملحق الأول (الدول المتقدمة التي لديها التزامات بتقليل الانبعاثات) ودول الملحق الثاني (الدول النامية) على مشاريع تقلل بشكل ملموس من انبعاثات الغازات الدفيئة. من ناحية أخرى، تسمح آلية التنمية النظيفة لدول الملحق الأول بالاستثمار في مشاريع تقليل الانبعاثات في دول الملحق الثاني.[120] يستفيد هذا النهج من التكلفة المنخفضة المحتملة لتقليل الانبعاثات في الدول النامية مع توليد ائتمانات قابلة للتداول، مثل تخفيضات الانبعاثات المعتمدة، التي يمكن أن تستخدمها دول الملحق الأول لتحقيق أهداف الانبعاثات الخاصة بها. يرى المؤيدون لهذه الآليات أنها استراتيجية فعالة من حيث التكلفة للدول المتقدمة وفرصة محتملة لتحقيق منفعة متبادلة من خلال تعزيز التنمية المستدامة في الدول النامية وتقليل الانبعاثات لتحقيق التزامات اتفاقية باريس

ومع ذلك، فإن هذا المنطق يركز على الفعالية من حيث التكلفة للدول المتقدمة، وقد شكّل بشكل كبير هيكل التمويل المناخي الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حتى الآن. ينعكس ذلك في الصناديق المختلفة التي تم إنشاؤها، والتي تركز بشكل أساسي على التخفيف، مثل تقليل الانبعاثات، والتكيف مع العواقب الحتمية لتغير المناخ، مثل بناء السدود لزيادة المرونة. وقد تعرض هذا النهج السائد لتمويل المناخ عبر الاستثمارات فيما يسمى بالمشاريع «البيئية/التنموية» لانتقادات بأنه يفيد الدول المتقدمة بشكل غير متناسب، ويصب في مصلحة القطاع الخاص، وغالبًا ما يكون ذلك بمشاركة المؤسسات المالية الدولية مثل مجموعة البنك الدولي (WBG).[121] يُقال إن هذه المشاريع محدودة النطاق وغير كافية لأغراضها المقصودة، وقد تكون مرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان. تُعتبر الدول المتقدمة مفضلة لهذا النهج ليس فقط لتوفير التكاليف، بل أيضًا للحفاظ على ممارساتها الاقتصادية الحالية دون

115 (بالإنجليزي) مسارات التنمية. «فوائد الطفل الشاملة: الحالة الفضولية لمنغوليا.» 18 مارس 2019. متاح على: https://www.developmentpathways.co.uk/blog/universal-child-benefits-the-curious-case-of-mongolia

116 (بالإنجليزي) منظمة العمل الدولية. «برنامج إنوا جيمي لكبار السن.» 2019. متاح على: https://www.social-protection.org/gimi/ShowRessource.action?id=55525

117 منظمة العمل الدولية. «إصلاحات واسعة النطاق في عُمان تُحدِّد معيارًا جديدًا للحماية الاجتماعية في المنطقة.» 20 يوليو 2023. متاح على: https://www.ilo.org/ar/resource/article/aslahat-wast-alntaq-fy-uman-tuhdwid-myarana-jdydana-llhmayt-alajtmayt-fy

118 للتحقق من أداة حساب التكلفة: https://isspf-mena.com/costing-tool/ الدراسة لا تزال قيد التحرير وتحمل عنوان «فرص الحماية الضائعة. ضريبة الممتلكات: الضريبة الأكثر عدلاً وسهولة لتوفير الحماية الاجتماعية لملايين الناس. دراسات حالة من لبنان والمغرب والأردن.» يجريها أسامة دياب وآخرون لمبادرة الإصلاح العربي ومن المتوقع إصدارها عبر الموقع الالكتروني قريباً.

119 (بالإنجليزي) ليندسي مايزلاند. «اتفاقيات المناخ العالمية: النجاحات والإخفاقات.» مجلس العلاقات الخارجية، 5 ديسمبر 2023. متاح على: https://www.cfr.org/backgrounder/paris-global-climate-change-agreements#:~:text=The%20Kyoto%20Protocol%20required%20only,countries%20to%20set%20emissions%20targets

120 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. «بروتوكول كيوتو – الآليات.» UNFCCC، 2022. متاح على: https://unfccc.int/process/the-kyoto-protocol/mechanisms

121 (بالإنجليزي) إيما رامني وآخرون. «الدول الغنية تقول إنها تنفق مليارات الدولارات لمكافحة تغير المناخ. لكن بعض الأموال تذهب إلى أماكن غريبة.» رويترز، 1 يونيو 2023. متاح على: https://www.reuters.com/investigates/special-report/climate-change-finance/?fbclid=IwZXh0bgNhZW0CMTAAAR03DDJyG43nskNkEY2pc2VYkckMAFBbrqlhbM-vfjT09HxD-CNY9VL2x2A_aem_3fFOUZd5Nzfrk9KLvOO7yA

معالجة الانبعاثات المحلية غير المخفضة.[122] علاوة على ذلك، يقترح البعض استخدام تمويل المناخ كاستراتيجية لتخفيف الديون للدول المتقدمة من خلال «مبادلات الديون مقابل المناخ».[123] يُعد هذا النهج غير عادل حيث تراكمت أعباء الديون التاريخية من خلال ممارسات اقتصادية غير متساوية

يجب أن تركز وجهة النظر البديلة على مفهوم «الدين المناخي»، بمعنى أن الدول المتقدمة تدين بدين تاريخي للدول النامية نتيجة الأضرار البيئية الناجمة عن انبعاثاتها السابقة. يمكن أن يوفر تسوية هذا الدين تعويضات مالية وهيكلية كبيرة للدول النامية، مما يخلق مساحة مالية للاستثمار في الخدمات العامة والرعاية الاجتماعية. ويجب ألا يُسدَّد هذا الدين من خلال قروض إضافية، بل من خلال تمويل مناخي قائم على المنح. الواقع الحالي مختلف: تشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن الدول الغنية وجهت ما لا يقل عن 164 مليار دولار أمريكي نحو تعهدات تمويل المناخ عبر المؤسسات متعددة الأطراف، تم تقديم 80% منها في شكل قروض، بين عامي 2015 و2020، بالإضافة إلى مساهمات الدول المباشرة.[124] يمكن وصف هذا الواقع بأنه «استغلال مزدوج»، حيث يأتي استخراج الموارد مع زيادة الديون. بالإضافة إلى ذلك، يجب الدعوة إلى إلغاء الديون للدول النامية كحق لها، بغض النظر عن أي متطلبات تتعلق بإجراءات التكيف أو غيرها من الإجراءات

مع بروز إلغاء الديون كعنصر حاسم في تعزيز العمل المناخي، خاصة بالنسبة للدول النامية في الجنوب العالمي، فإنه يتطلب حلولًا شاملة تشمل ليس فقط الدائنين التقليديين مثل صندوق النقد الدولي (IMF) ومجموعة البنك الدولي (WBG) والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ولكن أيضًا الدائنين من القطاع الخاص من خلال تدخلات تشريعية في الولايات القضائية الرئيسية. تؤكد الحاجة الملحة لإلغاء الديون على الوضع المأساوي الذي تواجهه أكثر من 54 دولة مثقلة بالديون. هذه الدول مثقلة بشكل غير متناسب، حيث تخصص موارد ضخمة تُقدر بخمسة أضعاف ما يتم توجيهه نحو خدمة الديون مقارنةً بالعمل المناخي والإصلاحات الضرورية للحماية الاجتماعية.[125] غالبًا ما يُجبر هذا العبء الدول على استغلال الموارد الطبيعية، مثل الوقود الأحفوري، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة المناخ. علاوة على ذلك، فإن جزءًا كبيرًا من هذا الدين ناتج عن مشاريع احتيالية أدت إلى انتهاكات بيئية وحقوق إنسان. تتفاقم هشاشة الدول الجنوبية بسبب حاجتها للاقتراض من أجل جهود التكيف والتخفيف، فضلاً عن معالجة قضايا الخسائر والأضرار. يؤدي هذا إلى تفاقم «فخ الديون» ويعوق إعادة هيكلة الديون الضرورية، مما يقلل بشكل أكبر من الفضاء المالي والإنفاق العام

لقد وفرت الأحداث الجيوسياسية الأخيرة، مثل الحرب في أوكرانيا، ذريعة مؤسفة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للتراجع عن الأهداف المناخية وأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)، واستمرار دعم صناعة الوقود الأحفوري.[126] تواجه

122 المصدر نفسه.

123 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. « المجتمع المدني ومبادرة مقايضة الديون بالعمل المناخي.» UNESCWA، 21 أغسطس 2023. متاح على: https://www.unescwa.org/ar/events/المجتمع-المدني-ومبادرة-مقايضة-الديون-بالعمل-المناخي

124 (كاسادو وبوتس، برنامج كان يهدف إلى المساعدة)

125 الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية. «إلغاء الدين الآن لتحقيق العدالة المناخية.» ANND، 10 يوليو 2023. متاح على: https://www.annd.org/en/publications/details/cancel-the-debt-now-to-deliver-climate-justice

126 إليانور كاري وآخرون. «تتبع آثار حرب روسيا العدوانية ضد أوكرانيا على المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA).» التعاون الإنمائي لمنظمة التعاون

المنطقة العربية وضعًا حادًا بشكل خاص، حيث تُعد واحدة من أكثر المناطق تأثرًا بتغير المناخ من حيث ارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط الهطول، وتلوث الهواء، وندرة المياه، وانعدام أمن الطاقة، وانعدام الأمن الغذائي.[127] في البلدان العربية، للأسف، يأخذ التكيف الأولوية على التخفيف، حيث تواجه دول مثل ليبيا صعوبات اقتصادية كبيرة بسبب عدم كفاية جهود التكيف.[128] لقد أعاق النموذج الحالي للمؤسسات المتعددة الأطراف النيوليبرالية بوضوح تنفيذ الحلول المحلية، مثل الضرائب البيئية، ومبادرات اللامركزية المالية، والأطر القانونية القوية. هناك حاجة إلى تغيير في النموذج نحو حلول «محلية - عالمية» تبدأ من المستوى البلدي ثم تتوسع لتشمل المحافظات، والدول، والمناطق، وفي النهاية المستوى العالمي. يخلق النموذج الحالي انقسامًا زائفًا بين الحفاظ على البيئة والتنمية. يمكن أن يساعد نهج أكثر شمولية يعتمد على التمويل العام وتمويل المناخ الدول في تحقيق كلا الهدفين، وبالتالي إدراك الترابط بين العدالة في الديون والعدالة المناخية. في المنطقة العربية، ومع بنية تحتية للطاقة غير متطورة نسبيًا، تتاح فرصة فريدة للقفز مباشرة نحو الانتقال إلى الطاقة الخضراء. هذا المسار، الذي يعتمد أيضًا على الإرادة السياسية، يمكن أن يخلق فرص عمل، ويقوي الحماية الاجتماعية، ويعزز في النهاية التنمية المستدامة الحقيقية.[129]

د. إعادة هيكلة الديون وبدائل أخرى محتملة: مجموعة من الخيارات الممكنة

تُعد إعادة هيكلة الديون فرصة كبيرة لزيادة البراح المالي. تتضمن إعادة النظر في هيكلية الديون بهدف إلغاء مدفوعات الدين أو رسوم خدمة الديون، والتفاوض على معدلات الفائدة، وإعادة جدولة الديون من خلال تمديد فترة استحقاقها، مع أو بدون عقوبة. يمكن للمدينين أيضًا طلب تخفيف الدين على أمل أن يتم شطب ديونهم كنوع من المساعدة خلال الأزمات أو الصدمات أو الحالات الطارئة، أو يمكنهم التخلف عن سداد الديون العاجزة عن السداد[130]. ومع ذلك، من المهم أن يتم تنظيم هذا التخلف وفحصه مع الدائن قبل حدوثه، حيث يمكن أن يؤثر سلبًا على ثقة المؤسسات المالية والمستثمرين وحتى الأفراد في السوق الاقتصادية والمالية، كما حدث في لبنان عام 2020، مما يؤدي إلى تأثير مدمر على كل من الاقتصاد والمجتمع.[131] للأسف،

الاقتصادي والتنمية، 30 يوليو 2024. متاح على: https://www.oecd-ilibrary.org/sites/2dcf1367-en/images/pdf/dcd-2023-413-en.pdf

127 حبيب معلوف. «بدايات ومآل الاهتمام بقضية تغير المناخ في المنطقة العربية: نحو اعادة النظر بنموذج التنمية ومراجعة اقتصاد السوق.» مبادرة الإصلاح العربي، 22 أبريل 2022. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/بدايات-ومآل-الاهتمام-بقضية-تغير-المنا/

128 ملاك الطيب. «السياسة المائية في ليبيا: أزمة إدارة وليست أزمة ندرة.» مبادرة الإصلاح العربي، 29 يونيو 2021. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/السياسة-المائية-في-ليبيا-أزمة-إدارة-ول/

129 (بالإنجليزي) منظمة العمل الدولية. «ملخص سياسة الانتقال العادل.» يناير 2023. متاح على: https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_emp/@emp_ent/documents/publication/wcms_867426.pdf

130 (بالإنجليزي) شفيق بن رويين. «المساحة المالية للحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.» ورقة عمل ISSPF: تغيير النموذج، يوليو 2023، العدد: 10. متاح على: https://isspf-mena.com/wp-content/uploads/2023/11/ISSPF-Fiscal-Paper.pdf

131 (البنك الدولي، مخطط بونزي في لبنان)

في بعض الحالات، قد يكون التخلف عن السداد خيارًا أفضل من التصحيحات الاقتصادية التي تفرض أعباء ثقيلة على الفقراء والفئات الضعيفة. تلعب المؤسسات المالية الدولية (IFIs) دورًا كبيرًا في هذا المستوى، بما في ذلك التحلي بالتسامح في مفاوضات شروط الدين وشطب التسويات للبلدان المثقلة بالديون. كما أن دورها مهم في ضمان قبول الدول المقترضة للديون الإضافية التي لا تبدو مستدامة من الناحية المالية، وفقًا للمؤشرات الاقتصادية والمالية. منذ عام 1980، اختارت أكثر من 50 دولة عمليات تحويل/مبادلات الديون كوسيلة لإعادة هيكلة ديونها السيادية. منذ عام 1990، أعادت أكثر من 60 دولة التفاوض بشأن ديونها، ومنذ عام 1999، نجحت أكثر من 20 دولة – بما في ذلك روسيا والأرجنتين – في التخلف عن سداد ديونها. رفضت دول مثل العراق وأيسلندا الديون بشكل ملحوظ أيضًا.[132] يمكن أن تساهم المدخرات الناتجة عن هذه الإجراءات في تخفيف مشكلات ميزان المدفوعات بشكل كبير واستعادة حجم الأموال العامة المتاحة للإنفاق على الخدمات العامة والاجتماعية

تشمل البدائل الأخرى اللامركزية المالية. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هذا النهج فعالًا إلا في السياقات التي لا تتضمن تقسيمات ديموغرافية طائفية وهوياتية عبر التكوينات الجغرافية. لذلك لا ينبغي اعتماده في دول مثل لبنان والعراق. في الحالات التي يكون فيها هذا الحل ملائمًا للتنفيذ، ستكون القيمة المضافة منه تعزيز دور الحكومات المحلية ومراكز التنمية الاجتماعية، وبالتالي تحفيز التنمية المتوازنة وتغطية الحماية الاجتماعية - من حيث الكمية والنوعية - وتعزيز دور المبادرات التضامنية المجتمعية من خلال قنوات رسمية أو شبه رسمية. هذه إحدى الطرق لضمان حصول أشكال التنظيم الشعبية على دعم كبير من الدولة. تشمل البدائل الأخرى آليات التمويل العالمية، مثل صندوق الحماية الاجتماعية العالمي وصندوق التضامن العالمي. وعلى الرغم من أن تنفيذ وإدارة هذه الآليات لم يُحدد بشكل قاطع، فإن الخيارات المتاحة لضمان تحقيقها لأهدافها كثيرة. تظهر دراسة تهدف إلى توضيح التكلفة المحتملة، والأثر الاجتماعي، وآثار الصمود لمثل هذه الصناديق في سياق دولتين، نيبال وأوغندا، كيف يمكن لحزم الفوائد المختلفة التي تم محاكاتها أن تسهم بشكل كبير في تقليل الفقر وعدم المساواة. كما تؤكد على أهمية تشغيل هذه الصناديق منذ إنشائها على مبدأ الملكية الوطنية لتحقيق تأثير فعلي.[133]

يتمثل البديل الجذري الآخر في التحول من الأنظمة التقليدية للديمقراطية الاجتماعية أو أنظمة الرفاهية الأخرى، كما حددها إسبينغ أندرسن،[134] والأنظمة الرفاهية الخاصة بالنخب/الخاصة إلى أنظمة الرفاهية المشتركة. ومع أن هذه الأنظمة لا تعمل في جميع السياقات، وهي طموحة للغاية لتحقيقها، فإنها تتطلب تحولات جوهرية في الديناميكيات السياسية وتوازنات القوى. تُعتبر أنظمة الرفاهية المشتركة مملوكة ومدارة من قبل المستخدمين: الناس. وقد شوهدت هذه الأنظمة في العديد من البلدان حول العالم والمنطقة على المستوى الصغير، مثل صناديق خارج الميزانية والاتحادات الائتمانية. ومع ذلك، فإن تحويل النظام الكامل للرفاهية في دولة إلى هذا النمط يُعد تغييرًا بعيد المدى يتطلب إرادة سياسية وشعبية. ومع ذلك، من المهم عدم التغاضي عنه عند استعراض البدائل المتاحة. على الرغم من جميع التحديات، يمكن أن يكون نظام الرفاهية هذا مدعومًا من قبل الشعب ولأجل الشعب، وبالتالي يكون محررًا من العديد من الاعتبارات التي تواجهها النخب الحاكمة.[135] كما أنه مستوحى من عناصر القانون العام (Common Law)، ويمكن أن يساعدنا في التغلب على النهج القانوني الذي نشأ مع صعود النيوليبرالية، حيث توجد فجوات كبيرة بين المستويات القانونية والتشريعية والتنفيذية. العديد من القوانين ومقترحات القوانين يتم تمريرها ولكن القليل منها يرى النور

132 (أورتيز وآخرون، المساحة المالية للحماية الاجتماعية)

133 (بالإنجليزي) نميه وآخرون. «تمويل التضامن العالمي للحماية الاجتماعية: حالة موجزة عن أوغندا ونيبال.» مؤسسة فريدريش إيبرت وUN-MERIT، سبتمبر 2022. متاح على: https://library.fes.de/pdf-files/iez/19515-20221103.pdf

134 في كتابه «العوالم الثلاثة للرأسمالية الرعائية» (1990)، يقدم عالم الاجتماع الدنماركي إسبينغ-أندرسن تصنيفًا لـ 18 دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مستنتجًا ثلاثة نماذج رئيسية: الليبرالية، كما في الولايات المتحدة وكندا؛ المحافظة، كما في فرنسا وألمانيا؛ والديمقراطية الاجتماعية، كما في السويد والنرويج. للمزيد: https://lanekenworthy.net/wp-content/uploads/2017/03/esping-andersen1990pp9to78.pdf

135 (بالإنجليزي) جاد مزهر. «لبنان بحاجة إلى التحول من رفاهية النخبة إلى رفاهية الشعب.» مبادرة الإصلاح العربي، 16 مايو 2023. متاح على: https://www.arab-reform.net/publication/lebanon-needs-to-shift-from-elite-welfare-to-common-welfare

الرسم البياني 21: أمثلة من بعض الدول لاستراتيجيات البراح المالي للحماية الاجتماعية الشاملة من عالم الجنوب

	بوليفيا	بوتسوانا	البرازيل	كوستاريكا	إندونيسيا	ليسوتو	ناميبيا	جنوب أفريقيا	تايلاند
توسيع نطاق اشتراكات الضمان الاجتماعي			×	×	×	×	×	×	×
زيادة الإيرادات الضريبية	×	×	×			×	×		
الحد من التدفقات المالية غير الشرعية									
إعادة تخصيص النفقات				×	×	×		×	×
الاستفادة من الاحتياطيات المالية	×	×	×				×		
تخفيض الدين/خدمة الدين	×	×	×	×				×	×
سياسات الاقتصاد الكلي التيسيرية	×		×		×	×			×
زيادة المساعدات						×	×		

المصدر: (بالإنجليزي) أورتيز، إيزابيل وآخرون، «البراح المالي للحماية الاجتماعية: دليل لتقييم خيارات التمويل»، 2019.

قائمة الرسوم البيانية ←

قامت أورتز وزملاؤها (2019) بتجميع جدول (الشكل 21) يوضح أمثلة لاستراتيجيات البراح المالي للحماية الاجتماعية التي تم تبنيها من قبل دول الجنوب العالمي في العقد الماضي.[136] يشمل هذا الجدول الاستراتيجيات التي تمت معالجتها في هذه الورقة واستراتيجيات أخرى لم تتم معالجتها. يدعم هذا الجدول الرأي القائل بأن أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة ممكنة في البلدان النامية وأن آليات التمويل البديلة للوضع الحالي عديدة. ما إذا كانت هذه الإصلاحات قابلة للتنفيذ في السياقات العربية المختلفة هو أمر يتم تحديده على أساس كل حالة على حدة، بناءً على عوامل متعددة الأبعاد تجمع بين العديد من الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية

136 (أورتيز وآخرون، المساحة المالية للحماية الاجتماعية)

خامساً: الخاتمة والتوصيات السياساتية

إن الفشل في تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة هو مسؤولية كل من المؤسسات المالية الدولية (IFIs) والدول العربية. فالمؤسسات المالية الدولية مدفوعة بهيمنتها وفهمها النيوليبرالي لفعالية التنمية، في حين تكافح الحكومات العربية مع عدم كفاءتها والصراع الكبير بين مصالحها السياسية والصالح العام. إن الأجندة الرأسمالية الموالية للنخب التي تخدمها سياسات المؤسسات المالية الدولية عالميًا تُسقط على المستويات الوطنية، وتتطابق تمامًا مع النماذج السياسية والاقتصادية التي تعتمد عليها الأنظمة العربية للبقاء. وبالتالي، فإن أنظمة الحماية الاجتماعية في الدول العربية ضحية لهذه الديناميكيات. فهي مقيدة بسبب عدم توفر البراح المالي الكافي للإنفاق الاجتماعي نتيجة تأثير الديون، والأدوات الضارة لإدارة المخاطر الائتمانية من قبل الدائنين، والتقشف، وغيرها من أشكال المشروطية التي تشوه طبيعة السياسات الاقتصادية الكلية التكيفية. ونتيجة لذلك، فإنها محدودة في إطار شبكات الأمان الاجتماعي المستهدفة للفقراء بشكل ضيق والمساعدات الإنسانية التي تترك الفئات الضعيفة خلف الركب، وتترك المجال لهيمنة الرفاهية الخاصة والنخبوية.

توضح هذه الورقة التأثير السلبي لسياسات المؤسسات المالية الدولية على أنظمة الحماية الاجتماعية من خلال قنوات إدارة المالية العامة، والعدالة المالية، والمؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية، وخيارات السياسات الحكومية، والحركات الاجتماعية القائمة على الطلب. تعكس هذه المعايير أولويات الدول العربية التي تترجم إلى نقص الإرادة السياسية للإصلاح، ومشكلات الحوكمة الكبرى مثل التجزئة المؤسسية وسوء إدارة الأموال، والنقص الفادح في الثقة العامة في الأنظمة الحكومية. تسلط الورقة الضوء على كيفية إضافة هذه المآزق إلى مجموعة واسعة من التحديات غير المقصودة التي تؤثر بشكل عام على سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية، بغض النظر عن أي ظروف اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية معينة. كما تؤكد الورقة على الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسات المؤسسات المالية الدولية على أفقر الفئات الاجتماعية وأكثرها ضعفًا، سواء بشكل مباشر أو من خلال التأثير الوسيط على الحماية الاجتماعية. وفي ذلك، تشرح الورقة الأسباب الجذرية للموجات الأخيرة من الاحتجاجات العامة التي ترفض الوضع الراهن وأوجه المساومة الاستبدادية للحكومات العربية.

والأهم من ذلك، تتعمق الورقة في دراسة البدائل المتاحة للهيكل المالي الحالي، من خلال تحليل أفضل الممارسات الدولية – سواء من خلال قصص النجاح أو الدروس المستفادة – لاستراتيجيات البراح المالي للحماية الاجتماعية الشاملة. كما تستكشف مدى جدوى هذه البدائل في السياقات العربية المختلفة، بالنظر إلى خصوصياتها التي يتم استعراضها طوال التحليل. وتثبت الورقة أن البدائل وفيرة، بدءًا من زيادة القاعدة الضريبية والإيرادات من الأدوات المالية التصاعدية، إلى توسيع أنظمة المساهمة، وإعادة التفكير في كيفية تفاعل الدين المناخي مع النظام العالمي، إلى إعادة النظر في هيكل الديون، بالإضافة إلى خيارات أخرى مثل اللامركزية المالية. من خلال تسييس تقييمها لآليات تمويل الحماية الاجتماعية الحالية، واستخدام الأدلة التجريبية المستندة إلى البيانات النوعية والكمية، تقدم الورقة تحليلًا متعدد التخصصات يساعد في تحديد مستوى جدوى كل بديل في بلد عربي معين.

بناءً على ذلك، يمكن استنتاج مجموعة التوصيات السياسية التالية، التي تقدم حلولًا يمكن تنفيذها من قبل المؤسسات المالية الدولية و/أو الحكومات، وأخرى يمكن تنفيذها فعليًا من قبل هذين الفاعلين الرئيسيين، اعتمادًا على مستوى الإرادة السياسية للإصلاح المقترح:

أ. حلول قصيرة إلى متوسطة الأجل: ما يمكن القيام به

1. للمؤسسات المالية الدولية

i. التخلص تدريجياً من شبكات الأمان الاجتماعي المستهدفة للفقراء وبرامج المساعدة الإنسانية، واستخدام الموارد المالية المدخرة تدريجياً لتقديم أنظمة حماية اجتماعية شاملة حتى يتم إنشاء النظام الكامل للحماية الاجتماعية. ودعوة الحكومات لاستخدام سجلات وطنية موحدة بدلاً من اللجوء إلى سجلات اجتماعية موحدة.

ii. التوقف عن التوصية بإجراءات التقشف بجميع أشكالها، بما في ذلك تقليل أو إزالة الدعم الشامل، والتوصية بدلاً من ذلك بإصلاحات ضريبية تصاعدية تعيد توزيع الثروة ولا تفضل الأغنياء أو القطاع الخاص.

iii. تقديم الدعم الفني للحكومات العربية لزيادة قواعد الضرائب والمساهمات، وإنهاء التسربات في الموارد المالية العامة، وإدارتها بشكل سليم. بالإضافة إلى الدعم الفني، يُعتبر دعم الحوكمة – بما في ذلك الدعم المؤسسي والقانوني والتشريعي – وبناء قدرات الانخراط لتعزيز الحوار الاجتماعي أمراً بالغ الأهمية.

iv. تقسيم الأرضيات الاجتماعية للإنفاق حسب القطاع، ووضع معايير لهذه الأرضيات تفي بالمعايير الدولية، وتنفيذها من خلال متابعة ومراجعة أكثر دقة.

v. التأكد من أن مشاريع الرقمنة للخدمات العامة والشمول المالي مصحوبة بخطط لتحسين الكفاءة الرقمية والمالية، بالإضافة إلى تحسين الوصول إلى البنية التحتية للكهرباء والاتصالات، خاصة في الأحياء الحضرية الفقيرة والمناطق الريفية والنائية .

vi. فرض «مشروطية إيجابية» على الحكومات العربية عن طريق وضع متطلبات للإصلاحات السياسية والاقتصادية، والشفافية، والمساءلة لتكون مؤهلة للحصول على المساعدات واستمرار صرفها.

2. للحكومات

i. تبسيط قانون الضرائب ليشمل جميع المواطنين والمقيمين – بغض النظر عن هويتهم أو وضعهم الوظيفي – وبالتالي زيادة القاعدة الضريبية. تنفيذ إصلاحات ضريبية تصاعدية وإدخال ضرائب على الآثار الخارجية السلبية، التي تخلق فوائد مزدوجة، لزيادة الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على التمويل الدولي.

ii. إعادة تخصيص وترشيد وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، مع ضمان ألا يقل الإنفاق على الحماية الاجتماعية عن حد أدنى ولا يزاحم الإنفاق الاجتماعي والعام الآخر.

iii. اقتراح إصلاحات تشريعية لتقديم أنظمة حماية اجتماعية شاملة، وخاصة الأنظمة المساهمة، واتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذها.

iv. زيادة القاعدة المساهمة، وجعل الشروط والمزايا أكثر ملاءمة لتحفيز التسجيل، وإبقاء مساهمات أصحاب العمل والقطاع العام فوق حد معقول.

v. اللجوء إلى تخصيص الإيرادات المحصلة لتمويل نظام الضمان الاجتماعي الشامل، وإنشاء لجان استثمار مستقلة، عند الحاجة، لضمان الإدارة الموثوقة للإيرادات والمساهمات.

vi. معالجة تداخل المسؤوليات بين الوزارات وتوحيد مسؤولية نظام الضمان الاجتماعي وقاعدة بياناته لتجنب عزلة المعلومات وعدم الكفاءة وعواقب أخرى للتجزئة المؤسسية.

من أجل تحقيق هذه الإصلاحات، هناك حاجة ماسة أولاً إلى استعادة الثقة العامة في الأنظمة الحكومية. لذلك يجب على الحكومة تقديم خدمات شاملة وعالية الجودة قبل تقديم إصلاحات ضريبية كبيرة أو أنظمة مساهمة لتقليل خطر التهرب الضريبي وضمان عدم استبعاد الناس لأنفسهم.

ب. حلول طويلة الأجل: ما قد يمكن القيام به

1. للمؤسسات المالية الدولية

i. دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للضرائب وفرض الضرائب على الثروة الشخصية والشركات على مستوى العالم لوقف التهرب الضريبي وملذات الضرائب، وتعزيز إعادة توزيع الموارد بين الدول. تبني آليات تمويل عالمية أخرى مثل صندوق التضامن العالمي.

ii. دعم سن المعاهدات اللازمة وفرض الالتزامات العابرة للحدود لوقف التدفقات المالية غير المشروعة، ومنع الشركات متعددة الجنسيات من التهرب الضريبي، وتفعيل تحصيل الضرائب في الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية.

iii. إصلاح النهج الحالي لتمويل المناخ، والتأكد من أن ديون الشمال تُسدد للجنوب في شكل منح غير مشروطة وليس قروضاً إضافية أو ما يُسمى بالمشاريع الخضراء.

iv. الالتزام بتقييمات المادة الرابعة والنظر في قدرة البلد على تحمل مزيد من الديون عند الموافقة على برنامج تعديل هيكلي أو قرض تيسيري.

v. التوقف عن فرض الرسوم الإضافية، وإسقاط الديون العاجزة عن السداد للحكومات المحتاجة، وتسهيل جهود إعادة هيكلة الديون العامة.

vi. الامتناع عن السياسات التي تعرقل الطبيعة التكيفية للأنظمة الاقتصادية الكلية، مثل الخصخصة، وتحرير سوق العمل، وتحرير التجارة، وتعويم العملات.

2. للحكومات

i. الاستفادة من انتشار الإنترنت العالي لتقديم الحكومة الإلكترونية من أجل مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.

ii. معالجة العوائق الهيكلية للإصلاحات المالية مثل الاقتصاد النقدي وضعف الاقتصاد الرقمي، مما يمكن أن يحسن جمع الضرائب ويزيد من الإيرادات الضريبية.

iii. تنفيذ معاهدات ضريبية داخلية وإقليمية ودولية لمكافحة التهرب الضريبي حتى يتم وضع آليات عالمية.

iv. إعادة هيكلة هيكلية الديون لتجنب التخلف غير المنظم عن السداد وزيادة أفق استحقاقات الديون.

v. النظر في اللامركزية المالية عند غياب الحواجز الطائفية والديموغرافية. إشراك الحكومات المحلية في العمل المناخي، مما يمنحها القدرة على فرض الضرائب/الغرامات والإنفاق على المشاريع المحلية والبنية التحتية، بهدف زيادة البراح المالي للإنفاق الاجتماعي.

vi. إضفاء الطابع المؤسسي على المبادرات التضامنية الناجحة، والتأكد من ترقيتها إلى المستوى الوطني، مع حمايتها من الدعاوى القضائية وعزلها عن الديناميكيات السياسية والاقتصادية

vii. تقديم ضريبة موحدة (monotax) لضمان إدماج أكثر سلاسة وشرعية للعمالة غير الرسمية في كل من أنظمة المساهمات والأنظمة الضريبية.

المصادر

(بالإنجليزي) إيلينا لانكوفينا. انفجارات الغضب الشعبي: اقتصاديات الربيع العربي وعواقبه. البنك الدولي، 2017. متاح على: https://documents1.worldbank.org/curated/en/251971512654536291/pdf/121942-REVISED-Eruptions-of-Popular-Anger-preliminary-rev.pdf

ائتلاف العالمي لأرضية الحماية الاجتماعية. «الضمان الاجتماعي للجميع: الركيزة الأساسية للعقد الاجتماعي البيئي الجديد»، 2023. متاح على: https://www.socialprotectionfloorscoalition.org/wp-content/uploads/2023/09/Campaign-Social-Security-for-All-arabic.pdf

(بالإنجليزي) ألفاردو، فاكوندو وآخرون. «قياس عدم المساواة في الشرق الأوسط 1990-2016: المنطقة الأكثر تفاوتاً في العالم؟» مراجعة الدخل والثروة 65: 685-711، 17 أكتوبر 2018. متاح على: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/roiw.12385

(بالإنجليزي) إسحاق بنحيزة. «لماذا تصطف الدول العربية للانضمام إلى مجموعة بريكس.» ميدل إيست آي، 22 أغسطس 2023. متاح على: https://www.middleeasteye.net/opinion/arab-countries-brics-queuing-up-join-why

(بالإنجليزي) أسامة دياب. «مصر، صندوق النقد الدولي وثلاثة مناهج لدعم السلع: الدعم الشامل، المستهدف ذاتياً، والموجه.» مؤسسة فريدريش إيبرت، يونيو 2023. متاح على: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/20432.pdf

(بالإنجليزي) أورتيز، إيزابيل وآخرون. «عقد من التكيف: استعراض لاتجاهات التقشف 2010-2020 في 187 دولة.» (2015) متاح على: https://www.spf.org.uk/wp/wp-content/uploads/2017-15/03/pdf.53

(بالإنجليزي) إيزابيل أورتيز وماثيو كامينز. «عصر التقشف: مراجعة للنفقات العامة وإجراءات التكيف في 181 دولة.» 2013، SSRN 2260771. متاح على:https://resistir.info/livros/age_of_austerity_ortiz_and_cummins.pdf

(بالإنجليزي) أوكسفام إنترناشيونال. «مقابل كل دولار واحد شجع صندوق النقد الدولي الدول الفقيرة على إنفاقه على السلع العامة، طلب منها تخفيض أربعة أضعاف أكثر من خلال إجراءات التقشف.» 13 أبريل 2023. متاح على: https://www.oxfam.org/en/press-releases/every-1-imf-encouraged-set-poor-countries-spend-public-goods-it-has-told-them-cut

أوكسفام إنترناشيونال. «فجوة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ازدهار للأغنياء، تقشف للباقين.» أكتوبر 2023. متاح على: https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621549/bp-mena-gap-prosperity-for-the-rich-austerity-for-the-rest-051023-en.pdf?sequence=13

(بالإنجليزي) أسامة دياب. «الدين كاستغلال.» التقدمي الدولي. 13 مارس 2021. متاح على: https://progressive.international/blueprint/0a00500c-e145-477a-a5e5-55d74772a3e0-debt-as-exploitation/en

(بالإنجليزي) إيفانا فاسيك-لالوفيتش وآخرون. «تأثير أوسع من أي وقت مضى: تقدير محدث لرسوم صندوق النقد الدولي الإضافية.» مركز البحوث الاقتصادية والسياسية، 11 أبريل 2024. متاح على: https://cepr.net/report/a-broader-impact-than-ever-before-an-updated-estimate-of-the-imfs-surcharges/

(بالإنجليزي) إيرين كاسادو سانشيز وجاكي بوتس. «برنامج كان يهدف إلى مساعدة الدول النامية في مكافحة تغير المناخ يسحب مليارات الدولارات إلى الدول الغنية.» رويترز، 22 مايو 2024. متاح على: https://www.reuters.com/investigates/special-report/climate-change-loans/?fbclid=IwZXh0bgNhZW0CMTAAAR2WRmMI4RXwrzU6B5l1ZWvSlDT_z-d9hxpQJQjViCqkLbFniVdexwHYZcs_aem_6IwWcSq-0hMMRfACcChR4A

أليكس هاربر. «ضرب عصفورين بحجر توجيه التحويلات المالية للمساعدات المقدمة إلى اليمن نحو دعم استقرار أسعار السلع الأساسية.» مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 4 أغسطس 2023. متاح على: https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/20583

(بالإنجليزي) إيزابيل أورتيز وماثيو كامينز. «إنهاء التقشف: تقرير عالمي عن تخفيضات الميزانية والإصلاحات الاجتماعية الضارة في 2022-2025.» شبكة أوروبا للديون والتنمية، 28 سبتمبر 2022. متاح على: https://www.eurodad.org/end_austerity_a_global_report

إيزابيل أورتيز وآخرون. «المساحة المالية للحماية الاجتماعية: دليل لتقييم خيارات التمويل.» الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية، 2019. متاح على: https://www.social-protection.org/gimi/Media.action;jsessionid=CIUPSdBP5TQRiIEWBhvzKkFCviq5cf1_nRUPz2VNtRvtPebZ-TI0!-1975053523?id=16957

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. «بروتوكول كيوتو – الآليات.» UNFCCC، 2022. متاح على: https://unfccc.int/process/the-kyoto-protocol/mechanisms

(بالإنجليزي) إيما رامني وآخرون. «الدول الغنية تقول إنها تنفق مليارات الدولارات لمكافحة تغير المناخ. لكن بعض الأموال تذهب إلى أماكن غريبة.» رويترز، 1 يونيو 2023. متاح على: https://www.reuters.com/investigates/special-report/climate-change-finance/?fbclid=IwZXh0bgNhZW0CMTAAAR03DDJyG43nskNkEY2pc2VYkckMAFBbrqlhbM-vfjT09HxD-CNY9VL2x2A_aem_3fFOUZd5Nzfrk9KLvOO7yA

إليانور كاري وآخرون. «تتبع آثار حرب روسيا العدوانية ضد أوكرانيا على المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA).» التعاون الإنمائي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 30 يوليو 2024. متاح على: https://www.oecd-ilibrary.org/sites/2dcf1367-en/images/pdf/dcd-2023-413-en.pdf

بشير عصمت. «الضمان الاجتماعي في الاقتصاد السياسي اللبناني: نظرة نقدية من داخل الصندوق الوطني.» مبادرة الإصلاح العربي، 11 مايو 2023. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/الضمان-الاجتماعي-في-الاقتصاد-السياسي/

(بالإنجليزي) بادي كارتر. «تفضيل البنك الدولي للتمويل الخاص موضح.» مركز التنمية العالمية، 27 مارس 2018. متاح على: https://www.cgdev.org/blog/world-bank's-preference-private-finance-explained

(بالإنجليزي) البنك الدولي. «مراجعة المالية العامة في لبنان: هل هو تمويل بونزي؟» واشنطن دي سي، 2022. متاح على: http://hdl.handle.net/10986/37824

(بالإنجليزي) ألكساندروس كينتيكيليئيس وتوماس ستابس. «حدود الإنفاق الاجتماعي لصندوق النقد الدولي: ورقة توت للتقشف؟» أوكسفام إنترناشيونال، 13 مارس 2023. متاح على: https://policy-practice.oxfam.org/resources/imf-social-spending-floors-a-fig-leaf-for-austerity-621495

(بالإنجليزي) جوليا رافينسكروفت وماثيو سيموندز. «البلدان الأكثر فقراً تواصل خسارتها بينما يحتفظ المانحون الأثرياء بمساعداتهم، وفقاً لأحدث بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.» شبكة أوروبا للديون والتنمية، 11 أبريل 2024. متاح على: https://www.eurodad.org/preliminary_aid_2023_reaction

(بالإنجليزي) جيهان شندول وآخرون. «كشف النقاب: دور صندوق النقد الدولي في تقليص الحماية الاجتماعية.» مؤسسة فريدريش إيبرت، أكتوبر 2022. متاح على: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/19559.pdf

(بالإنجليزي) جيونغ غو وأليكس إروين-هانت. «أكبر 10 ديون لصندوق النقد الدولي.» FDI Intelligence، 3 أبريل 2024. متاح على: https://www.fdiintelligence.com/content/news/the-imfs-top-10-biggest-debtors-81405

جوني فخري. «التفاصيل: كيف يوسع حزب الله دولته المصغرة ويمدد اقتصاده.» العربية، 17 أبريل 2021. متاح على: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2021/

(بالإنجليزي) جريدة الأردن. «الحكومة توافق على تخصيص 10 ملايين دينار لصندوق همة وطن لتجهيز المستشفيات الميدانية.» نوفمبر 2020. متاح على: https://jordantimes.com/news/local/govt-approves-allocation-jd10m-himmat-watan-fund-equip-field-hospitals

(بالإنجليزي) جيسيكا كوربيت. «وزراء من أربع اقتصادات كبرى يدعون إلى فرض ضريبة على الثروة على الأغنياء.» Common Dreams، 25 أبريل 2024. متاح على: https://www.commondreams.org/news/wealth-tax#:~:text=Ministers%20from%20four%20major%20economies,the%20environment%2C%20and%20infrastructure.%22

(بالإنجليزي) جاد مزهر. «لبنان بحاجة إلى التحول من رفاهية النخبة إلى رفاهية الشعب.» مبادرة الإصلاح العربي، 16 مايو 2023. متاح على: https://www.arab-reform.net/publication/lebanon-needs-to-shift-from-elite-welfare-to-common-welfare

حبيب معلوف. «بدايات ومآل الاهتمام بقضية تغير المناخ في المنطقة العربية: نحو اعادة النظر بنموذج التنمية ومراجعة اقتصاد السوق.» مبادرة الإصلاح العربي، 22 أبريل 2022. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/بدايات-ومآل-الاهتمام-بقضية-تغير-المنا/

حسين، سلمى وآخرون. «الأزمات الاقتصادية المتعاقبة في مصر: تأثير صندوق النقد الدولي وسبل الوصول إلى سياسات نقدية وغذائية واجتماعية عادلة.» مبادرة الإصلاح العربي، 12 أبريل 2024. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/الأزمات-الاقتصادية-المتعاقبة-في-مصر-ت/

(بالإنجليزي) دانييل مونيفار. «دليل لرسوم صندوق النقد الدولي الإضافية.» Eurodad، 2 ديسمبر 2021. متاح على: https://www.eurodad.org/a_guide_to_imf_surcharges

(بالإنجليزي) ديزي سيبون وهولي سيغلا. «تقييم التقدم: تجميع خطط الضمان الاجتماعي الشامل في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.» مسارات التنمية، فبراير 2024. متاح على: https://www.developmentpathways.co.uk/wp-content/uploads/2024/02/Taking-stock-of-progress_Feb2024.pdf

(بالإنجليزي) رفاييل جيريرو أوسوريو وفابيو فيراس سواريس. الحماية الاجتماعية بعد الربيع العربي. رقم 40. سياسة في التركيز، 2017. متاح على: https://ipcig.org/pub/eng/PIF40_Social_protection_after_the_Arab_Spring.pdf

(بالإنجليزي) روجر أوين. «اقتصادات الدول العربية في السبعينات.» تقرير الشرق الأوسط 100، 1981. متاح على: https://merip.org/1981/11/the-arab-economies-in-the-1970s/

(بالإنجليزي) ريتشارد بارتنغتون. «‹خطوة تاريخية›: مجموعة العشرين تناقش خطط فرض ضريبة عالمية دنيا على المليارديرات.» الغارديان، 29 فبراير 2024. متاح على: https://www.theguardian.com/news/2024/f

(بالإنجليزي) زينة نميه وآخرون. «آلية تمويل عالمي مقترحة للحماية الاجتماعية.» Social Protection.org، 3 مارس 2022. متاح على: https://socialprotection.org/discover/blog/proposed-global-funding-mechanism-social-protection

زينة نميه وآخرون. «تمويل التضامن العالمي للحماية الاجتماعية: حالة موجزة عن أوغندا ونيبال.» مؤسسة فريدريش إيبرت وUN-MERIT، سبتمبر 2022. متاح على: https://library.fes.de/pdf-files/iez/19515-20221103.pdf

(بالإنجليزي) ستيفن ميتكالف. «النيوليبرالية: الفكرة التي ابتلعت العالم.» الغارديان، 2017. متاح على: https://www.theguardian.com/news/2017/aug/18/neoliberalism-the-idea-that-changed-the-world

سحر مشمش وقيس عطية. «الفشل في الحماية: قصور إطار الحماية الاجتماعية في تونس»، مركز معرفة مجتمع المدني، دعم لبنان، 2023. متاح على: https://civilsociety-centre.org/paper/failure-protect-deficiencies-tunisian-social-protection-framework

(بالإنجليزي) ستيفن كيد وآخرون. «مسار ميسور التكلفة وممكن لتحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة.» مسارات التنمية، يونيو 2023. متاح على: https://www.developmentpathways.co.uk/wp-content/uploads/2023/06/Affordable-and-feasible-pathway-to-universal-social-security.pdf

سيرين غنوشي. «الحماية الاجتماعية في ظل مشروع قيس سعيّد السياسي: لمحات ومؤشرات بحثاً عن رؤية.» مبادرة الإصلاح العربي، 3 نوفمبر 2023. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/الحماية-الاجتماعية-في-ظل-مشروع-قيس-سعي/

(بالإنجليزي) مصري. «سياسات صندوق النقد الدولي وتأثيرها في مصر والدول العربية.» PSI - الاتحاد العالمي لعمال الخدمات العامة، 2021. متاح على: https://publicservices.international/resources/news/imf-policies-and-impact-in-egypt-and-the-arab-countries?id=12144&lang=en

(بالإنجليزي) شاخاوات ليتون ومحسن بويان. «إذا كانت ضريبة القيمة المضافة مقبولة، فماذا عن شبكة الأمان الاجتماعي؟» ذا بيزنس ستاندرد، 8 يونيو 2024. متاح على: https://www.tbsnews.net/analysis/if-vat-ok-what-about-social-safety-net-871681

(بالإنجليزي) شاهرا رضوي وآخرون. «نصائح السياسة الاجتماعية للدول من صندوق النقد الدولي خلال أزمة كوفيد19-: الاستمرارية والتغيير.» منظمة العمل الدولية (ILO). ديسمبر 2021. متاح على: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/--soc_sec/documents/publication/wcms_831490.pdf

الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية. «إلغاء الدين الآن لتحقيق العدالة المناخية.» ANND، 10 يوليو 2023. متاح على: https://www.annd.org/en/publications/details/cancel-the-debt-now-to-deliver-climate-justice

شفيق بن رويين. «المساحة المالية للحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.» ورقة عمل ISSPF: تغيير النموذج، يوليو 2023، العدد: 10. متاح على: https://isspf-mena.com/wp-content/uploads/2023/11/ISSPF-Fiscal-Paper.pdf

(بالإنجليزي) طارق رضوان. «تأثير المؤسسات المالية الدولية على اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.» مؤسسة فريدريش إيبرت، 2020. متاح على: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/16107.pdf

(بالإنجليزي) طوني بدران وإيمانويل أوتولينغي. «القرض الحسن لحزب الله والقطاع المصرفي اللبناني.» مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، 11 مايو 2021. متاح على: https://www.fdd.org/analysis/2021/05/11/hezbollahs-al-qard-al-hasan-and-lebanons-banking-sector/

عزة الحاج سليمان. « واقع الحق في الحماية الاجتماعية بين دور الدولة وتحولات العصر.» مبادرة الإصلاح العربي، 2023. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/واقع-الحق-في-الحماية-الاجتماعية-بين-دو/

عفاف حمامي مراكشي. «الإدارة المحلية في تونس في مواجهة تحدي خطة إنقاذ الاقتصاد للحد من تداعيات جائحة كوفيد19-.» مبادرة الإصلاح العربي، 21 أغسطس 2020. متاح على: https://www.arab-reform.net/publication/local-authorities-in-tunisia-face-challenges-of-post-covid-economic-recovery/

عبد الرفيع زعنون. «البيروقراطية الرقمية: تأثيرات رقمنة الخدمات العمومية في المغرب» مبادرة الإصلاح العربي. 19 أبريل 2023. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/البيروقراطية-الرقمية-تأثيرات-رقمنة-ا/

فرح الشامي. « من برامج سبل كسب العيش الظرفية إلى الحماية الاجتماعية المتكاملة: تصور مقاربة طويلة الأجل للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للشباب في العراق.» مبادرة الإصلاح العربي، 2023. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/من-برامج-سبل-كسب-العيش-الظرفية-إلى-الحم/

فرح الشامي. «إصلاحات الضمان الاجتماعي الأخيرة ونظام التقاعد الجديد في لبنان: مقابلة مع رانيا إغناطيوس ولوكا بيليرانو من منظمة العمل الدولية.» مبادرة الإصلاح العربي، 12 أبريل 2024. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/إصلاحات-الضمان-الاجتماعي-الأخيرة-ونظ/

(بالإنجليزي) فرديناند أيبل. «السياسات الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.» قاموس بالغراف الجديد للاقتصاد، 1 19، 2017. متاح على: https://www.ferdinandeibl.com/uploads/2/22989858/8/9/2/article.pdf

(بالإنجليزي) فرديناند أيبل. «محاولة الموازنة: «السياسات الاجتماعية الرخيصة» في الشرق الأوسط.» في «السياسة الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» دراسات بومبس 31، أكتوبر 2018. متاح على: https://pomeps.org/squaring-the-circle-cheap-social-policies-in-the-middle-east.

(بالإنجليزي) قيس عطية وسحر مشمش. «عقد من التقشف.» البوصلة، نوفمبر 2022. متاح على: https://www.albawsala.com/files/2022/11/A-decade-of-austerity-en-f.pdf

فرح الشامي. « فخّ تعليق الآمال على حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي في لبنان.» الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية ومبادرة الإصلاح العربي، 2021. متاح على: https://www.annd.org/ar/publications/details/فخ-تعليق-الآمال-على-حقوق-السحب-الخاصة-لصندوق-النقد-الدولي-في-لبنان

(بالإنجليزي) فرح الشامي. «أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية: تحديات البحث وتصميم السياسات.» مجلة IDS Bulletin 54، رقم 2 (2023). متاح على: https://doi.org/10.19088/IDS.2023.135-1968

كمال طبيخة. «مصر والغرب: أصداء الاستعمار والمخاطر المتأصلة في المساعدات المالية.» مبادرة الإصلاح العربي، 6 مايو 2024. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/مصر-والغرب-أصداء-الاستعمار-والمخاطر-ا/

(بالإنجليزي) كريستينا ريباين. «عقد من التوقعات الوردية: كيف قلل صندوق النقد الدولي من مخاطر الديون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.» مؤسسة فريدريش إيبرت، سبتمبر 2022. متاح على: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/19552.pdf

(بالإنجليزي) كيتشلي، نيل وآخرون. «أعمال الشغب المناهضة للتقشف في الدول النامية المتأخرة: أدلة من انتفاضة الخبز المصرية عام 1977.» مجلة أبحاث السلام، 2 يوليو 2023. متاح على: https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/00223433231168188

كانديلاريا غاراي. «إدماج المستبعدين في أمريكا اللاتينية.» في توسيع السياسة الاجتماعية في أمريكا اللاتينية. مطبعة جامعة كامبريدج؛ 1:2016-27. متاح على: https://www.cambridge.org/core/books/abs/social-policy-expansion-in-latin-america/including-outsiders-in-latin-america/B60A78BD7242174DE7B92A3D43E9ED84

(بالإنجليزي) لوي، ماركوس وآخرون. العقد الاجتماعي كأداة للتحليل: مقدمة العدد الخاص حول «تأطير تطور العقود الاجتماعية الجديدة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». التنمية العالمية، المجلد 145، 2021، 104982، 0305-750X ISSN. متاح على: https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2020.104982

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. «عدم المساواة في المنطقة العربية: قنبلة موقوتة»، مايو 2022. متاح على: https://www.unescwa.org/ar/publications/عدم-المساواة-المنطقة-العربية-قنبلة-موقوتة

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. «مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2022-2023». أبريل 2024. متاح على: https://www.unescwa.org/ar/publications/مسح-تطورات-اقتصادية-اجتماعية-منطقة-عربية2022--2023

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. «الطبقة الوسطى في الدول العربية.» ورقة عمل رقم 4، 2023. متاح على: https://www.unescwa.org/ar/publications/طبقة-وسطى-بلدان-عربية

(بالإنجليزي) لارا ميرلينغ وآخرون. «تكلفة الدين المتزايدة: عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية والمناخ.» مركز البحوث الاقتصادية والسياسية، 30 أبريل 2024. متاح على: https://cepr.net/report/the-rising-cost-of-debt-an-obstacle-to-achieving-climate-and-development-goals

(بالإنجليزي) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. «مراقبة الإنفاق الاجتماعي: إطار متكامل لدعم السياسات المالية الكلية وأهداف التنمية المستدامة.» الأمم المتحدة، يوليو 2020. متاح على: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/social-expenditure-monitor-budgets-sdgs-english_1.pdf

(بالإنجليزي) ليندسي مايزلاند. «اتفاقيات المناخ العالمية: النجاحات والإخفاقات.» مجلس العلاقات الخارجية، 5 ديسمبر 2023. متاح على: https://www.cfr.org/backgrounder/paris-global-climate-change-agreements#:~:text=The%20Kyoto%20Protocol%20required%20only,countries%20to%20set%20emissions%20targets

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. «المجتمع المدني ومبادرة مقايضة الديون بالعمل المناخي.» UNESCWA، 21 أغسطس 2023. متاح على: https://www.unescwa.org/ar/events/المجتمع-المدني-ومبادرة-مقايضة-الديون-بالعمل-المناخي

(بالإنجليزي) لوتز ليسيرينج. «مائة عام من الحماية الاجتماعية: صعود السؤال الاجتماعي في البرازيل والهند والصين وجنوب إفريقيا، 1920-2020.» (2021): 383-428. متاح على: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-030-54959-6_11

(بالإنجليزي) مسارات التنمية. «فوائد الطفل الشاملة: الحالة الفضولية لمنغوليا.» 18 مارس 2019. متاح على: https://www.developmentpathways.co.uk/blog/universal-child-benefits-the-curious-case-of-mongolia

(بالإنجليزي) منظمة العمل الدولية. «برنامج إنوا جيمي لكبار السن.» 2019. متاح على: https://www.social-protection.org/gimi/ShowRessource.action?id=55525

منظمة العمل الدولية. «إصلاحات واسعة النطاق في عُمان تُحدِّد معيارًا جديدًا للحماية الاجتماعية في المنطقة.» 20 يوليو 2023. متاح على: https://www.ilo.org/ar/resource/article/aslahat-wast-alntaq-fy-uman-tuhdwid-myarana-jdydana-llhmayt-alajtmayt-fy

ملاك الطيب. «السياسة المائية في ليبيا: أزمة إدارة وليست أزمة ندرة.» مبادرة الإصلاح العربي، 29 يونيو 2021. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/السياسة-المائية-في-ليبيا-أزمة-إدارة-ول/

(بالإنجليزي) منظمة العمل الدولية. «ملخص سياسة الانتقال العادل.» يناير 2023. متاح على: https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_emp/@emp_ent/documents/publication/wcms_867426.pdf

مريم يونس. «لتضامُن كفعل مقاومة في وجه الأزمات. الخوف المتعدد الجوانب والهشاشة وآليات التكيّف بين النساء المعيلات لأسرهنّ في لبنان.» مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية، 2023. متاح على: https://civilsociety-centre.org/resource/solidarity-resistance-multidimensional-fears-vulnerabilities-and-coping-mechanisms-among

مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية «الفجوة الاجتماعية بين الجنسَيْن، وأشكال التضامن غير المُمأسسة في الحماية الاجتماعية في لبنان.» مارس 2023. متاح على: https://civilsociety-centre.org/content/الفجوة-الاجتماعية-بين-الجنسَيْن،-وأشكال-التضامن-غير-المُمأسسة-في-الحماية-الاجتماعية-في0-

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2021). الضرائب - ضريبة على الدخل الشخصي - بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. متاح على: https://www.oecd.org/en/data/indicators/tax-on-personal-income.html

(بالإنجليزي) مؤسسة فريدريش إيبرت. «أزمة الديون التونسية في سياق جائحة كوفيد19-: هل سداد الديون أهم من حقوق الإنسان؟» تونس، أغسطس 2021. متاح على: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/18186-20210910.pdf

(بالإنجليزي) منظمة التجارة العالمية. «ملامح التعريفات الجمركية العالمية 2022» WTO. متاح على: https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/world_tariff_profiles22_e.pdf

(بالإنجليزي) مجموعة البنك الدولي. «رسم مسار نحو حماية اجتماعية شاملة: المرونة، والإنصاف، والفرص للجميع». مجموعة البنك الدولي، 2022. متاح على: http://hdl.handle.net/10986/38031

مركز أبحاث العلوم الاجتماعية والعمل. « المؤسّسات المالية الدولية تُساهِم في تقويض العقود الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، يوليو 2022. متاح على: https://civilsociety-centre.org/content/المؤسّسات-المالية-الدولية-تُساه%D9%90م-في-تقويض-العقود-الاجتماعية-في-الشرق-الأوسط-وشمال-أفريقيا0-

(بالإنجليزي) ماركوس لووي ورنا جواد. «إدخال الحماية الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: آفاق عقد اجتماعي جديد؟» المراجعة الدولية للضمان الاجتماعي 71، رقم 2 (2018): 3-18. متاح على: https://www.researchgate.net/publication/325041632_Introducing_social_protection_in_the_Middle_East_and_North_Africa_Prospects_for_a_new_social_contract_Introducing_social_protection_in_the_MENA_countries

(بالإنجليزي) ميلاني كاميت. «الطائفية وغموض الرعاية الاجتماعية في لبنان.» الأنثروبولوجيا الحالية 56، رقم S76-S87 :(2015) S11. متاح على: https://www.journals.uchicago.edu/doi/pdf/10.1086/682391

(بالإنجليزي) ماركوس لووي. «رعاية الطبقة الوسطى الحضرية: الاقتصاد السياسي للحماية الاجتماعية في الدول العربية.» في الحماية الاجتماعية في الدول النامية، الصفحات 195-203. روتليدج، 2013. متاح على: https://www.researchgate.net/publication/256063609_Caring_for_the_Urban_Middle_Class_The_Political_Economy_of_Social_Protection_in_Arab_Countries

(بالإنجليزي) منظمة العمل الدولية. «تأثير كوفيد19- على الصحة والاقتصاد.» إدارة الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل الدولية، 2014. متاح على: https://www.social-protection.org/gimi/Media.action?id=14451

(بالإنجليزي) ناصر عبد الكريم. «العدالة الضريبية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية.» مؤسسة فورد والشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية، ديسمبر 2018. متاح على: https://www.fordfoundation.org/wp-content/uploads/2019/07/-tax-justice-and-sustainable-development-in-the-arab-region-fi nal-1.pdf

هويدا عدلي رومان. «دليل الحماية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية.» مبادرة الإصلاح العربي، 2023. متاح على: https://www.arab-reform.net/ar/publication/الدليل-نحو-حماية-اجتماعية-شاملة-في-الم/

(بالإنجليزي) هيومن رايتس ووتش. «صندوق النقد الدولي/البنك الدولي: برامج شبكات الأمان الموجهة تقصر في حماية الحقوق»، 2022. متاح على: https://www.hrw.org/news/2022/14/04/world-bank-targeted-safety-net-programs-fall-short-rights-protection/imf

هيومن رايتس ووتش. «البنك الدولي/الأردن: خوارزميات استهداف الفقر تُضرّ بالحقوق.» 13 يونيو 2023. متاح على: https://www.hrw.org/ar/news/2023/13/06/world-bank/jordan-poverty-targeting-algorithms-harm-rights

(بالإنجليزي) هيومن رايتس ووتش. «ضمادة على جرح رصاصة: حدود الإنفاق الاجتماعي لصندوق النقد الدولي وجائحة كوفيد-19.» 25 سبتمبر 2023. متاح على: https://www.hrw.org/report/2023/09/25/-covid-19-and-imf-social-spending-floors-bullet-wound-bandage pandemic

(بالإنجليزي)هيكل، جيسون وآخرون. «الدول الغنية استنزفت 152 تريليون دولار من الجنوب العالمي منذ عام 1960.» الجزيرة، 6 مايو 2021. متاح على:https://www.aljazeera.com/opinions/2021/6/5/rich-countries-drained-152tn-from-the-global-south-since-1960

(بالإنجليزي) وليد مرواني ورنا جواد. «المواقف السياسية والمشاركة بين العمال الشباب العرب: مقارنة بين العمال الرسميين وغير الرسميين في خمس دول عربية.» العلوم الاجتماعية 11، رقم 11: 503، 31 أكتوبر 2022. متاح على: https://doi.org/10.3390/socsci11110503

UDAPE. «تأثير دخل الكرامة» . 2013 متاح على: https://www.udape.gob.bo/evaluaciondeimpacto/12_Documento_Impacto%20Renta%20Dignidad.pdf

برنامج الحماية الاجتماعية

يهدف برنامج مبادرة الإصلاح العربي للحماية الاجتماعية، والذي نشب عنه ملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية، إلى جعل السياسة الاجتماعية وتأثيرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والمقيمين في الدول العربية في صلب الجهود البحثية وأعمال التأييد والمناصرة الساعية لتحقيق العدالة والمساواة. نهدف من خلال حشد وتنسيق جماعة ممارسة ومعرفة حول الموضوع إلى خلق مساحة آمنة للحوار المنتظم والممنهج بين الجهات الفاعلة المختلفة، مما يساعد في معالجة مشكلة نظم الحماية الاجتماعية المجزأة، غير الشاملة، غير الفعالة، وغير المستدامة في المنطقة من خلال مداخل متنوعة تتراوح بين التقنيات وراء الإصلاحات السياساتية والبرنامجتية والمؤسساتية والمالية والقانونية والتشريعية، والاقتصاد السياسي الذي تنطوي عليه هذه الإصلاحات - مروراً بالناشطية المجتمعية حول سياسة الرفاه.

ملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية

نحن مساحة يتبادل من خلالها الباحثون والناشطون والممارسون المهتمون باستكشاف وطرح نظم حماية اجتماعية أفضل في المنطقة العربية والمناصرة من أجلها أفكارهم ومبادراتهم الداعية للتعاون والشراكات. نتطلّع إلى منطقة عربية يتمتع فيها جميع الناس، بغض النظر عن هوياتهم، بالحماية الاجتماعية التي تضمن وصولهم إلى السلع والخدمات الأساسية اللازمة لتحقيق رفاههم ومستوى لائق لمعيشتهم، إذ نرى في ذلك شرطا رئيسياً للسماح بازدهارهم وتفعيل إنتاجيتهم كأعضاء فاعلين في المجتمع. نهدف إلى دعم تطوير أنظمة حماية اجتماعية عادلة ومستدامة في المنطقة العربية من خلال: تنفيذ وتشجيع وتسهيل إنتاج وتحليل ونشر معرفة متعددة التخصصات/الأدبيات حول الحماية الاجتماعية؛ تسهيل التبادل والحوار بين الجهات الفاعلة المتعددة وزيادة الوعي حول القضية المطروحة عند الجمهور العام على نطاق أوسع؛ ودعم والانضمام إلى العمل المدني الجماعي الذي يدفع بجهود التأييد والمناصرة مع أصحاب المصلحة الآخرين وصناع القرار.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.